أبحاث
في
تاريخ العربية ومصادرها

الدكتور محمد حسين آل ياسين
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة بغداد

توزيع
عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله على ما أنعم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

أما بعد،

فهذه مجموعة أبحاث، كتبتها في أوقات مختلفة، ونشرتها في مجلات علميّة متخصصة، في أزمنة متفاوتة، في موضوعات متعددة، يجمعها أنّها في العربيّة ومصادرها، رأيت أن أُؤلف بينها في كتاب، يكون بين أيدي الباحثين والمعنيين بتاريخ هذه اللُغة الشريفة، ومصادرها المهمة، معتقداً أن النفع بها سيكون أعمّ، والفائدة ستغدو أشمل، ذلك أنّ الوقوف عليها مجتمعة في كتاب أيسر من الوقوف عليها مفرقة في مظانّها التي بعُد العهدُ ببعضها بُعْداً كبيراً.

وهذه الأبحاث ـ وعددها اثنا عشر بحثاً ـ منقسمة بطبيعتها إلى قسمين واضحين، الأول يشمل الأبحاث التي تعالج موضوعات نظرية في تاريخ اللغة العربية وظواهرها ومدارسها، والثاني يشمل الأبحاث التي تدور حول المصادر؛ متناولة مناهجها بالدرس أو ناقدةً أساليب تحقيقها أو مفهرسة لها. فكان كل قسم من القسمين باباً يحوي ستَّةَ أبحاث يوحدها حقْلٌ علمي عام.

وإذا كنتُ قد حرصتُ على أن أُبقي هذه الأبحاث على صورتها التي نُشرت فيها أول مرّة، فإني أُريد أن أشير إلى أن الدّرس اللُغوي في تطوّر دائم. وأنّ العلم يدأب في اكتشاف الجديد، سوى ما أؤمن به من صدق عبارة العماد الأصبهاني الشهيرة، التي شهدتْ لها تجاربُ البحث بدقة تصويرها لحال النقص في البشر، وأن الكمال لله وحده.

ولعلّي بهذا الكتاب، وبالكتاب الآخر الذي سيضمّ ثلاثة نصوصٍ في

الأضداد حققتُها ونشرتها، أكملُ ما بدأتُ به في رسالتي للماجستير الموسومة «الأضداد في اللغة» ورسالتي للدكتوراه الموسومة «الدراسات اللُّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث»، في رسم صورة شاملة للعربيّة الكريمة تاريخاً ومادةً وظواهر ومصادر؛ في مراحلها الغنيّة الأولى. فإن أكن وُفقتُ إلى هذا فذلك ما أرجوه، وإلّا فأسأله تعالى جل شأنه العون والسداد، فإنه الهادي إلى طريق الرشاد.

محمد حسين آل ياسين

الباب الأوّل

في

تاريخ العربيّة

[١]

نظريّاتُ نشأة اللُّغةِ عندَ العرب

[نشر في مجلة «المورد»، العدد الثالث، المجلد السابع، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م]

اللغة ـ في أبسط تعريفاتها ـ أصوات خاصة ينقل المتكلم بوساطتها ما يدور في ذهنه من معان وأفكار. وإلى مثل هذا التعريف ذهب ابن جنّي، من علمائنا القدامى فقال في : «باب القول على اللغة وما هي : أما حدها فأصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، هذا حدها».[1]، وهو كما نرى تعريف جامع مانع فهي أصوات وهي أداة تعبير عند قوم بعينهم لتعدد اللغات والألسن في الناس وذلك التعبير عن مختلف الأغراض. وذهب غيره مذاهب تختلف عن مذهبه في تعريف اللغة فقد «قال ابن الحاجب في مختصره: حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى. وقال الأسنوي في شرح منهاج الأصول: اللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني»[2]. ونحن نرى أن هذين الحدين دون حد ابن جني دقة وشمولاً فإنهما قصرا اللغة على اللفظ الموضوع لمعنى دون أن يكون ذلك تعبيراً عن معنى وأداء لغرض معين. صحيح أن العلم الحديث أثبت أن للحيوان لغات يعبر بها ويتكلم إلا أن ابن الحاجب والأسنوي لم يذهبا إلى ذلك ولم يقصداه، حيث نجد أن ابن خلدون كان أكثر منهما دقة حين قال: «اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني فلا بد أن تصير ملكة مقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم»[3]. ومهما يكن من أمر فإن اللغة في شكليها الملفوظ والمكتوب أداة عجيبة تنتقل بها الأشياء التي تقع عليها حواسنا إلى أذهاننا، فكل ما تموج به الدنيا من مشاهد وصور، في الطبيعة أو المجتمع ينتقل بصورة عجيبة إلى الذهن بطريق الكتابة واللفظ. وكذلك كل ما في الذهن من خواطر ومشاعر وأفكار ينتقل إلى الآخرين وينتقل من عصر إلى عصر ومن جيل إلى جيل. فاللغة هي الجسر الذي يصل بين الحياة والفكر، تسبق وجود الأشياء أحياناً وتلحقها أحياناً أخرى. فالفكرة التي تجول

(١) الخصائص ١/٣٣. والفلسفة اللغوية ص ١٩ دون إشارة إلى أنه تعريف الخصائص.

(٢) المزهر ١/٨.

(٣) مقدمة ابن خلدون ٤٨٢.

في الذهن مجردة تنتقل إلى شيء يتحقق وجوده وبعد أن يوجد الشيء ينتقل إلى أذهان الآخرين بطريق اللغة[٤].

وليس مهماً بعد ذلك أن نعرف أن لفظ (لغة) على زنة «فعلة من لغوت أي تكلمت وأصلها لغوة»[٥]. أو أنها «من لغي يلغى من باب رضي إذا لهج بالكلام، وقيل من لغى يلغي»[٦]، لأن ذلك ليس من بحثنا، وإنما الذي يهمنا هو أصواتها ونشأتها ودلالاتها.

وقد اختلف الباحثون والعلماء قديماً في نشأة اللغة وذهبوا في ذلك مذاهب شتى[٧] بعضها يعتمد النقل والاخبار والتسليم بها دون نظر وتمحيص وبعضها يعتمد المنطق المجرد من فهم طبيعة المجتمع وتشعب حاجاته وازديادها المؤدي إلى نشوء الألفاظ الجديدة والمسمّيات الأخرى، وبعضها مما يؤيده العلم اللغوي الحديث وإن كانت من الآراء القديمة، وهذا مما يجعلنا أكثر اعتزازاً بنتاج أسلافنا العلماء، وأجمل هذه الآراء أو النظريات ليتبين لنا مدى تصور اللغويين لهذه المشكلة:

١ ـ **التوقيف أو الإلهام**[٨]: ويقرر هذا الرأي أن اللغة وجدت نتيجة إلهام إلهي ألهمه الانسان فتعلم النطق وأسماء الأشياء. وقد ذهب إلى هذا الرأي من اليونانيين الفيلسوف المعروف (هيراكليت)، وبعض علماء اللغة الهنود الذين رأوا أن «اللغة قديمة وهي هبة إلهية وليست من صنع البشر. وصرحوا بأن المعنى الأساسي للفظ لم يأتِ عن طريق الاصطلاح ولكن عن طريق الإله»[٩]. كما «ناقش اليونانيون مشكلة

(٤) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ص ١٤ وما بعدها.

(٥) الخصائص ١/٣٣.

(٦) المزهر ١/٨.

(٧) يراجع بهذا الشأن: التطور اللغوي التاريخي ص ٧ وما بعدها.

(٨) ينظر: محاضرات الدكتور إبراهيم السامرائي على طلبة قسم اللغة العربية (مخطوطة) ص ٧، ونشأة اللغة عند الانسان والطفل ص ٢٢، وعلم اللغة ص ٨٨، وتاريخ آداب العرب ١/٤٥ والدراسات اللغوية عند العرب ٤٤٥.

(٩) البحث اللغوي عند الهنود ص ٩٩.

نشأة اللغة، واختلف الرأي حولها أهي طبيعية أم اصطلاحية»[١٠]. كما أيدها من العرب المسلمين جماعة منهم أحمد بن فارس حيث يقول: «إن لغة العرب توقيف. ودليل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿**وعلم آدم الأسماء كلها**﴾ فكان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها وهي هذه التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها. وروى حصيف عن مجاهد قال: علمه اسم كل شيء. وقال غيرهما: إنما علمه أسماء الملائكة. وقال آخرون: علمه أسماء ذريته أجمعين»[١١]. ويبالغ في إثبات أن لغة العرب توقيف لا اصطلاح، ويرى كما رأى في زعمه ابن عباس فإن «الذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس. فإن قال قائل: لو كان ذلك كما تذهب إليه لقال (ثم عرضهن أو عرضها) فلما قال﴿**عرضهم**﴾علم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة، لأن موضوع الكناية في كلام العرب يقال لما يعقل (عرضهم) ولما لا يعقل (عرضها) أو (عرضهن). قيل له: إنما قال ذلك، والله أعلم، لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل فغلب ما يعقل وهي سنة من سنن العرب أعني (باب التغليب). وذلك كقوله جل ثناؤه: ﴿**والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم من يمشي على أربع**﴾ فقال (منهم) تغليباً لمن يمشي على رجلين وهم بنو آدم»[١٢]. وهكذا نجد ابن فارس يدور في هذا الحوار والجدل المنطقي القائم على الاعتماد على النص واستنباط الأجوبة من هذه النصوص دون إعمال الفكر في الموضوع الأساسي، ويستمر في هذا الحوار الموهوم فيقول: «فإن قال: أفتقولون في قولنا سيف وحسام وعضب إلى غير ذلك من أوصافه أنه توقيف حتى لا يكون شيء منه مصطلحاً عليه؟ قيل له: كذلك نقول. والدليل على صحة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم. ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق»[١٣].

(١٠) روبنس Ashort History ص ١٧ عن: البحث اللغوي عند الهنود ص ١٥٠.

(١١) الصاحبي ص ٥. ونقل كلامه بنصه في المزهر ١/٨.

(١٢) الصاحبي ص ٥.

(١٣) المصدر والصفحة أنفسهما.

ودليل ابن فارس هنا هو احتجاج العلماء بلغة العرب الأوائل وبشعرهم وعدم احتجاجهم بلغة اليوم ولا فرق بين اللغتين لولا التوقيف، وهو دليل واهٍ وضعيف وليس مقصد العلماء من احتجاجهم بلغة أولئك وعدم احتجاجهم بلغة هؤلاء إلا سلامة اللغة عند أولئك ونقاوتها واحتفاظها بأصالتها وعدم اختلاطها بغيرها من اللغات وتأثرها بها، لا كما ظن ابن فارس من أن السبب هو توقيف تلك وانقطاع ذلك التوقيف عندهم. وهو يوضح فكرته هذه فيقول: «ولعل ظاناً يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد. وليس الأمر كذا، بل وقف الله جل وعز آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله، ثم علم بعد آدم عليه السلام من عرب الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً ما شاء أن يعلمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، فآتاه الله من ذلك ما لم يؤته أحداً قبله. تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة ثم قرّ الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت. فإن تعمل اليوم لذلك متعمل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويرده»[١٤]. وكأن الحجة العلمية التي يسوقها هنا هي أن نقاد العلم سينفون ويردون من يتعمل وضعاً في اللغة، وليس الدليل على أن الوضع لم يقع إلا هذا النفي والرد من نقاد العلم، وهي كما نرى حجة ضعيفة لا تثبت شيئاً مما يريد ولا تبطل ما لا يريد، يضاف إلى ضعفها ما يمكن أن نلمسه من ثغرات أخرى في قوله: «ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن امرأً كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود فسأله أبو الأسود عنه فقال: هذه لغة لم تبلغك. فقال له: يا ابن أخي لا خير لك فيما لم يبلغني. فعرفه بلطف أن الذي تكلم به مختلق. وخلة أخرى أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنا نستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم»[١٥]، وفي كلام ابن فارس هذا ما يرد به عليه، فعبارة (مختلق) دليل عليه لا دليل له، إذ إن الاختلاق الذي يقصده هنا هو استعمال جديد لم يسبق به أبو الأسود، مما يدل على وجود وضع لغوي تدعو الحاجة إليه، وإن التوقيف أو الإلهام لم

(١٤) الصاحبي ص ٦. ونقل هذا النص في المزهر ١/٩.
(١٥) المصدر والصفحة أنفسهما.

ينزل بهذا الجديد (المختلق) الذي دعت له الضرورة الحضارية. أما أن ابن فارس لم يبلغه أن العرب في زمان يقارب زمانه أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه ليدل ذلك على اصطلاح قديم في اللغة، فهو قول فيه كثير من البساطة والغفلة، فكل دارسي التطور اللغوي التاريخي وحتى غير هؤلاء الدارسين، يعرف كم استجد في زمان يقارب زمان ابن فارس من المسميات والأشياء والاشتقاقات والمجازات والحاجات اللغوية التعبيرية التي دعت لها جميعاً حضارة الدولة الاسلامية في أمصارها المختلفة واللغة ما زالت تنمو وتكتمل وتتوسع بوسائلها المختلفة، والنصوص الفنية زاخرة بالأمثلة والشواهد. أفبعد كل هذا لم يبلغ ابن فارس أن العرب أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه. إلا إذا كانت فكرة الاصطلاح عنده مرتبطة بوضع معين لا يكون غيره فهذا شيء آخر، كأن يجتمع العرب كلهم في وقت واحد ويقرروا بالاجماع أن اسم الشيء الفلاني هو كذا. إذا كان التصور هكذا ففي هذا بعد عن فهم طبيعة اللغة ووسائل نموها وطرائق اتساعها.

نعود الآن فنقول إن هذا التوقيف هو عند ابن فارس منشأ اللغات. وقد خطر له أن النحاة يقولون إن العرب فعلت كذا ولم تفعل كذا: من أنها لا تجمع بين ساكنين ولا تبتدىء بساكن ولا تقف على متحرك وأنها تسمي الشخص الواحد بالأسماء الكثيرة، وتجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد، وهذا دليل على أن للعرب شيئاً من الاختيار في كيفية التعبير وهو يدفع ذلك بقوله: إن العرب تفعل كذا بعدما وطأناه من أن ذلك توقيف حتى ينتهي الأمر إلى الموقف الأول. ويحسن أن نذكر أن ابن فارس لم يبالغ في تأييد هذا الرأي إلا عند الكلام على منشأ اللغات، فقد انطلق عقله بعد ذلك وأدرك أن لاختلاف الأقاليم والأصقاع تأثيراً في تكوين اللغة وإن لم يعط هذا الوجه حقه من البيان[١٦].

وفي الوقت الذي نجد ابن فارس من مؤيدي فكرة توقيف اللغة نجد ابن جني من المترددين في الأخذ بها. فقد قال بها في موضع وعدل عنه في آخر وقال بمذهب الاصطلاح ثم قال بتقليد الأصوات الطبيعية وانتهى به الأمر إلى عدم الأخذ بواحد

(١٦) النثر الفني في القرن الرابع ٢/٤١.

منها والوقوف موقف الجاهل الذي ينتظر الحجة القوية التي تجره إلى الأخذ بمذهب من مذاهب نشوء اللغة. إلا أنه نقل رأي أستاذه أبي علي الفارسي الـذي كان يقـول بتوقيف اللغة مناقشاً إياه في ذلك: «الا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوماً: هي من عند الله واحتج بقوله سبحانـه: ﴿**وعلم آدم الأسماء كلها**﴾ وهذا لا يتنـاول موضـع الخلاف. وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم على أن واضع عليها، وهذا المعنى من عند الله سبحانـه لا محالـة. فإذا كـان ذلك محتمـلاً غير مستنكـر سقط الاستدلال به وقد كان أبو علي رحمه الله أيضاً قال به في بعض كلامه. وهذا أيضاً رأي أبي الحسن، على أنه لم يمنع قول من قال: إنه تواضع منه. على أنه قد فسر هذا بأن قيل: إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميـع المخلوقات بجميـع اللغات: العـربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية وغير ذلك من سائر اللغات. فكان آدم وولده يتكلمون بها، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحل عنه ما سواها لبعد عهدهم بها»[١٧]. إلا أن ابن جني كما قلنا متردد في الأخذ بمذهب معين من مذاهب نشأة اللغة، فهو هنا يحاول تخريج الآية تخريجاً يبعدها عن أن تكون دليلاً قاطعاً على توقيفية اللغة وأن لا تحتمل شيئاً آخر، وإنما جعل المعنى أن الله أقدر آدم على الوضع، أو أن وُلد آدم لما كثروا نصلوا من اللغة الموقوفة ووضعوا لغاتهم التي عرفت فيما بعد، غير أنه ـ أي ابن جني ـ مال إلى الاعتقاد بتوقيفية اللغة فقال في غير هذا الموضع: «وانضاف إلى ذلك وارد الاخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعز، فقوي في نفسي إعتقاد كونها تـوقيفاً من الله سبحـانه وأنها وحي»[١٨]. فهو هنا يعطل ذهنه ويسلم بالأخبار المأثورة التي نقلت أن اللغة توقيف، ولا حاجة إلى إلغاء هذه المأثورات، والذهاب إلى ما يخالفها. إلا أنه ذهب فعلاً إلى ما يخالف هذه الأخبار ويلغيها كما سنرى فيما بعد.

وعندما نواصل تتبعنا لمذهب نشوء اللغة نصل إلى السيوطي الذي نقل لنا آراء العلماء في ذلك نقلاً مجرداً من الحكم بصواب واحد وخطأ آخر، وكأنه لم يرد أن يزج

(١٧) الخصائص ١/ ٤٠ ـ ٤١.

(١٨) المصدر نفسه ١/ ٤٧.

نفسه في هذه المعمعة وأراد أن يسجل بموضوعية حجج كل فريق على الآخر دون أن يطرح فيها رأياً له بينها. واكتفى عند الحديث في ذلك بأن قال: «واختلف هل هي بوضع الله أو البشر على مذاهب، أحدها وهو مذهب الأشعري أنها بوضع الله، واختلف على هذا هل وصل إلينا علمها بالوحي إلى نبي من أنبيائه، أو بخلق أصوات في بعض الأجسام تدل عليها. وإسماعها لمن عرفها ونقلها، أو بخلق العلم الضروري في بعض العباد بها، على ثلاثة آراء أرجحها الأول، ويدل له ولأصل المذهب قوله تعالى ﴿**وعلم آدم الأسماء كلها**﴾ أي أسماء المسميات: قال ابن عباس: علمه اسم الصحفة والقدر حتى الفسوة والفسية. وفي رواية عنه: عرض عليه أسماء ولده إنساناً إنساناً والدواب. فقيل هذا الحمار. هذا الجمل، هذا الفرس. أخرجهما ابن أبي حاتم في تفسيره. وتعليمه تعالى دال على أنه الواضع دون البشر وأن وصولها بالوحي إلى آدم، ومال إلى هذا القول ابن جني ونقله عن شيخه أبي علي الفارسي وهما من المعتزلة»[١٩]. فالسيوطي هنا يعرض رأي الأشعري في توقيف اللغة وأنها من وضع الله وينص على ميل ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي لهذا الرأي وينقل المأثور عن ابن عباس الذي يحتج به هؤلاء على صحة مذهبهم، دون أن يكون له دلو يدلي به في هذا الشأن. كما يلاحظ أن مسألة التوقيف نفسها اختلف في أمرها على مذاهب ثلاثة عرض لها السيوطي أيضاً، فليس التوقيف فقط أن يوحي الله إلى نبي من أنبيائه باللغة، وإنما قد يكون أصواتاً تصدر من أجسام تسمع وتعرف، وقد يكون علماً ذاتياً في الناس جبلهم الله عليه يستطيعون بوساطته الكلام، وكل هذه الأمور هي صور من التوقيف الإلهي ما دام الله هو السبب في وجودها وإحداثها لا البشر، إلا أن الأرجح كما يقول السيوطي هو الوحي المباشر للأنبياء إذ ان هذا هو ما قال به العلماء قبله كأحمد بن فارس وأبي علي الفارسي وابن جني في أحد أقواله، وابن عباس من المفسرين والأشعري من الفقهاء، ومدار الاحتجاج لديهم الآية الكريمة. غير أن السيوطي ذكر لنا حجج القائلين بالتوقيف على أن الآية واحدة من حجج أربع فقال: «واحتج القائلون بالتوقيف بوجوه: أولها ـ قوله تعالى: ﴿**وعلم آدم الأسماء**

(١٩) الاقتراح ص ٦ ـ ٧.

كلها﴾، فالأسماء كلها معلمة من عند الله بالنص. وكذا الأفعال والحروف لعدم القائل بالفصل، ولأن الأفعال والحروف أيضاً أسماء، لأن الاسم ما كان علامة. . . وثانيها ـ أنه سبحانه وتعالى ذم قوماً في إطلاقهم أسماء غير توقيفية في قوله تعالى: ﴿**إن هي إلاّ أسماء سميتموها﴾**، وذلك يقتضي كون البواقي توقيفية. وثالثها ـ قوله تعالى: ﴿**ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾**، والألسنة اللحمانية غير مرادة لعدم اختلافها، ولأن بدائع الصنع في غيرها أكثر، فالمراد هي اللغات. ورابعها ـ وهو عقلي: لو كانت اللغات اصطلاحية لاحتيج في التخاطب بوضعها إلى اصطلاح آخر من لغة أو كتابة، ويعود إليه الكلام. ويلزم إما الدور أو التسلسل في الأوضاع وهو محال، فلا بد من الانتهاء إلى التوقيف»[٢٠]. ولا أرى حاجة إلى تفنيد هذه الحجج فهي بادية الضعف والتمحل والنظر المنطقي الجاف البعيد عن فهم روح اللغة وخضوع نشأتها لحاجات المجتمع وتطور أسبابه المختلفة، كما يظهر فيها استنباط ما لا ترمي إليه الآيات الكريمات، ولا أدري كيف يستدل بقوله: ﴿**إن هي إلا أسماء سميتموها﴾** على أن اللغة توقيفية وأن الآية تذم الوضع في اللغة، وكل ما تقصده الآية أن هذه الأسماء التي أطلقها العرب هي مما يتنافى والعقيدة الاسلامية والمنهج الذي يسير عليه الاسلام والعبادة لله وحده، ولم تكن تقصد الاشارة إلى اللغة ونشأتها وأنهم خالفوا نشأتها التوقيفية باصطلاحهم أسماء من عندهم. وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿**واختلاف ألسنتكم﴾** فهي ـ في رأيي ـ دليل معاكس للاحتجاج، فاختلاف اللغات دليل على خضوعها جميعاً لعوامل المجتمع الذي تنشأ فيه واختلاف البيئات والحاجات والأقاليم الجغرافية وانتشارها وتشعبها إلى لهجات مما تفرضه سنة التطور اللغوي دائماً وأبداً. وهكذا تتهافت الحجج وتضمحل حتى لا تقوى أن تقوم دليلاً على صحة ما يذهبون إليه.

نخلص من ذلك كله إلى أن أصحاب هذا المذهب ـ أعني مذهب التوقيف في اللغة ـ لا «يقدمون بين يدي مذهبهم دليلاً عقلياً يعتدّ به. أما أدلتهم النقلية فبعضها

---

(٢٠) المزهر ١/١٧.

يحتمل التأويل وبعضها يكاد يكون دليلاً عليهم لا لهم، فالمؤيدون لهذا الرأي من باحثي العرب يعتمدون على قوله تعالى: ﴿**وعلم آدم الأسماء كلها**﴾ وهذا النص ليس صريحاً فيما يدعون. إذ يحتمل أن يكون معناه ـ كما ذكر ذلك ابن جني في كتابه الخصائص وذهب إليه كثير من أئمة المفسرين ـ أن الله تعالى أقدر الانسان على وضع الألفاظ. وأما القائلون بهذه النظرية من الفرنجة فيعتمدون على وِرْدٍ بهذا الصدد في سفر التكوين إذ يقول: (والله خلق من الطين جميع حيوانات الحقول وجميع طيور السماء، ثم عرضها على آدم ليرى كيف يسميها وليحمل كل منها الاسم الذي يضعه له الانسان. فوضع آدم أسماء لجميع الحيوانات المستأنسة ولطيور السماء ودواب الحقول) وهذا النص لا يدل على شيء مما يقول به أصحاب هذه النظرية بل يكاد يكون دليلاً عليهم. ومهما يكن من شيء، فلا صلة للدليل النقلي بمقام البحث العلمي»[٢١]. واني لأرى أن المسألة عند هؤلاء ليست علمية بقدر ما هي تعبّدية، يصدرون إلى آرائهم من تدين وتحفظ ورغبة في أن يكون الله هو موجد كل شيء وسبب جميع الظواهر وخالق الناس وألسنتهم وطباعهم، فمن هذا المنطلق قال ابن فارس وأبو علي الفارسي وابن جني وابن عباس والأشعري وغيرهم بهذا، ونحن نعرف من هؤلاء من الاسلام والالتزام بنصوصه وتشريعاته حتى إذا عرفنا أن أبا علي الفارسي وابن جني من المعتزلة الذين عرفوا باستخدام العقل والتحرر المنطقي من النص وجدناهما يترددان بين المذاهب المختلفة في نشأة اللغة من غير التزام بالتوقيف الذي قالا به مرة من المرات، فهما في هذا التنقل يجمعان بين التعبد المحض والاعتزال، بين النقل والعقل، وهذا التفسير لا نجده عند ابن عباس مثلاً أو الأشعري أو ابن فارس الذين كان لهم من اختصاصاتهم في التفسير والفقه ما يخولهم ودون وعي أن يجزموا بتوقيف اللغة من الله. يؤيد هذا أن القائلين بنظرية توقيف اللغة «في العصور الحديثة طائفة من العلماء على رأسها الأب لامي في كتابه (فن الكلام) والفيلسوف دوبونالد في كتابه (التشريع القديم)»[٢٢].

---

(٢١) علم اللغة ص ٩٠، ونشأة اللغة عند الانسان والطفل ص ٢٤، وينظر أيضاً: الفلسفة اللغوية ص ١٣١ هامش الناشر.

(٢٢) نشأة اللغة عند الانسان والطفل ص ٢٣، وعلم اللغة ص ٨٩.

فالأول (أب) وهو لقب من ألقاب رجل الدين المسيحي، والثاني فيلسوف معني بأبحاث التشريع، وكلاهما يصدران عن ذهنية تحترم النقل، ولا بد أنهما اعتمدا على النص الذي نقلناه في سفر التكوين، فيكونان بذلك ممن يصدق عليهم تفسيرنا الذي بيناه فيمن يذهب مذهب التوقيف في اللغة.

٢ ـ التواضع والاتفاق (*): تقرر هذه النظرية ـ خلافاً لسابقتها ـ أن اللغة ابتدعت واستحدثت بالتواضع عليها وارتجال ألفاظها ارتجالاً. وممن ذهب إلى هذا الرأي من فلاسفة اليونان القدامى الفيلسوف ديموكريت (القرن الخامس ق. م)[٢٣]. وأشار الهنود الأوائل إلى ذلك في واحدٍ من آرائهم في نشأة اللغة[٢٤]. وذهب بعض علماء المسلمين كذلك هذا المذهب منهم ابن جني في أحد أقواله ولعل أستاذه أبا علي الفارسي مال إليه في شيء من تأويل رأيه، كما قال به أبو إسحاق الاسفرائيني[٢٥]، وابن خلدون. ولا أميل إلى القول بأن السيوطي قال بهذه النظرية وإنما عرض لكل النظريات دون أن يرى رأياً، خلافاً لمن عدّه من القائلين بها[٢٦]، وكذلك الأمر عند الزَّبيدي صاحب التاج.

فابن جني وقد مر أنه قائل بالتوقيف عاد هنا ليقول بالتواضع والاصطلاح، فعلى الرغم من كون وارد الأخبار والمأثور يقوي عنده أنها من عند الله «غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف»[٢٧]، وكأن تلك الأخبار والمأثورات لم تكف لإقناعه بأن اللغة وحي وإلهام فراح يلتمس تفسيراً آخر معتمداً هذه المرة (أهل النظر) مكان اعتماده في تلك (وارد الأخبار)، ثم يشرح ذلك

(*) ينظر: تاريخ آداب العرب ١/٤٦، محاضرات الدكتور إبراهيم السامرائي (مخطوطة) ص ٧ ـ ٨. والدراسات اللغوية عند العرب ٤٤٨.

(٢٣) ينظر: نشأة اللغة عند الانسان ٢٤، وعلم اللغة ٩٠، والفلسفة اللغوية ص ١٢٩، ص ٥٦ هامش الناشر.

(٢٤) البحث اللغوي عند الهنود ص ١٠٠.

(٢٥) نقل في الفلسفة اللغوية ص ١٣٠ نصاً عن أبي إسحاق هذا دون إشارة إلى المصدر.

(٢٦) الفلسفة اللغوية ص ١٣١ هامش الناشر، ص ٥٦ هامش الناشر.

(٢٧) الخصائص ١/٤٠.

فيقول: «وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة، قالوا: وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد منها سمةً ولفظاً، إذا ذكر عرف به ما مسمّاه ليمتاز من غيره، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله» إلى أن يقول: «فكأنهم جاؤوا إلى واحدٍ من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا: إنسان إنسان إنسان، فأيّ وقتٍ سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق»[٢٨]. فابن جني في هذا البيان يشعر أنه آخذ بهذا الرأي لانسجامه مع ذهنه العقلاني وتصور حكيمين أو ثلاثة مجتمعين لغرض التسمية والإبانة، إلا أن هذا الإشعار أضعف من إشعاره بنظرية التوقيف، فهو هنا لم ينص على الأخذ بها كما نص في تلك، على أن هناك قرائن نفيد منها أنه اعتنق فكرة التواضع والاصطلاح حيناً، من تلك تفسيره ﴿وعلم آدم﴾ بأن الله أقدره على الوضع، وقد قال بهذا التفسير أيضاً أستاذه أبو علي الفارسي كما نص ابن جني على ذلك[٢٩]، وهي إشارة قد تكون غير قوية إلى أخذ الفارسي بنظرية التواضع بشيء من التحفظ. ومن القرائن أيضاً أنه قال بعد الحديث عن شيء من الترادف: «فاعجب للطف صنع الباري سبحانه في أن طبع الناس على هذا، وأمكنهم من ترتيبه وتنزيله، وهداهم للتواضع عليه وتقريره»[٣٠]. فعبارة: وهداهم للتواضع عليه، هي التي نشعر منها أن عقلَهُ ـ غير الواعي ـ هو الذي أطلقها، إذ ان الحديث ليس عن نشأة اللغة ليختار ويمحّص وإنما الحديث عن الترادف فهو مصروف الذهن عن مسألة التوقيف والتواضع، وإن كانت عبارة (وهداهم) مشعرة أيضاً أن الله هو الذي أقدرهم على التواضع، فهو هنا وهناك في تفسير ﴿وعلم آدم﴾ على خط واحد من الاعتقاد القائم على مرحلتين أو دورين: دور يقوم به الله وهو أن يقدر الانسان على الوضع، ودور يقوم به الانسان بأن يضع.

---

(٢٨) المصدر نفسه ١/٤٤.

(٢٩) نفسه ١/٤٠.

(٣٠) الخصائص ٢/١١٧.

وعدّ السيوطي تفسير ابن جني لقوله تعالى: ﴿وعلم آدم﴾ بأنه أقدره على الوضع، مما يسلكه في القائلين بالاصطلاح حيث يقول: «والمذهب الثاني أنها اصطلاحية وضعها البشر، ثم قيل وضعها آدم، وتأول ابن جني الآية على أن معنى ﴿علم آدم﴾ أقدره على وضعها. وقيل لعله كان يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة فوضعوا لكل واحدٍ منها لفظاً إذا ذكر عرف به»[٣١]. والظاهر أن السيوطي كان مولعاً بمنهجه الذي يقوم على عرض وجهات النظر دون الأخذ بواحدة منها، فبعد أن عدّ ابن جني في عداد القائلين بالاصطلاح راح ينقل لنا رأياً آخر لابن جني كان يقول به الأخفش: «قال ابن جني: الصواب وهو رأي أبي الحسن الأخفش، سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح؛ أن اللغة لم توضع كلها في وقتٍ واحد بل وقعت متلاحقة متتابعة، قال الأخفش: اختلاف لغات العرب إنما جاء من قِبَل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحةٍ وقياس ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً»[٣٢]. وهذا الرأي الجامع بين التوقيف والتواضع أو الطارح لكليهما هو أقرب من كل منهما على انفراد لحقيقة المسألة، وكأن الأخفش قد نبه ابن جني على شيء كان قد فاته، فسواء قال بالتوقيف أو بالاصطلاح فاللغة لم تكن موضوعةً في وقت واحد وإنما تلاحق الوضع وتتابع، فقد وضع منها شيء أولاً ـ من قبل الله أو البشر ـ ثم نمت وازدادت على مرّ العصور، غير أن الأخفش يقرر أن الذي كان موضوعاً أولاً كان فيه اختلاف، وعندما أحدث الناطقون بعد ذلك كثيراً من اللغة توسع هذا الاختلاف وتبلور وصار ما نسميه بلغات العرب. والذي نريد أن نتنبّه عليه هو عبارة: (ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها) وهي عبارة صريحة بالقول بالتواضع والاصطلاح بل بما هو أبعد من ذلك وعياً وفهماً لطبيعة اللغة التي تقضي أنها وليدة حاجة اجتماعية ضرورية.

فابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي وقبلهما الأخفش قائلون بالاصطلاح، إلا

---

(٣١) الاقتراح ص ٧.

(٣٢) الاقتراح ص ٨، والكلام ملخص من كلام ابن جني ليس بلفظه في الخصائص ١/ ٤٢٧ وما بعدها.

أن السيوطي ـ وهو جارٍ على منهجه ـ لم يقل به ولا بغيره، وإنما هو يعرض آراء القوم في نشأة اللغة دون أن يشاركهم في رأي أو يوافقهم في آخر، ولو كان قد نقل رأياً واحداً من هذه الآراء دون أن ينص على أنه رأيه لرجحنا أن يكون هذا مذهبه في المسألة، لأنه أورده دون الآراء، أما وأنه عرضها جميعاً دون نصٍ على أخذه بواحد منها، فهذا يدفع أن يكون قد أخذ بواحدٍ منها، ويجدر أن أشير إلى أن هذا هو دأبه في التصنيف ومنهجه في التأليف إلا ما شذّ من مسائل قد نعلم ما رأيه فيها وإلا فهو جامع مبوّب عارض. لذا نراه هنا وقد عرض لبعض الآراء في أن اللغة تواضع واصطلاح وبين وجوه القول في ذلك، راح ينقل لنا احتجاج القائلين بالاصطلاح نقلاً موضوعياً مجرداً على نسق ما فعل في عرضه احتجاج القائلين بالتوقيف فقال: «واحتج القائلون بالاصطلاح بوجهين: أحدهما ـ لو كانت اللغات توقيفية لتقدمت واسطة البعثة على التوقيف والتقدم باطل. وبيان بطلان التقدم قوله تعالى: ﴿**وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه**﴾وهذا يقتضي تقدم اللغة على البعثة. والثاني ـ لو كانت اللغات توقيفية فذلك إمّا بأن يخلق الله تعالى علماً ضرورياً في العاقل أنه وضع الألفاظ لكذا أو في غير العاقل، أو بألا يخلق علماً ضرورياً أصلاً، والأول باطل؛ وإلا لكان العاقل عالماً بالله بالضرورة. ولو كان كذلك لبطل التكليف. والثاني باطل لأن غير العاقل لا يمكنه إنهاء تمام هذه الألفاظ. والثالث باطل، لأن العلم بها إذا لم يكن ضرورياً احتيج إلى توقيف آخر، ولزم التسلسل»[٣٣]. والاحتجاج كما نراه يقوم على النظر المنطقي والتلاعب الفلسفي الكلامي الذي يظهر فيه أثر الدراسات العقلية واضحاً، فعبارات (الدور) و(التسلسل) و (باطل) و (العلم الضروري) و (العاقل) و (التكليف) كلها من مصطلحات المناطقة والأصوليين، لا من بحث اللغويين، لذا فالمسألةليست أكثر من جدل مختلق كما اختلق من قبل احتجاج القائلين بالتوقيف. يضاف إلى ذلك جفاف تصور حكيمين أو ثلاثة يجتمعون ليصطلحوا على تسمية هذا المخلوق فيشيرون إليه ويرددون: إنسان إنسان إنسان فيصبح اسم هذا المخلوق

(٣٣) المزهر ١/١٨.

إنساناً، عدا أننا نحتاج إلى معرفة كيف نشأت لغة التخاطب فيما بينهم لكي يستطيعوا بوساطتها الاصطلاح والتواضع.

أما ابن خلدون الذي عدّ أيضاً من القائلين بالاصطلاح، فقد عثرنا له على نص واحد وردت خلاله عبارة تشعر برأيه في المسألة، فقال وهو يتحدث عن لغة التخاطب: «وهي مع ذلك تختلف باختلاف الأمصار في اصطلاحاتهم فلغة أهل المشرق مباينة بعض الشيء للغة أهل المغرب وكذا أهل الاندلس معهما وكل منهم متوصل بلغته إلى تأدية مقصوده والإبانة عما في نفسه»[٣٤]، فعبارة (في اصطلاحاتهم) تعني هنا في استعمالاتهم، والاستعمالات هنا هي من وضع الأمصار التي يتحدث عنها ابن خلدون، فهو ـ على هذا الشكل من التأويل ـ قائل بالاصطلاح أو التواضع في اللغة.

ومثل السيوطي في عرض وجهات النظر وبسط آراء العلماء: السيد محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس، بل نقل عن السيوطي نفسه جل ما ذكره في موضوع (أن اللغة هل هي توقيفية أو اصطلاحية)[٣٥]، ويبدأ عبارته عادة بقوله: نقل السيوطي في المزهر. وينقل عن السيوطي أيضاً ما نقله السيوطي من كتب غيره؛ وآراء العلماء. فهو على هذا لا يعدّ قائلاً برأي ولا منحازاً إلى جهة شأنه في ذلك شأن السيوطي.

وكان لنظرية الاصطلاح في اللغة دعاة في العصور الحديثة على رأسهم: آدم سميث ورايد ودوجلد ستيوارت[٣٦]، من الفلاسفة والباحثين الغربيين. وقال بها أيضاً جرجي زيدان من العرب، فبعد أن تساءل «هل اللغة ضرورية توقيفية أم هي مكتسبة اصطلاحية» وبيّن أن الانسان ينشأ على اللغة التي يتكلم بها قومه، ولو أنه نشأ بين قوم آخرين لكان تكلم لغتهم وهكذا، ينتهي إلى النتيجة بقوله: «وجملة

(٣٤) مقدمة ابن خلدون ص ٤٩٢.

(٣٥) تاج العروس ١/١٢ ـ ١٦.

(٣٦) الفلسفة اللغوية ص ١٣١ هامش الناشر، نشأة اللغة عند الانسان والطفل ص ٢٤، وعلم اللغة ص ٩٠.

القول ان اللغة مكتسبة اصطلاحية والقضية واضحة جليّة». [٣٧]؛ غير أن ما يلاحظ هنا أنه فهم الاصطلاح على أنه الاكتساب، والأمر مختلف عند أسلافه اللغويين العرب الذين فهموا الاصطلاح على أنه اجتماع الحكماء واتفاقهم على وضع ما يريدون بالإيماء المصحوب بلفظ الاسم. والاكتساب شيء يقره العلم اللغوي الحديث وهو بعيد عن الاصطلاح أو التواضع الذي تقصد إليه هذه النظرية.

نخلص من هذا كله إلى أن هذه النظرية مفتقرة إلى سند عقلي مقبول أو حقيقة تاريخية معتمدة، وهي فيما تقرره تعارض القوانين العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية، وهذه النظم لا تخلق من العدم ولا ترتجل ارتجالاً. بل تتدرج في وجودها شيئاً فشيئاً من تلقاء نفسها حتى تستوي نظاماً ناضجاً مكتملاً، هذا إلى أن التواضع على التسمية ـ كما قلنا سابقاً ـ يتوقف في كثير من مظاهره على لغة صوتية يتفاهم بها المتواضعون. فما يجعله أصحاب هذه النظرية منشأ للغة يتوقف هو نفسه على وجودها من قبل [٣٨].

٣ ـ محاكاة الأصوات الطبيعية [٣٩]: وتذهب هذه النظرية إلى أن اللغة نشأت من تقليد أصوات الطبيعة كالرعد والعصف، وأصوات الحيوانات، وأصوات الضرب والقطع والكسر ومحاكاة التعبير الطبيعي عن الانفعالات كأصوات الضحك والبكاء والرعب وغيرها. ثم تطورت هذه المحاكاة بتطور عقل الانسان وحضارته وحاجاته، واستوت على شكل لغة يستخدمها في أغراضه المختلفة.

والظاهر أنها نظرية قديمة على الرغم مما توحي به من حداثة يتطلبها العلم اللغوي الحديث، فقد ذهب إليها كثير من فلاسفة العصور القديمة، كما ذهب إليها الخليل وابن جني من علماء العرب حيث يدل نقل هذا الرأي في العين والخصائص على قِدَمِهِ وتوفر الذاهبين إليه، يقول ابن جني: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما

---

(٣٧) الفلسفة اللغوية ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٣٨) ينظر: علم اللغة ص ٩٠، ونشأة اللغة عند الانسان والطفل ص ٢٥.

(٣٩) ينظر: تاريخ آداب العرب ١/ ٤٨ ـ ٤٩، علم اللغة ص ٩٥ ـ ٩٧، نشأة اللغة عند الانسان والطفل ص ٣١ ـ ٣٣، والفلسفة اللغوية ص ٥٨ هامش الناشر. والدراسات اللغوية عند العرب ٤٥٠.

هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد؛ وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل»[٤٠]، وابن جني يصرح أن هذا وجه صالح ومذهب متقبّل عنده، بمعنى أنه يراه ويذهب إليه، وإني لأعجب من الرجل قال بالتوقيف، وقال بالاصطلاح ويقول بمحاكاة الأصوات الطبيعية، كيف يتنقل بعقله بين هذه النظريات التي تقتضي كل واحدة منها عقلية خاصة تطبعت على قبول هذا النمط من الفكر، فهل يستطيع ابن جني بعد هذا أن يسوّغ ذلك بأن الله أقدر الطبيعة على إصدار أصواتها، فإن كان كذلك فما دور الحكماء المتواضعين في هذه المسألة. ومهما يكن من أمر فابن جني بأخذه هذا الرأي وقبوله دلّ على سعة في الفهم وعمق في الفكر، إذ ما زالت هذه النظرية مقبولة عند اللغويين إلى اليوم أي بعد الخليل وابن جني بأكثر من ألف عام.

أما السيوطي فاكتفى بنقل نصّ ابن جني بادئاً إياه «وقيل أصل اللغات كلها من الأصوات المسموعات» منتهياً إلى قوله «واستحسنه ابن جني»[٤١]، وكأن الأمر لا يعنيه فلم يزد على هذا شيئاً يراه، فلا نستطيع أن نقول انه كان يرى هذا مثلما لم نستطع في السابق.

وأشهر المحدثين الذاهبين إلى هذا الرأي العلّامة وتني [٤٢] من الغربيين، ومصطفى صادق الرافعي وعلي عبد الواحد وافي من العرب. يقول الرافعي: «وأقرب ما يصح في الظنّ أن الأصوات الحيوانية هي المثال المحتذى في لغة الانسان، لأنها محيطة به تتقلب على سمعه كلما سمع، خصوصاً والانسان في أول اجتماعه مضطر لمغالبة الحيوان، فهو بهذا الاضطرار يتدبر اختلاف هيئات الصوت الواحد ومعاني ما فيه من النبر، ودليله في ذلك أفعال الحيوان التي تؤدي معاني هذا الاختلاف من نحو الغضب والألم والذعر وغيرها»[٤٣]، ثم يستمر الرافعي في شرح وجهة نظره

(٤٠) الخصائص ١/٤٦.

(٤١) الاقتراح ص ٧.

(٤٢) نشأة اللغة عند الانسان ص ٣١. وعلم اللغة ص ٩٥.

(٤٣) تاريخ آداب العرب ١/٤٨.

هذه منتهياً إلى قوله: «وهذه الحالة كانت بدء اختراع اللغة. فلما بدأ الاجتماع يرتقي بنسبة أحوال الانسان يومئذ بدأ الاختراع الحقيقي في اللغة... جعل يقلب المقاطع الثنائية التي عرفها على كل الوجوه التي تحدثها آلات الصوت، فلما استتم صورها ارتجل المقاطع الثلاثية»(٤٤). والرافعي بهذا يفسر البقايا الثنائية في اللغة وكأنه يرجعها إلى هذه المرحلة التي تطورت اللغة منها إلى الثلاثية، وعبارته (ارتجل المقاطع الثلاثية) تشعر أن الحرف الثالث اعتباطي النشأة، ولكني أميل إلى أن هذا الحرف نشأ كما نشأ الحرفان أو الأصلان الأولان، فإذا كان الصوتان الأصلان يحاكيان صوت القطع مثلاً فالصوت الثالث يحدد نوع القطع أو طريقة القيام به.

أما علي عبد الواحد وافي فقد تحمّس أيضاً لهذه النظرية وتبناها وعدّها أقرب النظريات إلى حقيقة الأمر، وإن كان قد اعترف بأن ليس هناك يقين يقطع بصحتها، يقول: «وهذه النظرية هي أدنى النظريات إلى الصحة وأقربها إلى المعقول، وأكثرها اتفاقاً مع طبيعة الأمور وسنن النشوء والارتقاء الخاضعة لها الكائنات وظواهر الطبيعة والنظم الاجتماعية. ولم يقم دليل يقيني على خطئها، ولكن لم يقم كذلك أي دليل يقيني على صحتها. وكل ما يذكر لتأييدها لا يقطع بصحتها وإنما يقرب تصورها ويرجح الأخذ بها»(٤٥)، ثم يحاول بعد ذلك إقامة الأدلة على صحة هذا الرأي بعد أن وجد نفسه منساقاً إلى تبنيه والأخذ به ناسياً أنه اعترف قبل قليل بعدم وجود الأدلة التي تقطع بصحته، وعلى الرغم من ذلك فقد قال: «ومن أهم أدلتها أن المراحل التي تقررها بصدد اللغة الانسانية تتفق في كثير من وجوهها مع مراحل الارتقاء اللغوي عند الطفل. إن الطفل في المرحلة السابقة لمرحلة الكلام يلجأ في تعبيره الارادي إلى محاكاة الأصوات الطبيعية. ومن أدلتها كذلك أن ما تقرره بصدد خصائص اللغة الانسانية في مراحلها الأولى يتفق مع ما نعرفه عن خصائص اللغات في الأمم الأولية. ففي هذه اللغات تكثر المفردات التي تشبه أصواتها أصوات ما تدل عليه»(٤٦). والحقيقة

(٤٤) تاريخ آداب العرب ١/٤٩.

(٤٥) علم اللغة ص ٩٦، ونشأة اللغة عند الانسان ص ٣٣.

(٤٦) علم اللغة ص ٩٧، ونشأة اللغة عند الانسان والطفل ص ٣٣.

أن هذه النظرية قد بولغ في إثبات صحتها وقربها من الصواب، وقد توسع القائلون بها توسعاً كبيراً وعَدّوا لغة الطفل الأولى من أدلة صحتها كما مر قبل قليل عند وافي، الذي عدَّ اللغات في الأمم الأولية التي تكثر فيها مفرداتها التي تشبه أصواتها أصوات ما تدل عليه؛ دليلاً آخر على صحة رأيه، وفي ذلك تجن على الواقع كثير، فمما لا يخفى على الدارسين أن مفردات المحاكاة الطبيعية في أية لغة كانت لا يمكن أن تزيد على نسبة ضئيلة قياساً إلى مجموع مفردات تلك اللغة مهما كانت بدائية أو لغة أمة أولية، وإذا شئنا تطبيق ذلك على العربية مثلاً فسوف لا نجد غير: خرير وصهيل ونعيق وفحيح ورعد وكلمات أخرى لا يمكن أن تعبر عن أصل نشأت هذه اللغة عليه، صحيح أن ذلك محتمل جداً في نشأة هذه المجموعة من المفردات دون غيرها من اللغة، إذ قد تتوفر لنشأة غيرها عوامل أخرى، فتكون اللغة بذلك وليدة العوامل جميعها والنظريات كلها، وما المانع من ذلك؟.

٤ ـ **الوقف**: والمقصود به الجهل بحقيقة نشأة اللغة لعدم وجود ما يدل على طبيعة نشأتها دليلاً قاطعاً. وأول من عدّ ذلك مذهباً قائماً من مذاهب نشأة اللغة هو السيوطي حيث يقول: «والمذهب الثالث الوقف، أي لا يدرى أهي من وضع الله أو البشر لعدم دليل قاطع في ذلك؛ وهو الذي اختاره ابن جني أخيراً»[٤٧]، والذي أوهم السيوطي ذلك هو قول ابن جني: «وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها قلنا به، وبالله التوفيق»[٤٨]، وابن جني لم يقصد من ذلك أن يؤسس مذهباً جديداً يفسر نشأة اللغة كما ظن السيوطي، وإنما أراد إراحة ذهنه المتعب الحائر بين البراهين المختلفة والأدلة المتفرقة والحجج المتشعبة التي تجزُهُ كل مجموعة منها إلى حظيرتها ونظريتها، فأطلق قولته رامياً بها تساوي المذاهب في قوة الحجة أو ضعفها، فهو ينتظر خاطراً جديداً «يعلق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها»، وابن جني منذ عرفناه في نظرية التوقيف متردد متنقل بين المذاهب فبعد أن قال بالتوقيف قال بالاصطلاح ثم رجع إلى محاكاة

(٤٧) الاقتراح ص ٧.

(٤٨) الخصائص ١/٤٧.

الأصوات الطبيعية وأخيراً حلا له التنصل من جميع مواقفه محتجاً بأنه ينتظر أن يخطر خاطر يجرّه إلى جهةٍ من الجهات. وأخطأ السيوطي بعدُ ذلك مذهباً مختاراً من ابن جني. وبديهي أن لا نجد لنظرية السيوطي هذه صدى بين المحدثين من اللغويين لعلمهم بضعف التصور وتداعي الفكر والبعد عن طبيعة الدراسة اللغوية.

٥ ـ الغريزة الخاصة الموحَّدة(٤٩): وتقرر هذه النظرية أن اللغة نشأت أول ما نشأت بفضل غريزة خاصة كان الانسان الأول قد زُوّد بها، وهي التي حملته على التعبير عن مداركه الحسية والمعنوية بالألفاظ الخاصة، وأن هذه الغريزة كانت موجودة عند جميع الأفراد في تلك الفترة من التاريخ اللغوي، لذا فقد توحّدت المفردات اللغوية الأولى وتشابهت طرائق التعبير وتفاهمت الجماعات، وأنه بعد أن نضجت اللغات المختلفة، وأهمل الإنسان هذه الغريزة التي لم يعد به حاجة إليها انقرضت فيه كما انقرضت غرائز أخرى كانت موجودة للأسباب نفسها(٥٠).

ولا نجد في مصادرنا القديمة عبارة صريحة تشير إلى أخذ القدماء بذلك أو اعتبارهم هذا الرأي في جملة اعتباراتهم، إلا ما يمكن أن يستشف من تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿**وعلم آدم**﴾ أنه أقدره على الوضع، في أن هذا الإقدار هو خلق هذه الغريزة فيه. كما ذهب ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي إلى هذا التفسير كما مرّ، وكما ذهب ابن فارس حين قرر أن اللغة لم تجيء جملة واحدة وإنما وقف الله آدم على ما شاء أن يعلمه إياه، ثم انتشرت على أيدي الأنبياء من بعده اللغات المختلفة المعروفة؛ أو ما ذهب إليه الأخفش من أن لغات العرب وضع منها شيء أولاً ثم تتابع الوضع وتلاحق، أقول ربما كانت هذه الاشارات هي ما نستطيع أن نستنبط منها تلميح القدماء إلى هذه النظرية، إلا أن الأقوى من هذه جميعاً ما مر علينا في عرض السيوطي لنظرية التوقيف وتفريعه الآراء في التوقيف على مذاهب حيث يقول: «واختلف على هذا هل وصل إلينا علمها بالوحي إلى نبيّ من أنبيائه، أو بخلق أصوات في بعض

(٤٩) الفلسفة اللغوية ص ٥٧ هامش الناشر.

(٥٠) ينظر: نشأة اللغة عند الانسان ص ٢٦ وما بعدها. وعلم اللغة ص ٩١ وما بعدها.

الأجسام تدلّ عليها وإسماعها لمن عرفها ونقلها، أو بخلق العلم الضروري في بعض العباد بها، على ثلاثة آراء أرجحها الأول»[٥١] فالرأيان الثاني والثالث يشيران إلى ما نحن بصدده، فخلق أصوات في بعض الأجسام تدل عليها وإسماعها لمن عرفها ونقلها إشارة إلى وجود هذه الغريزة الخاصة الموحّدة، وكأن السيوطي يريد أن يقول ذلك ولكن بأسلوب آخر. وكذلك خلق العلم الضروري في بعض العباد بها، يشير بشكل ما إلى هذا، لأن أصحاب هذه النظرية قرّروا أن هذه الغريزة كانت تحمل كل فرد على التعبير، فكأن هذا الفرد عندهم مزوّد بعلم التعبير والكلام، وهذا هو العلم الضروري الذي أشار إليه السيوطي.

ومهما يكن من أمر فإن هذه النظرية بين المحدثين أشيع، وقد صرّح بها جماعة من الباحثين الغربيين على رأسهم اللغوي الالماني مكس مولر واللغوي الفرنسي رينان. وذكر لنا أن مكس مولر اعتمد «في تأييد هذه النظرية على أدلة مستمدّة من البحث في أصول الكلمات في اللغات الهندية الأوروبية. فقد ظهر له أن مفردات هذه اللغات جميعها ترجع إلى خمسمائة أصل مشترك، وأن هذه الأصول تمثل اللغة الأولى التي انشعبت منها هذه الفصيلة، فهي لذلك تمثل اللغات الانسانية في أقدم عهودها. وتبين له من تحليل هذه الأصول أنها تدل على معانٍ كليّة، وأنه لا تشابه مطلقاً بين أصواتها وما تدل عليه من فعل وحالة»[٥٢]، وترد هذه النظرية بصعوبة تصور وجود غريزة تنطق الانسان بلغة ما ثم يهجر هذه الغريزة وهذه اللغة عندما تبتدىء اللغة الحقيقية بالنشأة؛ فنحن نحتاج في هذا تفسيرين الأول: في طبيعة هذه الغريزة وحقيقة وجودها بهذا الشكل الذي استطاع الانسان بوساطتها التفاهم والتعامل فيما بينه من حياة، أما أن يكون قادراً على إطلاق أصوات مبهمة كيفما اتفق فهذا ليس موضوع البحث لأن ذلك مقرر وواضح ومما يشترك فيه حتى الحيوان، وذلك لوجود أعضاء النطق في خلق الانسان منذ البدء. والثاني: تفسير نشأة اللغة التي لأجلها هجر لغة الغريزة، وهو موضوع دراستنا، لأننا بهذا الابهام ندور في حلقة مفرغة

(٥١) الاقتراح ص ٦.

(٥٢) علم اللغة ص ٩٢ وما بعدها. ونشأة اللغة عند الانسان ص ٢٦ وما بعدها.

ونجري وراء الدور الباطل. وقد ردّت هذه النظرية أيضاً بخطأ ذهابها: «إلى أن الأصول الخمسمائة السابق ذكرها تمثل اللغة الانسانية الأولى، فهذه الأصول كما تقدم تدلّ على معانٍ كليّة. ومن الواضح أن إدراك المعاني الكلية يتوقف على درجة عقلية راقية لا يتصور وجود مثلها في فاتحة النشأة الانسانية»(٥٣). وهكذا نرى تداعي هذه النظرية وضعفها وبعدها عن سنة النشوء والتطور والارتقاء.

نخلص من هذا كله إلى أن موضوع نشأة اللغة كان وما يزال من المواضيع التي شغلت المعنيين بهذا الجانب من جوانب المعرفة قديماً وحديثاً، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى على ما رأيناه في طرح نظرياتهم وآرائهم المختلفة، التي ما كان كل واحد منها إلا صدىً من أمور هي التدين تارة والفلسفة تارة والبحث العلمي غير الدقيق تارة أخرى وضيق التفسير حيناً، دون أن نعثر بينها على التفسير العلمي الشامل والدقيق، الذي يعتمد معرفةً دقيقة لسنن الظواهر الاجتماعية وكيفية نشأتها وتطوّرها، ورقيّها. لأن اللغة ظاهرة مجتمع بل هي أهم وأخطر ظواهره تنشأ كما تنشأ غيرها من الظواهر الاجتماعية، فتخلقها في صورة تلقائية طبيعة الاجتماع، وتنبعث عن الحياة العامة وما تقتضيه هذه الحياة من شؤون. والانسان لم يفكّر في كيف يتكلم كما لم يفكر في كيف يمشي ويتحرك ويأكل، وإنما انطلق في مزاولة كل هذه الأمور تلقائياً وبدون مقدمات، لأن حاجته الفطرية إلى الاجتماع بغيره والتعاون والتفاهم وتبادل الأفكار والتعبير عما يجول بالخواطر من معانٍ ومدركات هي التي أوجدت اللغة وحركت لسانه بأصواتها الأولى.

ومما يدعو للإعجاب أن يكون الهنود القدماء قد تنبّهوا على أشياء من ذلك، حين قرّروا أن اللغة من اختراع الانسان، وقد حثّه على اختراعها حاجته إلى الكلام؛ إذ ان موضوع نشأة اللغة كان من المشكلات التي لفتت نظر علماء اللغة الهنود، وعلى الرغم من ذهاب بعضهم إلى التوقيف والآخر إلى الاصطلاح إلا أن أصحاب المدرسة العقلية للفلسفة الهندية نقدوا نظرية قِدم الكلام «وأسسوا نقدهم على أن حركة الجهاز النطقي هي السبب المباشر الذي أدى إلى حدوث الأصوات التي هي

(٥٣) انظر: المرجعين السابقين ص ٩٤، ص ٢٦ وما بعدها.

عرضة للاختفاء بمجرّد النطق بها»[٥٤]، وهذه الآراء لها نصيب كبير من الصحة إذا قيست بما جدّ في العلم اللغوي الحديث. ولعل خلافهم حول نشأة اللغة بين القول بالتوقيف أو الاصطلاح هو الذي تأثر به أصحابنا اللغويون العرب قديماً»[٥٥]، كما تأثروا بأمور أخرى في أبحاثهم، التي كان المسلمون على صلة بها في تلك الحقبة من التاريخ العربي الذي شهد الترجمة والنقل والسفر.

ولا يمكن بحال أن نقارن نشأة اللغة عند الانسان الأول بنشأتها عند الطفل كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين[٥٦]، فلا وجه للمقارنة لاختلاف الظرفين والوسائل، صحيح أن الطفل ينطق أول ما ينطق بأصوات مبهمة تتبين شيئاً فشيئاً وتتوضح كلما نمت مداركه ومشاعره إلا أنه يقلد منذ الصوت الأول لغةً موجودة حوله ويستمر هذا التقليد حتى يكتمل لغةً هي لغة المحيط غير أن الانسان الأول لم يكن كذلك فالتطوّر الذي حصل بعد الأصوات الأولى تطور مخترع لم يعتمد التقليد وذلك لعدم وجود لغة أخرى يقلدها وإنما هي ما زالت تنشأ على لسانه تدفعه إليها الحاجة التي تتشعب يوماً بعد يوم بتشعب حضارته وتطوّرها.

كما لا يمكن أن تخضع نشأة اللغة إلى قانون ثابت، صحيح أنها تسير حسب قوانين الظواهر الاجتماعية والسنن التي سارت عليها هذه الظواهر إلا أننا لا نستطيع أن نحدد القاعدة التي تنشأ عليها هذه الظواهر، وتظل هذه اللغة التي لم تنشأ على قانون معين غير خاضعة لقانون ثابت حتى حين اكتمالها ونضجها، وإلى مثل هذا ذهب جماعة من الدارسين الذين رأوا أن اللغة فطرة إنسانية لا يمكن أن تنظمها قواعد أو قوانين ثابتة، يتزعمهم (كرايتس) الذي حاول أن يثبت في دراساته عدم خضوع اللغة إلى القواعد المطردة الثابتة[٥٧]، وهذا واضح فيما نعانيه خلال دراستنا للغة من اللغات من مشاكل صوتية ودلالية ونحوية وصرفية تعصت على الدارسين في أن تخضع لقاعدة أو قانون ثابت.

(٥٤) البحث اللغوي عند الهنود ص ١٠٠.

(٥٥) المرجع نفسه ص ١٣٦.

(٥٦) علي عبد الواحد وافي في كتابه: نشأة اللغة عند الانسان والطفل. ومصطفى صادق الرافعي في: تاريخ آداب العرب ١/ ٤٥.

(٥٧) التطور اللغوي التاريخي ص ٨.

فاللغة إذن تنشأ أصواتاً مبهمة، وأوّل هذه الأصوات بدائية أن يكون المقطع من صوت واحد طويل يتطور إلى مقطع ثنائي الصوت يستطيع أن يعبر عن كثير من حاجات الانسان في هذه المرحلة التاريخية من حياته الحضارية ثم تتخذ شكلها النهائي بعد أن يستقر المجتمع وتتشعب حاجاته. والانسان في كل هذه المراحل مدفوع بهذه الحاجات ولا شيء سواها، حتى إذا اكتملت اللغة الانسانية الأولى والانسان ما يزال قليل الافراد كانت هذه هي اللغة الوحيدة، إلى أن يتكاثر هذا الانسان ويضرب في الأرض عرضاً وطولاً ويستقر في أرجاء كثيرة ونواحي متفرقة، فرضت على لغته هذه البيئة الجديدة شيئاً من التغيير، الذي ينمو ويزداد حتى يبتعد بلسانه عن تلك اللغة الأولى التي انطلق منها، فإذا به يتكلم لغة أخرى تمت إلى تلك بشيء من نسب، فتتكون بذلك أمهات المجاميع اللغوية التي تتشعَّب هي أيضاً إلى لغات ثم إلى لهجات بالطريقة التي تشعبت بها تلك اللغة الموحدة الأولى نفسها، وهذا هو ما سنعرض له الآن.

انقسام اللغة إلى مجموعات لغوية(٥٨):

بدأ التفكير بتقسيم اللغات الانسانية إلى أُسر أو مجموعات لغوية في أواخر القرن الثامن عشر وذلك بعد أن عُرفت السنسكريتية الأولى. وقد اختلف العلماء اختلافاً كبيراً في تقسيم اللغات تبعاً لاختلافهم في الأساس الذي يقوم عليه هذا التقسيم. ولكنهم لحظوا قرابة لغوية بين بعض اللغات فيما بينها، وقرابة لغوية بين بعضها الآخر، هذه القرابة تشمل أصول الكلمات وقواعد البنية وتركيب الجمل، كما لحظوا أن الناطقين بهذه المجموعة اللغوية أو تلك يؤلفون مجموعة إنسانية متميزة ترجع إلى أصول شعبية وروابط بيئية وجغرافية وتاريخية واحدة أو في الأقل متقاربة

(٥٨) يراجع في هذا الموضوع: التطور اللغوي التاريخي ص ٢١ ـ ٣٣، ونشأة اللغة عند الانسان والطفل ص ٥٠ ـ ٥١، ودروس اللغة العبرية ص ٥ ـ ١٤، وعلم اللغة ص ١٧٩ ـ ١٨٥، ومحاضرات الدكتور إبراهيم السامرائي (مخطوطة) ص ٩ ـ ١٠، ومقدمة في الأصول اللغوية المشتركة ص ٣ ـ ٥ والدراسات اللغوية عند العرب ٤٦٦.

فيما بينها، ولعل (مكس مولر) هو أشهر من نادى بهذا التقسيم[٥٩]، وعلى هذا الأساس رجعت جميع اللغات الانسانية إلى فصائل ثلاث هي: الفصيلة الهندية الأوربية، والفصيلة السامية الحامية، والفصيلة الطورانية، وكل واحدة من هذه الفصائل الثلاث هي في الأصل لغة ولد من أولاد نوح الثلاثة: سام وحام ويافث[٦٠]؛ الذين انتشر أبناؤهم في أصقاع الأرض وتكلموا بإحدى هذه اللغات.

والذي يهمنا من هذه المجاميع هي المجموعة السامية التي هي أم طائفة من اللغات منها العربية، فمجموعة اللغات السامية تشمل طائفة من اللغات المعروفة فيما نصطلح عليه جغرافياً ببلاد الشرق الأوسط وما يتصل به من قريب. وهي على قسمين: الأول اللغات السامية الشمالية وهي البابلية القديمة والآشورية والأكادية والعبرية والفينيقية والآرامية. والثاني: اللغات السامية الجنوبية، وهي العربية واليمنية القديمة والحبشية وغيرها. وإن تسميتها بالسامية قد حدث اعتباطاً أول الأمر، ثم استقبل العلماء المعنيّون هذه التسمية بالرضا، لأنهم كانوا يعانون هذه المشكلة، وأول من أطلقها العالم الالماني (شلوتزر)، إلا أن نولدكه اعترض عليها لعدم دقتها، وسجّل هذه الاعتراضات في أبحاثه في هذا الموضوع[٦١]. إلا أن الجدير بالذكر «أن اليهود الاندلسيين قد سبقوا هؤلاء المستشرقين في لمح الصلة التي تربط بين هذه اللغات فأشاروا في رسائلهم إلى العلاقة بين العبرانية والعربية، وفي ضوء هذه العلاقة تناولوا المواضيع وكتبوا كتباً كثيرة»[٦٢]. وليس مهماً هنا أن ننقل اختلاف العلماء في المهد الأصلي للأمم السامية، فسواء كان جنوب العراق أو بلاد كنعان أو بلاد الحبشة أو شمال أفريقية أو جهات معيّنة من أرمينية أو الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية[٦٣]، فنحن في غنى عن ذلك ما دمنا ندرس العربية مهتدين إليها بمجموعتها اللغوية.

(٥٩) نشأة اللغة عند الانسان ص ٥٠، وعلم اللغة ص ١٧٩.

(٦٠) دروس اللغة العبرية ص ٥ وما بعدها والدراسات اللغوية عند العرب ٤٦٦.

(٦١) دروس اللغة العبرية ص ٦ وما بعدها، ومقدمة في الأصول اللغوية ص ٣.

(٦٢) محاضرات الدكتور إبراهيم السامرائي على طلبة قسم اللغة العربية (مخطوطة) ص ٩.

(٦٣) دروس اللغة العبرية ص ٨ ـ ١٢.

إن مجموعة هذه اللغات السامية تؤلف وحدةً وذلك للمزايا المشتركة بينها، منها: أن هذه اللغات تشتمل على عناصر مشتركة. وهي الضمائر وأسماء الاشارة والاسم الموصول والظروف وحروف الاضافة والأصوات. واشتراكها في هذه المسائل يدفعنا إلى القول بأنها من أصل قديم واحد نطلق عليه السامية الأم التي تفرعت منها لغات هذه العائلة. ومنها أنها تشتمل على ألفاظ ذات طابع بدويّ يشير إلى أن الأصل لا بد أن يكون ذا طبيعة بدويّة، وإلى هذا ذهب القائلون بأن مهد الساميين الاول شبه جزيرة العرب. ومنها أن الفعل يشغل مكانة بارزة في هذه اللغات، ومنها أن هذه اللغات ثلاثية الأصول، وأن الصيغة الثلاثية هي الغالبة وأنه يُصار إلى الرباعي من الثلاثي بطريقة من الطرائق. ومنها كثرة المفردات المشتركة بين هذه اللغات، وخصوصاً تلك الدالة على أعضاء الجسم والقرابة والعدد[٦٤]. وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات الطبيعية بين لغات هذه المجموعة مثل تلك التي تتصل بأداة التعريف ونطق بعض الأصوات وإبدالها وقلب بعض الحروف، أقول على الرغم من ذلك فإنّ «صلات القرابة الموجودة بين اللغات السامية بعضها البعض [كذا] صلات وثيقة نوعاً ما، وهي على أي حال أوثق منها بين اللغات الهندوأوربية. فإن اللغات السامية القديمة لا تبعد عن بعضها بمقدار ما تبعد اللهجات الجرمانية المختلفة بعضها عن بعض»[٦٥].

والعربية على ما يظهر هي أقرب لغات المجموعة إلى اللغة السامية الأم، على أن هناك من ذهب إلى أن العبرية هي الأقرب ومن ذهب إلى أن الأشورية البابلية هي اللغة السامية الأولى، إلا أن إجماع العلماء بعد ذلك على أن العربية هي أقدم اللغات السامية وأقربها إلى الأم، واعتقادهم بأن الآراء الأخرى إنما هي ناشئة من باعث ديني فيه تقديس للعبرية أو الآرامية[٦٦]. وبعد أن تُرك ذلك «رغب الناس في الرأي القائل

---

(٦٤) اللغات السامية (نولدكه) ص ٩، ودروس اللغة العبرية ص ١٩ ـ ٢٠، ومقدمة في الأصول اللغوية ص ٤ ـ ٥.

(٦٥) اللغات السامية ص ٩.

(٦٦) اللغات السامية ص ١٣ ودروس اللغة العبرية ص ١٢ ـ ١٤ والأضداد في اللغة ١٣٦ وما بعدها

بأن العربية لا تزال أقرب اللغات جداً إلى اللغة السامية الأولى» ويؤكد نولدكه ذلك فيقول: «وإذا تبين الآن أكثر من ذي قبل أن اللغة السنسكريتية لم تكن في المرتبة التي تؤهلها للاحتفاظ بخصائص اللغة الهندوأوربية الأولى ـ كما كان يظن منذ زمن قليل ـ فإنه لا يجوز للمرء أن يعترف للغة العربية في موضوعنا هذا بأكثر من قرب العلاقة بالسامية الأولى. حقاً لقد احتفظت العربية أكثر من أخواتها بكثير من الصور الصادقة لعناصر اللغة الأولى. مثل الكمية الأصلية تقريباً من الأصوات الساكنة. وكذلك الحركات القصيرة في المقاطع المفتوحة، ولا سيما في وسط الكلمات» ويعود فيستدرك على هذا بقوله: «إلا أنه من جانب آخر نرى أن العربية قد بنت بطريقة القياس البسيط عدداً كبيراً من الصيغ التي تبدو لأول وهلة كأنها صيغ قديمة الأصل لشدة بساطتها، ولكنها ليست في الواقع إلا تحويراً للأصل ربما قابله تحوير آخر في اللغات السامية الأخرى. وأنه ليوجد في العربية دائماً أبداً اضطراد معين ما كان ليوجد فيها هكذا منذ البداية»[٦٧]، وإذا شئنا أن نبحث فيما ألمح إليه نولدكه من احتفاظ عربيتنا بخصائص السامية الأولى أكثر من احتفاظ أخواتها الساميات، ذلك الذي جعل العربية أن تكون أقرب هذه الأخوات إلى الأم؛ وجدنا من ذلك عدة أمور منها: احتفاظها بكل الأصوات الموجودة في أخواتها وزادت عليها أصوات غير موجودة إلا بها كالضاد مثلاً. ومنها أيضاً احتفاظها بجميع قواعد النحو والصرف التي سارت عليها اللغات السامية وفاقت تلك اللغات باحتفاظها بقواعد لا نظير لها فيها أو على الأقل بشكل بسيط. ومنها احتفاظها بأوسع ثروة لغوية في المفردات وأصول الكلمات على اختلاف أنواع الكلمة من اسم وفعل وحرف، ما لا وجود لهذه السعة في أخواتها الساميات[٦٨]. لهذا كله كانت العربية أصدق لغات المجموعة تمثيلاً للغة الأم القديمة.

(٦٧) اللغات السامية ص ١٣.

(٦٨) فقه اللغة (وافي) ص ١٥٨ وما بعدها.

المصادر والمراجع :

١ ـ الأضداد في اللغة : محمد حسين آل ياسين ـ بغداد ١٩٧٤ م .

٢ ـ الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي ـ حيدر آباد ١٣٥٩ هـ.

٣ ـ البحث اللغوي عند الهنود: أحمد مختار عمر ـ بيروت ١٩٧٢ م .

٤ ـ تاج العروس من جواهر القاموس :محمد مرتضى الزبيدي ـ الكويت١٩٦٥م .

٥ ـ تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي ـ القاهرة ١٩٤٠ م .

٦ ـ التطور اللغوي التاريخي : إبراهيم السامرائي ـ القاهرة ١٩٦٦ م .

٧ ـ الخصائص: ابن جني ـ القاهرة ١٩٥٢ م .

٨ ـ الدراسات اللغوية عند العرب : محمد حسين آل ياسين ـ بيروت ١٩٨٠ م .

٩ ـ دروس اللغة العبرية : ربحي كمال ـ دمشق ١٩٦٦ م .

١٠ ـ الصاحبي : أحمد بن فارس ـ القاهرة ١٩١٠ م .

١١ ـ علم اللغة : علي عبد الواحد وافي ـ القاهرة ١٩٦٧ م .

١٢ ـ فقه اللغة : علي عبد الواحد وافي ـ القاهرة د . ت .

١٣ ـ فقه اللغة وخصائص العربية : محمد المبارك ـ بيروت ١٩٦٨ م .

١٤ ـ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية : جرجي زيدان ـ القاهرة د . ت .

١٥ ـ اللغات السامية : تيودور نولدكه ـ القاهرة ١٩٦٣ م .

١٦ ـ محاضرات الدكتور إبراهيم السامرائي على طلبة قسم اللغة العربية ١٩٦٨/١٩٦٩ م .

١٧ ـ المزهر: السيوطي ـ القاهرة د.ت.

١٨ ـ المقدمة: ابن خلدون ـ القاهرة ١٩٣٠ م.

١٩ ـ مقدمة في الأصول اللغوية المشتركة بين العربية والعبرية: محمد حسين آل ياسين ـ بغداد ١٩٧١ م.

٢٠ ـ النثر الفني في القرن الرابع: زكي مبارك ـ القاهرة ١٩٣٤ م.

٢١ ـ نشأة اللغة عند الانسان والطفل: علي عبد الواحد وافي ـ القاهرة ١٩٤٧ م.

[٢]

مقدمةٌ في الأصول اللُّغوية المشتركة بين العربية والعِبرية

[نشر في مجلة «البلاغ»، العدد السابع، السنة الثالثة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م]

١ ـ تقسيم المجاميع اللغوية :

قسم علماء اللغة اللغات المختلفة إلى مجاميع ، تحوي كل مجموعة منها اللغات التي تتميز بما فيها من تقارب في اللفظ والتركيب والقواعد والتفكير. واعتمد تقسيمهم هذا على تقسيم الأجناس البشرية. على أن هناك تقسيمات طبيعية أخرى عمد إليها الباحثون ترجع في تكوينها إلى طبيعة الانسان من حيث الألوان والملامح والأماكن والبيئات.

وسواء أكان التقسيم مبنياً على الأجناس البشرية أم على الاعتبارات الطبيعية فإن هناك جنساً بشرياً متحداً في النشأة والمكان واللون تجمع شعوبه خواص مشتركة وتربط أفراده روابط طبيعية واجتماعية وثيقة، يعرف هذا الجنس بـ (الجنس السامي). وأول من أطلق هذه التسمية هو المستشرق الالماني (شلوتزر Schloezer)[١] نسبة إلى سام بن نوح. ولم تغير هذه التسمية على الرغم من وجود اعتراضات على دلالتها اللغوية كاعتراض العلامة الالماني (نولدكه Noeldke)[٢] وظلت معمولاً بها إلى الآن.

٢ ـ تقسيم المجاميع السامية :

مجموعة اللغات السامية تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي : الشرقي ويشمل البابلية والآشورية والكلدانية. والغربي ويشمل الكنعانية والفينيقية والآرامية والعبرية والسريانية والتدمرية والنبطية. والجنوبي ويشمل العربية وما تحويه من فروع

---

(١) وردت هذه التسمية في أبحاثه وتحقيقاته في تاريخ الأمم الغابرة سنة ١٧٨١ م.

(٢) كتب نولدكه اعتراضه على هذه التسمية في كتابه (اللغات السامية Sem. Sprachen) ومن جملة هذه الاعتراضات أن هناك ساميين بنص التوراة كالعيلاميين والليديين ولكن لغاتهم ليست سامية، وليس بينها وبين اللغات السامية أية قرابة. ومنها أن أقواماً كالأحباش مثلاً يتكلمون السامية وهم حاميون.

كالعربية القديمة والقحطانية والحميرية والمعينية والسبئية والعدنانية، ويشمل كذلك الحبشية وما تحويه من فروع كالأثيوبية والجعزية والتيجرية والهررية[٣].

كل هذه اللغات السامية قد تفرعت عن اللغة السامية الأولى لغة سام بن نوح، تلك اللغة التي انقرضت منذ عصور طويلة يعسر تحديدها فقد كانت لأبناء سام لغة واحدة، بيد أن تفرقهم إلى طوائف مختلفة في جهات شتى قد أدّى إلى وجود لهجات يختلف بعضها عن بعض في وجوه عدة.

٣ ـ المميزات العامة والخاصة للغات السامية:

تتميز اللغات السامية ـ في بعض أحوالها ـ عن أنواع اللغات الأخرى بمميزات وخواص تجعل من كل هذه اللغات كتلة واحدة، منها أن اللغات السامية تعتمد على الحروف أكثر من اعتمادها على الأصوات، لذلك فإننا لا نجد في حروف هذه اللغات علاماتٍ للأصوات كغيرها من اللغات، كما أنها بالغت في الاهتمام بالحروف وزيادة عددها، ومنها أن أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف. ومنها أيضاً أن لمعظم الكلمات في هذه اللغات مظهراً فعلياً حتى في الأسماء الجامدة والألفاظ الأعجمية الدخيلة. ومن المميزات كذلك التشابه في تكوين الاسم من حيث عدده ونوعه وفي تكوين الفعل من حيث زمنه وتجرده وزيادته وصحته وعلته. وكذلك التشابه في الضمائر وفي طريقة اتصالها بالأسماء والأفعال والحروف. والتشابه أيضاً في المشتقات كاسمي الفاعل والمفعول واسمي الزمان والمكان واسم الآلة والصفة المشبهة واسم التفضيل. كما تتميز بتغير معنى الكلمات بتغير حركاتها، وتتشابه في صوغ الجمل وتركيبها وتتميز في احتوائها على حروف الحلق كالحاء والعين وحروف الاطباق كالصاد والضاد والطاء والظاء، وتتميز أخيراً في التشابه الكبير في المفردات الدالة على أعضاء الجسم وصلة القرابة والعدد وأسماء الحيوان والنبات ومرافق الحياة الشائعة في الأمم السامية[٤].

---

(٣) دروس اللغة العبرية ص ٨.

(٤) فقه اللغة المقارن ص ١٩١ ـ ١٩٢. ودروس اللغة العبرية ص ١٩ ـ ٢٠.

على أن هذه المميزات المشتركة يقابلها مميزات تختص بها كل لغة سامية وتنفرد بها عن غيرها، كأداة التعريف مثلاً فهي في العبرية الهاء في أول الكلمة وفي العربية (ال)، وفي السبئية النون في آخر الكلمة، وفي الآرامية (آ) في الآخر أيضاً، أما في السريانية والأشورية والحبشية فلا أثر للأداة مطلقاً. وعلامة الجمع كذلك فهي في العبرية ياء وميم وفي الآرامية ياء ونون وفي العربية واو ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر في المذكر وألف وتاء في المؤنث الذي يقابله في العبرية واو وتاء للمؤنث أيضاً. كما يختلف نطق بعض الحروف فيما بينها فالثاء في العربية قد تكون شيناً في العبرية، والشين في العبرية قد تكون ثاءً أو سيناً في العربية والدال في إحدى اللغات السامية قد تكون ذالاً في لغة أخرى، والصاد قد تكون ضاداً والعين قد تكون غيناً، وتستعمل العبرية مثلاً حرفين في موضع حرف السين هما سين وسامخ، وقد يأتيان في الحبشية والعربية شيناً والعكس بالعكس.

من كل هذا نخلص إلى أن اللغات السامية ـ ومن بينها العربية والعبرية ـ على الرغم من وجود مميزات لغوية خاصة بها، فهي تتحد وتتشابه في الأصول والخطوط العامة وتشترك في العناصر اللغوية المختلفة، ودراسة الأصول اللغوية المشتركة بين أية لغتين من هذه اللغات تقتضي دراسة الحروف والأصوات والحركات ثم دراسة أقسام الكلمات وكيفية الاشتقاق وعلامات التثنية والجمع، والبحث في صيغ الأفعال وصحتها واعتلالها، وفي صيغ الأسماء وإبدالها وإعلالها وأخيراً في تركيب الجملة، وفي الفقر التالية إلقاء بعض الضوء على عدد من هذه الجوانب في هاتين اللغتين.

أ ـ الحروف والأصوات والحركات:

قلنا إن اللغات السامية تميزت بكثرة عدد الحروف قياساً إلى غيرها من اللغات. ففي الوقت الذي يكون عدد الحروف في العربية مثلاً ٢٨ أو ٢٩ حرفاً[٥]، فهي في بعض اللغات البدائية الأخرى لا تزيد على نصف هذا العدد إذا لم تكن لغة

(٥) من يعد الهمزة حرفاً غير الألف تكون عنده ٢٩ حرفاً. ومن يعدّهما حرفاً واحداً فهي ٢٨.

إشارية بلا حروف[٦]. ويدل ذلك على نشاط ومرونة وحيوية هذه اللغة. على أن بعض الباحثين القدامى في اللغة العربية وهو حمزة بن الحسن الأصبهاني[٧] رأى أن يضاف إلى حروفها حروفاً أخرى هي صور للأصوات الملفوظة باللسان العربي، وليس لهذه الأصوات رسم حرفي في العربية، مثل (گ G) و(پ P) و(ژ تلفظ كما تلفظ الجيم في العامية اللبنانية) وغيرها، وهذا دليل آخر على طواعية اللسان العربي في لفظ الأصوات المختلفة. والأمر لا يختلف كثيراً حين يكون البحث في العبرية، فهي كذلك من هذه الناحية. على أن الأمر في العبرية الحديثة تغير قليلاً، فقد استغنت عن أصوات حروف الثاء والذال والغين وكانت مستعملة في تاريخ اللغة العبرية كثيراً وخصوصاً الثاء منها حيث انه يستعمل في لفظ (ايث) الذي يسبق المفعول به. واستعملت العبرية لصوت السين حرفين هما سين وسامخ كما أشرنا إلى ذلك قبلاً.

وفي العبرية تتحكم الحركة التي توضع على الحرف أو تحته أو فيه أو الحركة التي تسبق الحرف، تتحكم في تغير أصوات حروف كالكاف والباء والفاء حيث تغير الحركة أصواتها إلى (خ) و(ڤ V) و(پ P). ومن هنا نلحظ الفرق الواضح في هذه الناحية بين العربية والعبرية، فالعربية تعبر عن كل أصواتها بالحروف ولا تغير الحركات هذه الأصوات، في حين نجد العبرية تعتمد في تغيير أصوات بعض حروفها على الحركات.

والحركات في العبرية أشمل وأدق منها في العربية. فليس في العربية أكثر من ضم وفتح وكسر (والتسكين إن كان من الحركات باعتبار أن العربية لغة معربة) أما في العبرية فأشكال متعددة من الضم والفتح والكسر والتسكين والتشديد، يفوق عددُها عشر حركات مختلفة.

ب ـ أقسام الكلمة وأصلها الثلاثي:

الكلمة في العربية والعبرية على السواء إما اسم أو فعل أو أداة، وهذا هو التقسيم المعمول به قديماً وحديثاً في اللغة. وقد عدّ بعض الباحثين المحدثين قسماً

(٦) أصوات وإشارات من ص ١٠ ـ ص ٣٠.

(٧) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٨٢ ـ ٨٤.

رابعاً هو (الكناية)[٨]، أو ما يعبر عنه في النحو بالضمير أو اسم الاشارة أو الاسم الموصول، الذي هو ليس اسماً بالمعنى الخاص للاسم وليس فعلاً ولا أداة.

والمقصود بالاسم هو أسماء الذوات والمعاني، إضافة إلى المعارف من الأسماء كالأعلام وسنأتي على ذلك فيما بعد. أما الفعل فهو الحدث المقترن بزمن معين وهو في العربية ماضٍ ومضارع ومستقبل أما ما يسمى بفعل الأمر أو لطلب فهو ـ حسب الرأي الحديث ـ صورة من صور المضارع، وهو في العبرية ماضٍ ومضارع ومستقبل كذلك، وسيأتي الكلام على الفعل في بابه. والأداة هو ما ليس باسم ولا فعل وإنما هو لفظ يستعان به لأمر من الأمور اللغوية كأدوات الجر وأدوات الاستفهام وأدوات الجزم وأدوات النصب وغيرها والحديث عنها سيأتي في مكانه. وأما الكناية فهي الضمير العائد إلى صاحبه، منه المنفصل ومنه المتصل، كالضمير الموجود في (هو موجود) وفي (عنده)[٩]. وتشمل الكناية أسماء الاشارة والأسماء الموصولة أيضاً.

والأصل في الكلمة العربية والعبرية كغيرهما من الساميات أن تكون ثلاثية سواء أكانت الكلمة اسماً أم فعلاً. فالذوق اللغوي لهذه اللغات هو أن تكون الكلمة كذلك، وجمهور الألفاظ فيها ثلاثي والقليل هو ما زاد على الثلاثي أو ما قلّ عنه، وفي مثل هذه الحالة تتحايل اللغة على هذه الكلمة وتقربها إلى الثلاثي. والثنائي من الألفاظ الموجودة في اللغتين قد يعبر عن مرحلة لغوية قديمة كانت فيها الثنائية هي الأساس كما هو الحال في العربية مثلاً فيما يسمّى بأسماء الأفعال الثنائية مثل صه ومه وأف، فقد تحايلت اللغة على ذلك وكثرت أصواته بالتنوين فحولته إلى الثلاثي لفظاً، خلافاً للتفسير القائل بأن هذا التنوين هو تنوين التنكير الذي يلحق الاسماء[١٠]. أو كبعض الأفعال الثنائية في العبرية مثل (گار Gar بمعنى سكن ويسكن)[١١] وهو يكتب بحرفين من حروف العبرية. وقد تحايلت عليه بالفتحة الطويلة التي تقرب من الألف

(٨) في النحو العربي (المخزومي) ص ٤٦.

(٩) شرح ابن عقيل ج ١ (مباحث: الضمائر وأسماء الاشارة والأسماء الموصولة).

(١٠) في النحو العربي (المخزومي) ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(١١) القاموس العبري العملي ص ١٩.

وبذلك صار ذا ثلاثة أصوات كما هو مكتوب بالحروف العربية. كما قررت اللغتان أن الأحرف الأخرى الموجودة في الأفعال الخماسية والسداسية هي أحرف زيادة، زيدت لتفيد معنىً من المعاني التي يقصدها المتكلم.

ج ـ أبنية الفعل وأزمنته:

يُعَدُّ الفعل عنصراً أساسياً في الجملة في اللغات السامية بصورة عامة ومن بينها العربية والعبرية، وذهب العلماء إلى أنه قليل الصور في هذه المجموعة اللغوية، فهو على صورتين أو ثلاث صور هي الماضي والمضارع والمستقبل ولا يتحدد زمن الفعل في هاتين اللغتين كما يتحدد في غيرهما من اللغات من خارج المجموعة السامية، ولا بد من الاستعانة في ذلك بالقرائن الموجودة في الكلام. وتسمية المضارع بالمضارع دليل على ذلك لمضارعته الاسم من حيث حركة الآخر، وهو ـ في العربية ـ دالّ على الحال والاستقبال، ولكن على أي حال على أي استقبال وكل منهما فسحة زمنية طويلة..؟[١٢] على أننا لا نرى هذا الفقر بالدلالة الزمنية في اللغات الأخرى كالفرنسية والانكليزية حيث ان الفعل يتحدد في مثل هذه اللغات تحديداً زمنياً دقيقاً. وكذلك الأمر في الفعل الماضي، فليس في الساميات ماض مستمر أو ماضٍ منقطع كما هو موجود في غيرها.

والفعل في العربية مبني إلّا المضارع في بعض الحالات، أما في العبرية فهو في كل الحالات ساكن الآخر غير محرك. واللغويون العرب يرون أن الاعراب في الاسم هو أثر العامل، والعامل هو الفعل. فالفعل عندهم عماد الكلام وأساس الجملة وصاحب الأثر في الحركة، وفي هذا تجاوز للحدود في التفسير اللغوي للاعراب، وإعطاء الصلاحية الوهمية للفعل في ذلك. حتى ان بعض علماء اللغة والنحو القدامى من الكوفيين قد عدّ المشتقات ـ وهي اسم الفاعل واسم المفعول وسواهما ـ من الأفعال وسموها أفعالاً دائمة. وربما تكون هذه إشارة قديمة إلى وجود الفعل الدائم (المستمر) في هذه اللغة؛ وقد ألمحنا سابقاً إلى عدم وجوده في الساميات،

(١٢) دراسات في اللغة: موضوع (الفعل والنظام الفعلي في العربية). والفعل زمانه وأبنيته.

وتحتاج هذه التسمية أو هذا الاعتبار إلى مزيد من التثبت والتريث على الرَّغم من أن أستاذنا الدكتور المخزومي قد أيد ذلك وأخذ به.

د ـ المصادر والمشتقات:

اختلف البصريون والكوفيون ـ مدرستا اللغة العربية قديماً ـ في مسألة أصل الاشتقاق في العربية. فالبصريون رأوا أن الاسم هو الأصل والفعل فرع منه، ورأى الكوفيون عكس ذلك فالفعل عندهم هو الأصل والاسم فرع منه، والمقصود بالاسم لدى كل من الفريقين هو المصدر. وحاول كل من الفريقين أن يبرهن على صحة رأيه بالأدلة التي كانت أقرب إلى الجدل المنطقي منها إلى الدراسة اللغوية الرصينة المستوعبة لروح وطبيعة هذه اللغة[١٣]. حيث فاتهم موضوع «ان المصدر والفعل مادة واحدة هي المادة الفعلية التي لا بدّ أن تبحث بالقياس إلى الاسم المنقطع للاسمية، فالمصدر يقتضي درجة في مادة الفعل وذلك لتوفر الأصول الأولى فيهما، فكلاهما حدث وكلاهما مقترن بزمان مّا»[١٤].

والمصدر هذا عند الفريقين هو أصل المشتقات التي نعني بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الآلة وصيغ المبالغة واسم الزمان والمكان، وسميت بهذا الاسم لأنها اشتقت من المصدر، وقد سميت أو سمي بعضها بالأفعال الدائمة كما أسلفنا. ولكل واحدة من هذه المشتقات صيغ وأوزان تعرف بها وتقاس عليها في العربية والعبرية. ولا يختلف أمر المصادر والمشتقات بين هاتين اللغتين كثيراً عدا اختلاف بعض المشتقات في الميزان الصرفي، مثال ذلك اسم الفاعل في العربية على زنة (فاعل) في حين هو في العبرية على وزن (فوعيل) واسم المفعول في العربية على زنة (مفعول) وهو في العبرية على (فاعول) أو (نفعال)، والاختلاف في الزنة لا يعني الاختلاف في أصل الاشتقاق وطبيعته.

هـ ـ المعرفة والنكرة:

التعريف والتنكير من خصوصيات الاسم في اللغتين العربية والعبرية، فلا تعريف ولا تنكير في الفعل والأداة. والتعريف إما ذاتي في الاسم أو مكتسب.

(١٣) النحو العربي (السامرائي) ص ٥٢.
(١٤) النحو العربي (السامرائي) ص ٥٥.

فالأسماء المعرفة تعريفاً ذاتياً هي الأعلام وأسماء الإشارة والاسماء الموصولة والضمائر إن عدّت الثلاث الأخيرات من الأسماء وإلاّ فهي كنايات عن المعرفة كما أشرنا في تقسيم الكلمة.

أما الأسماء الباقية المتمحضة للاسمية فتكتسب التعريف بـالألف واللام في العربية والهاء في العبرية (التي قال علماء اللغة العبريون أن هذه الهاء أصلها هل)، ـ وهل لغة في أل وقد استعملتها بعض القبائل العربية وربما نلمح هنا الأصل الذي كانت عليه أداة التعريف في السامية الأم ـ أو بالاضافة إلى غيرها أو بالنداء، وما عدا ذلك من الأسماء فهي نكرات.

و ـ الأدوات:

في كل لغة من اللغات أدوات تستعين بها للتوصل إلى التعبير عن معنى من المعاني ومن أمثلتها في العربية والعبرية أدوات الاستفهام وأدوات النفي وغيرها، وقد سماها في العربية فريق كبير من الباحثين القدامى بالحروف، وتسميتها بالأدوات أدق وأشمل، فهي ليست حروفاً وإنما ألفاظ، ثم هي مما يستعان به فهي أدوات.

والأدوات في العربية كلها مبنية غير معربة وكذلك هي في العبرية، منها المختص ومنها غير المختص ولفظها في اللغتين قريب جداً، فمن أدوات الجر في العربية على وإلى وهي في العبرية علْ وإلْ، ومن أدوات النفي في العربية إنْ وهي في العبرية اِنْ أيضاً، ومن الأدوات ما يستعمل للتوصل به إلى أكثر من معنى. وفي العبرية أداة تستعمل قبل المفعول به هي (ايت) في العبرية الحديثة وكانتْ (ايث) بالثاء قديماً وليس لها مثيل في العربية. ومن الأدوات في العربية ما يستعمل اسماً مثل أداة الجر على في قولنا سقط الطير من على الشجرة أي فوق.

ز ـ التذكير والتأنيث:

اهتمت اللغتان العربية والعبرية بالتذكير والتأنيث كثيراً، حيث نجد للتأنيث علامات كثيرة فهي في العربية التاء المربوطة والألف المقصورة والألف الممدودة، وهي في العبرية التاء، والهاء، و(الياء والتاء) معاً و(الواو والتاء) معاً، كما أُنث الفعل

تبعاً لتأنيث الفاعل وذلك بشروط، كما قسمتا التأنيث إلى مجازي وحقيقي، والمجازي هو المؤنث الخالي من علامة التأنيث والحقيقي هو صاحب العلامة. وقسمتاه أيضاً إلى لفظي ومعنوي، واللفظي هو المذكر الملحق بتاء التأنيث والمعنوي هو المؤنث الدال بعلامة أو بلا علامة إلى تأنيث معين.

ويظهر من دراسة بعض البقايا اللغوية التاريخية أن التذكير والتأنيث مرحلة لغوية خلفت مرحلة تذكير عام، حيث ان التفريق بين المذكر والمؤنث يحتاج إلى ذهن أوسع إدراكاً للأشياء من الذهن الذي يفهم كل الموجودات بجنس واحد كما هي عليه بعض لغات القبائل البدائية أو ربما كما كانت عليه السامية الأم، وهذا التطور حصل في مراحل لغوية قديمة، وقد يكون التأنيث المجازي والصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث من بقايا تلك المراحل الأولى.

هذا الاهتمام الكبير بالتأنيث وعلاماته وهذه الرغبة في تمييز جنس الموجودات قليل النظير في لغات المجموعات الأخرى غير الساميّة، وهو دليل حيوية دائمة في هذه اللغات وسعة في ذهنية أهلها وقابليتها على التطور، فلا نجد في الانكليزية مثلاً إلا اهتماماً ضعيفاً جداً لا يتعدى جنس الانسان وضمائره العائدة عليه. وعلى الرغم من أن التأنيث في الفرنسية أوضح وأشمل منه في الانكليزية إلاّ أنه أقل من العربية أو العبرية.

ح ـ التثنية والجمع:

على الرغم من وجود ظاهرة التثنية في اليونانية والسنسكريتية وآثار من التثنية في اللغات الجرمانية إلا أن هذه الظاهرة سامية واضحة. وكلمة (اثنان) كلمة سامية قديمة من حيث هي من أسماء العدد ومن حيث هي من أسماء أيام الاسبوع، واثنان العربية المذكرة هذه مؤنثها اثنتان، وهي في العبرية (شنايّم) للمذكر و (شتايّم) للمؤنث. وفي العربية ألفاظ تدل على معنى (الاثنين) مثل كلمة (زوج) و (كلا) الدالة على المثنى المذكر، وقد حمل عليها قياساً (كلتا) للدلالة على المثنى المؤنث، وهي في العبرية (كلاّيم) الدالة على المثنى. على أن المثنى من الموضوعات التي زالت حتى

من بعض اللغات السامية، فليس في السريانية مثلاً أكثر من خمس صيغ للمثنى، وفي الآرامية اقتصرت التثنية على أعضاء الجسم المزدوجة، والعلامة هي الياء والنون. وحتى في العبرية فهي أضيق استعمالاً من العربية فاقتصرت أيضاً على أعضاء الجسم المزدوجة والأدوات المزدوجة كالمقص والميزان، وكلمات دلت على الجمع جاءت على صيغة المثنى مثل (شمايّم) بمعنى سماوات و (مايّم) بمعنى مياه، وكلمات دلّت على المفرد وهي بصيغة المثنى مثل (صهورايّم) بمعنى ظهيرة[١٥]. وعلامة التثنية في العبرية ياء وميم مفتوح ما قبلهما، وفي العربية الف ونون في حالة الرفع، وياء ونون مفتوح ما قبلهما في حالتي النصب والجر. على أن تكون النون في كل الحالات مكسورة.

أما الجمع فاختصت العربية دون الساميات بنوع منه هو (جمع التكسير) الذي يوجد منه شيء في الحبشية. والجمع هو زيادة في المعنى تعتمد على الزيادة في البناء، وقد رأى بعض اللغويين أن الزيادة في حشو الكلمة هي التي تولد صورة الجمع، ورأى آخرون أن صيغ الجمع هذه أسماء مفردة تضمنت معنى الجمع. والعبرية احتفظت بعدة كلمات من الجمع تشبه صيغة منتهى الجموع في العربية من ذلك (حنامل) بمعنى نمل و (حلاميش) بمعنى خلاميس العربية، ولكن هذه الصيغ كانت في اللهجات الدارجة العبرية قبل أن تصبح العبرية لغة أدبية تنتظم اللهجات العديدة. وجموع التكسير ـ حتى في العربية ـ تعبر عن مرحلة بدائية في تاريخ اللغة بدلالة الجنس، ذلك أنها تتأرجح بين التذكير والتأنيث وفي القرآن الكريم شواهد كثيرة من ذلك[١٦].

يبقى هناك جمع التصحيح أو ما يسمى بالجمع السالم فهو مضطردٌ في العربية بواو ونون للمذكر وبألف وتاء للمؤنث. ومضطردٌ في العبرية بياء وميم للمذكر وواو وتاء للمؤنث، وهذا الاضطراد في العبرية يدل على المرحلة اللغوية العالية التي بلغتها العبرية. على الرغم من وجود بقايا تشير إلى شيوع صيغ جمع التكسير في العبرية القديمة.

(١٥) فقه اللغة المقارن: موضوع (بحث مقارن في التثنية) ص ٧٥. والكنز ص ٨٦.

(١٦) كقوله تعالى: ﴿**وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه**﴾ يراجع دراسات في اللغة: موضوع (الجمع في العربية) ص ٩٣.

ط ـ البناء والاعراب :

ظاهرة الإعراب في العربية من الظواهر القديمة التي احتفظت بها هذه اللغة دون الساميات ـ عدا الاكدية ـ، فقد فقدت الساميات هذه الظاهرة منذ أقدم العصور، «وقد دلّ على هذا الاعراب بقايا كما في العبرية مثلاً حيث ان المتتبع لشوارد النصوص فيها ربما وجد آثاراً تشير إلى شيء يشبه الضمة والكسرة لعلهما بقايا لضمة وكسرة كانتا مستعملتين في العبرية القديمة»(١٧). على أن ذلك في الأسماء دون الأفعال، على الرغم من وجود آثار تدلّ على اعراب الفعل العبري منها أن واو القلب فيها تعمل عمل لم النافية في العربية من حيث قلب معنى الفعل الحاضر إلى الماضي، ومن حيث جزم الفعل الأجوف بحذف عينه، والفعل المعتل الآخر بالهاء بحذفها، ويرى المستشرقون أن علامة النصب في العبرية القديمة كانت الفتحة الطويلة ونشأ عنها حرف الهاء الشبيه بالألف اللينة، وأكثر ما تظهر هذه العلامة في المنصوب على نزع الخافض.

أما العربية ـ كما أشرنا ـ فهي لغة معربة إلى الآن، إلا أن لغة التخاطب بمرور الزمن وباختلاطها عبر تاريخها بلغات أخرى، تخففت من الحركات لسهولة اللفظ، ولكن لغة الكتابة والأدب (الفصيحة) ظلت معربة. ويرى العلماء أن الحركات دوالّ على معانٍ فهي التي تكسب اللفظة معناها المطلوب من فاعلية ومفعولية وغيرها لأن لكل من هذه المعاني حركات خاصة. على أن هذا لا يعني أن العربية كلها معربة، بل على العكس فهناك بناء وهو شائع، فالأفعال كلها مبنية إلّا المضارع وهو مبني في حالتي إلحاق نون التوكيد ونون النسوة به والأدوات كلها مبنية، والمعارف (أو الكنايات) عدا الاعلام وهي أسماء الاشارة والضمائر والأسماء الموصولة كلها مبنية غير معربة إلّا أنها جميعاً تقع في سياق إعراب.

ي ـ تركيب الجملة :

للجملة في اللغات السامية تركيب خاص يختلف عن تركيب الجملة في أي من المجموعات اللغوية الأخرى كاللاتينية والجرمانية والسلافية. وذلك أنها تعتمد على

(١٧) فقه اللغة المقارن ص ١١٨. ودروس اللغة العبرية ص ٢٤١.

الفعل اعتماداً كبيراً وتعدّه عمادها الذي ترتكز عليه، في حين لا نجد ذلك في الفارسية أو الهندية مثلاً فالاسم فيهما هو المعوّل عليه بالجملة، وعندما درس بعض العلماء الفرس اللغة العربية وأرادوا أن يضعوا لها القواعد والضوابط كسيبويه مثلاً وقعوا فيما وقعوا فيه من الخلط والخطأ، حيث انهم أرادوا أن يدرسوا العربية (الفعلية) بالروح الفارسية (الاسمية) فنشأت مشكلة العامل وتقديره وما إلى ذلك.

فالفعل إذن هو الاساس، على الرغم من أن النحاة القدامى قسموا الجملة ـ كما هو التقسيم في أكثر لغات العالم ـ إلى اسمية وفعلية. والاسمية هي التي يكون الاسم في أولها والفعلية هي ما كان الفعل في الأول، بغضّ النظر عن السياق اللغوي والمعنوي العام للجملة. فإذا تقدم اسم وتأخر فعل فعندهم أنها اسمية لمجرد تقدم الأول وتأخر الثاني على الرغم من أن السياق سياق فعلي، والفعل هو عماد الكلام والغرض من الجملة، وإنما قدم الاسم فلغرض معنوي في نفس المتكلم هو الاهتمام بهذا المقدم، نعم تكون الجملة اسمية متى ما خلت من فعل سواء تقدم أو تأخر وذلك كما في الجملة التي يكون فيها خبر المبتدأ اسماً أو جملة اسمية.

فالجملة مكونة أساساً ـ في العبرية والعربية ـ من مسند ومسند إليه هما أساسا الجملة. والمسند إليه هو الذي نتحدث عنه في الجملة، والمسند هو الذي نتحدث به عن المسند إليه. والمسند إليه إسم دائماً والمسند إما اسم أو فعل فإن كان اسماً فالجملة اسمية، وإن كان فعلاً فهي فعلية سواء تقدم أو تأخر، أما ما عدا المسند والمسند إليه في الجملة فهي (تكملات) تفيد زيادة في توضيح الكلام كالحال والتمييز والصفة والمفاعيل وغيرها، وتأتي في ترتيب الجملة بعد المسند والمسند إليه، إلا في الحالات التي يقتضي الكلام تقديم أحدها على غيره[١٨].

ك ـ خاتمة:

نخلص من هذه المقدمة إلى أن هناك صلات وجذوراً لغوية مشتركة بين العربية والعبرية تبرز في مجالات شتى، بعضها الذي أشرنا إليه بالفقرات السابقة.

(١٨) في النحو العربي (المخزومي): مبحث الجملة.

ولعل كلمة أستاذنا السامرائي «الفرق بين العربية والعبرية كالفرق بين اسميهما» يعطي صورة أولية لهذه المسألة.

وتحتاج مثل هذه المواضيع إلى دراسة طويلة مستوعبة، تأتي على الموضوع فتستقصيه من كل جوانبه، إذ ان مثل هذه المقدمة لا تكفي للاحاطة بمثل موضوعها. وحسبنا عذراً أننا أسميناها مقدمة وأننا في أول طريق البحث العلمي.

«المصادر والمراجع»

١ ـ أصوات وإشارات ـ أ. كوندراتوف، ترجمة ادور يوحنا طبع وزارة الأعلام ـ بغداد.

٢ ـ التنبيه على حدوث التصحيف ـ حمزة بن الحسن الاصفهاني ـ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ط ١ بغداد.

٣ ـ دراسات في اللغة ـ الدكتور إبراهيم السامرائي ط ١ بغداد.

٤ ـ دروس اللغة العبرية ـ ربحي كمال ط ٤ دمشق ١٩٦٦.

٥ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ١٣ القاهرة ١٩٦٢م.

٦ ـ العربية ـ يوهان فك: ترجمة عبد الحليم النجار القاهرة ١٩٥١م.

٧ ـ الفعل زمانه وأبنيته ـ الدكتور إبراهيم السامرائي ط ١ بغداد.

٨ ـ فقه اللغة المقارن ـ الدكتور إبراهيم السامرائي ط ١ ـ دار العلم للملايين بيروت.

٩ ـ في النحو العربي قواعد وتطبيق ـ الدكتور مهدي المخزومي ط ١ القاهرة ١٩٦٦م.

١٠ ـ في النحو العربي نقد وتوجيه ـ الدكتور مهدي المخزومي ط ١ بيروت.

١١ ـ القاموس العبري العملي ـ رضوان عبده رضوان: مكتبة النهضة ـ القاهرة.

١٢ ـ الكنز في قواعد اللغة العبرية ـ محمد بدر: المطبعة التجارية في مصر.

١٣ ـ النحو العربي نقد وبناء ـ الدكتور إبراهيم السامرائي ط ١ دار الصادق ـ بيروت.

[٣]

العَربيّةُ وبعضُ ظواهِرها القديمة

[نشر في مجلة «البلاغ»، العدد الثامن، السنة السابعة، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م]

اللغة ونشأتها:

نظر بعض العلماء المسلمين أن اللغة توقيف من الله أخذاً بالآية الكريمة: ﴿**وعلم آدم الأسماء كلها**﴾[1]، أي ان الله علمه حين ترك الجنة أسماء المسميات، وعلى هذا تكون العربية هي التي تعلمها آدم[2]. ويبدو أن كل الأمم القديمة كانت تذهب إلى شيء من ذلك، فزعم النصارى أن السريانية هي اللغة الأولى التي أعرب بها آدم، وأثر عن الهنود القدماء أنهم كانوا يرون لغتهم اللغة المفضلة وهي المثل الأعلى للتفكير اللغوي الانساني، وقد ذهب الاغريق إلى أن لغتهم هي اللغة العريقة، وهي أعلى ما يمكن أن يصل إليه الفكر الانساني، وأن الالياذة والاودسّا منحة من الآلهة. وقد زعم اليهود أن العبرانية هي لغة أهل الجنة؛ وعلى هذا فإن القائلين بالتوقيف من المسلمين لم يكونوا أول من ذهب هذا المذهب.

وقد عرض أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) إلى الآراء التي أخذ بها المسلمون، ومن أوائل هؤلاء أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ)[3]. غير أن نفراً آخر من علماء اللغة قد بدا له غير هذا الرأي، وهذا الرأي الآخر يقوم على أن اللغة من صنع المجتمع الانساني وذلك استجابة لحاجات معينة، فالانسان القديم مدني بالطبع، وهذه الطبيعة فيه تقتضيه أن يتصل بغيره، ومن هنا دعت الحاجة إلى أن تنشأ هذه الوسائل ليتم الاتصال حتى إذا تطور المجتمع بتطور الحاجات بدا للانسان القديم أو المجتمع القديم أن يتواضع على ألفاظ معينة، والتواضع هنا هو الاصطلاح، ويبدو أن هذه النظرية وجدت قبولاً من علماء اللغة[4]. وذهبوا إلى تفسير الآية الكريمة المشار إليها مذهباً آخر.

---

(١) سورة البقرة: ٣١.

(٢) الصاحبي: ٥.

(٣) الدراسات اللغوية عند العرب: ٤٤٦.

(٤) الخصائص: ١/٤٢ والاقتراح: ٨.

اللغات السامية:

بدأ التفكير بتقسيم اللغات الانسانية إلى أسر لغوية في أواخر القرن الثامن عشر؛ وذلك بعد أن عرفت السنسكريتية الأولى؛ فقد اهتدى العلماء إلى أن اللغات تنقسم مجموعات وذلك بعد أن لحظوا القرابة اللغوية بين هذه اللغات الانسانية، ولذلك قسموها ـ أخذاً بهذه القرابة اللغوية ـ إلى مجاميع[٥].

ومن هذه المجاميع المجموعة السامية، وهي طائفة من اللغات المعروفة فيما نصطلح عليه جغرافياً ببلاد الشرق الأدنى وما يتصل به من قريب. وهذه اللغات هي: العربية، واللغات الآرامية، والعبرانية، والحبشية والبابلية القديمة بنوعيها الجنوبي والشمالي. وأن تسميتها بالسامية قد حدث اعتباطاً، ثم استقبل العلماء المعنيون هذه التسمية بالرضا لأنهم كانوا يعانون هذه المشكلة، وأول من أطلقها العالم الالماني (شلوتزر)[٦]. غير أن اليهود الاندلسيين قد سبقوا هؤلاء المستشرقين في لمح الصلة التي تربط بين هذه اللغات، فأشاروا في رسائلهم إلى العلاقة بين العبرانية والعربية وفي ضوء هذه العلاقة تناولوا المواضيع وكتبوا كتباً كثيرة. ان مجموعة هذه اللغات تؤلف وحدة، وذلك للمزايا الآتية:

١ ـ ان هذه اللغات تشتمل على عناصر مشتركة، وهي: الضمائر وأسماء الاشارة والاسم الموصول والظروف وحروف الاضافة والأصوات. واشتراكها في هذه المسائل يدفعنا إلى القول بأنها من أصل قديم واحد، نطلق عليه السامية الأم، التي تفرعت منها لغات هذه العائلة.

٢ ـ انها تشتمل على ألفاظ ذات طابع بدوي يشير إلى أن الأصل لا بد أن يكون ذا طبيعة بدوية، وإلى هذا ذهب القائلون بأن مهد الساميين الأول شبه جزيرة العرب.

٣ ـ يشغل الفعل مكانة بارزة في هذه اللغات.

---

(٥) مقدمة في الأصول اللغوية المشتركة بين العربية والعبرية: ٣.

(٦) دروس اللغة العبرية: ٦

٤ ـ ان هذه اللغات ثلاثية الأصول، وان الصيغة الثلاثية هي الغالبة، وانه يصار إلى الرباعي من الثلاثي بطريقة من الطرائق[٧].

همزة الوصل وهمزة القطع:

تكون همزة الوصل في الأفعال والأسماء، أما في الأفعال فهي في ماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما، وأمر الثلاثي. نحو: انهزَمَ، انهزِمْ، انهزام. استخرجَ، استخرِجْ، استخراج. اضرِبْ. أما في الأسماء فهي في جملة أسماء ليس غير وهي: ابن، ابنة، امرؤ، امرأة، اثنان، اثنتان، اسم، است، ابنم. وفي أل التعريف إن كانت في درج الكلام.

وهذا يتصل بخصيصة من خصائص العربية هي الابتداء. والابتداء في العربية لا يكون إلا بالمتحرك فلا يبتدأ بالساكن مطلقاً، وربما كان هذا عنصر نضج في العربية بالقياس إلى اللغات السامية الأخرى. وذلك لأن الكلمة حين تبدأ بمتحرك تتبعه حركة أو يتبعه ساكن يكون ذلك سهلاً للنطق بها وإشعاراً لنا بموسيقية هذه الكلمة[٨]، أو قل بموسيقية اللغة العربية بوجه عام، وذلك بالقياس إلى اللغات السامية التي نلمح فيها البدء بالساكن وهو شائع. ووجود هذا في غير العربية يشعرنا أن العربية قطعت مرحلة في التطور وأنها تخلصت من كثير من مظاهر الثقل.

على أننا نجد أن هناك بقية من هذه المرحلة القديمة في العربية نفسها في ألفاظ تشعرنا بجواز البدء بالساكن، وهذا مما يدل على أن البدء بالساكن كان معروفاً في العربية القديمة قبل أن تتطور وتنضج على النحو الذي ورثناه، وهذه البقية نلمسها في الكلمات التي يبتدأ فيها بالوصل، ومعنى ذلك أن ألف الوصل التي ينطق بها المعربون ليست من بنية الكلمة، وإنما هي واسطة للبدء بالساكن الأول. وهذه المسألة حصرت في هذه الألفاظ القليلة، وحصرها في هذه القلة من الألفاظ إشعار لنا بأنها بقية، ولا بد أن تكون هذه البقية قد ورثتها العربية عن تلك الفترة القديمة التي كانت

---

(٧) اللغات السامية (نولدكه): ٩ ومجلة (المورد): المجلد ٧ العدد ٣، ١٩٧٨/٣ م ص: ٢٠.

(٨) الانصاف مسألة: ١٠٧.

فيها مسألة الابتداء بالساكن شائعة معروفة كما هي الحال في جميع اللغات السامية المعروفة. وقد عرض علماؤنا القدامى إلى هذا الموضوع في مصنفاتهم اللغوية والنحوية والصرفية؛ ولعل ابن الأثير من أبرز من وقف عنده في كلامه على فصاحة الكلمة في كتابه: (المثل السائر) متناولاً إياه من وجهيه اللغوي والبلاغي.

التقاء الساكنين:

المعروف أن الفصيحة العربية لا تحتمل التقاء الساكنين في حشو الكلمة الواحدة أو في كلمتين متجاورتين، فإذا اجتمع الساكنان فلا بد من التخلص من هذه المشكلة الصوتية جرياً على طبيعة العربية في مشاكلة الحركة بالسكون أو الحركة بالحركة، بخلاف ما هو واقع في اللغات السامية الأخرى التي لم يكتب لها التطور على النحو الذي وقع في العربية؛ غير أننا نجد في العربية شيئاً احتفظت به مما اجتمع فيه ساكنان[٩].

ومن الأمثلة على ذلك: ما صيغ من أسماء الفاعلين من كل فعل مضعف ثلاثي، نحو: مدّ يمدّ فهو مادّ؛ وما صيغ من الفعل المضعف على وزن (فاعل)، نحو: شادّ يشادّ ومصدره المشادّة على وزن مفاعلة. وما جاء على وزن (افعالّ) نحو: احمارّ، ونحو: حمارة القيظ وصبارة القرّ؛ فهذه أمثلة مما يلتقي فيه الساكنان، وهي في مجموعها قليلة وقلتها مشعرة لنا أنها من البقايا اللغوية التي حفلت بها العربية عن العصور والمراحل القديمة[١٠].

الثنائي:

مر في فقرة سابقة عند الكلام على خصائص اللغات السامية، أن هذه اللغات تمتاز بأنها ثلاثية الاصول، ومعنى ذلك أن اللون الغالب على بنيتها هو اللون الثلاثي، وهذا لا يعني أن الثلاثي هو البناء الأول في العربية وفي اللغات السامية، بل الثابت أن الثلاثي مرحلة تطور للثنائي، كما تشير إلى ذلك جمهرة من الكلمات الثنائية

(٩) نفسه مسألة: ١٠٨ وسر صناعة الاعراب: ٨٢.

(١٠) شرح المفصل: ٩/١٢٠.

في العربية وغيرها من اللغات السامية مثل: سنه، شفه، سن، يد، فم، أب، أخ وغيرها[١١]، وفي العبرانية: أف (أنف)، فو (فم)، يد، أب، أخ، جب (جنب)؛ وكثيراً ما تميل العربية إلى فك التضعيف بالنون كما في المثالين المارين (أنف) و (جنب)، وكما في شبّلت (سبّله) وسنبله، وأتّ وأنت وغيرها.

التثنية والجمع:

اختصت العربية بالتثنية دون سائر اللغات السامية وذلك أن هذه اللغات قد خلت من المثنى إلا في جملة ألفاظ يسيرة هي أعضاء الجسم المزدوجة وبعض الأدوات التي تتألف من شقين كالمقص والميزان، في حين أن اللغة العربية حفلت بالمثنى، وشغلت التثنية فيها مكاناً بارزاً، غير أننا نجد هذا المثنى يعامل معاملة خاصة في كتب النحو، وهو أنه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، فالألف والنون والياء والنون علامتان تفيدان التثنية.

والذي يدل الاستقراء عليه أن الألف والنون والياء والنون ليستا على هذا النحو من الاختصاص بأحوال الرفع والنصب والجر في العصور القديمة من تاريخ العربية. والذي يدل على هذا ما في العربية من مواد اضطرت النحويين إلى القول بالشذوذ أحياناً أو أنها لغة خاصة. وفي الآية الكريمة: ﴿**إن هذان لساحران**﴾[١٢] وفي النصوص القديمة الأخرى شواهد كثيرة من هذا النوع، وهي على كثرتها قليلة بالنسبة للمشهور المعروف[١٣].

ونستطيع أن نقول إن الألف والنون والياء والنون من العلامات التي التزمت بها التثنية ولكنها لم تأخذ شكلها الذي نعرفه من الاستقرار إلا في عهود متأخرة، ويدلّ على هذا ما في لغة القرآن من صدى للفترات القديمة. ولعل الألف والنون لغة في المثنى عند أكثر العرب، كما أننا نفترض أن تكون الياء والنون لغة في المثنى أيضاً عند

---

(١١) نشوء اللغة ونموها واكتهالها: ١٠٧.

(١٢) سورة طه: ٦٣.

(١٣) تفسير القرطبي: ١١/٢١٦.

كثير من العرب، وإن لم ينص على ذلك في كتب أخرى، ونستطيع أن نخلص من هذا إلى أن العربية لم تستقر على هذا النحو من الأحوال الإعرابية إلا بعد أن توحدت اللغة[١٤]. وقد عانت العربية هذه الحالة من التردد والتأرجح طوال العصر القرآني. وشأنها في التثنية شأنها في الجمع؛ إذ اختصت اللغة العربية بمادة الجمع أيضاً اختصاصاً لا نجده في أية لغة من لغات البشر سامية وغير سامية. ولم تستقر صيغ الجموع استقراراً قياسياً إلا بعد زمن من نزول القرآن الكريم.

إبدال أحد التضعيفين:

الفعل المضعف ثلاثياً كان أو غير ثلاثي حين يسند إلى الضمائر وكان مدغماً يفكّ إدغامه مثل: مدّ مددت، واستمرّ استمررت؛ ويقال في العامية: مدّيت واستمرّيت، ومن الشواهد قول العجّاج:

تقضي الباز إذا الباز كسر

والانقضاض هو الهويّ إي السقوط. وأصل تقضّي تقضض، يدلنا على ذلك مصدرها الانقضاض، وبُدل أحد التضعيفين بالياء، ومن هذا الباب: تظنيت، ومعناها تظنّنت، ونقول حديقة غنّاء، وغناء في المعجم: صفة للروضة التي تغنّ أطيارها، وأصل الفعل غنَّ يغن غنّى، يقول متمّم:

سلي البانة الغيناء

والبانة من الشجر المعروف، والغيناء من غنّاء، فُك التضعيف وأُبدل بالياء. ومنها تقول: شجرة فينانة، وهي ذات الأفنان، والأفنان الأغصان، وكان يجب أن تكون الصفة فنانة؛ ولكن يحلو للعرب فك الإدغام فصارت فينانة. ومن هذا الباب أيضاً قول نصيب الشاهد النحوي في مادة (ليت) التي يضاف اليها (ما) الكافة:

يا ليتما أمّنا شالت نعامتها أيما إلى جنةٍ أيما إلى نارِ

وأصلها إما إلى جنةٍ وإما إلى نار، وفُك الادغام وأبدل بالياء[١٥]. ومرّ في فقرة

(١٤) معاني القرآن: ٢/١٤٤.

(١٥) مغني اللبيب: ١/٥٩.

سابقة من هذا البحث أنه ربما يبدل بالنون، مثل: أتّ يفك الادغام فيصبح أنت. وفي اللغة العربية كلمات تروى بالطريقتين، إما يبقى مضعفاً أو يبدل أحد الحرفين بالنون[١٦].

مطل الحركات:

نقول في العربية (مطّ)، ثم مطلت فتحة الطاء فأصبحت (مطّى) ومنه قوله تعالى: ﴿**وذهب إلى أهله يتمطى**﴾. وأصل الفعل مطّ: متّ بالتاء، وأصل متّ: مدّ بالدال، قلبت الدال تاء وقلبت التاء طاء طلباً للخفة والسهولة، وكلها بمعنى واحد. ومثله (سرّ) أي أدخل السرور، وتشبع الفتحة فتصبح (سرّى) وهي بالمعنى نفسه، ويقلب الراء لاماً فتصبح (سلّى) وهي مادة واحدة ولها معنى واحد، ولكن في المعجم لكل منهما مكان خاص. ومن ذلك أيضاً الفعل (عدّ) معناه تجاوز وابتعد، وأُطيلت الحركة فصار (عدّى) وهو من هذا الباب[١٧].

اسم المفعول:

يصاغ من الثلاثي على وزن (مفعول) مثل: مكتوب. وإذا كان الثلاثي أجوفاً تحدث فيه مشكلة صوتية، مثل باع مبيوع، ودان مديون. واللغة العربية لها حساب خاص فيما يتصل بأصوات المدّ، فهي تأبى أن تحرك، وكل مرّة يتحرك فيها حرف مدّ كالياء أو الواو فاللغة تتخلص من ذلك، فمن باع وقال نقول ـ قياساً ـ مبيوع ومقوول، فالياء والواو تأبيان الحركة، وحينئذ تنقل الحركة إلى الصحيح الساكن قبلهما؛ ولا يلتقي ساكنان في اللغة، فتصبح غير منطوق بها، فتبدل الضمة بكسرة حتى تجانس الياء فتصبح مبيع وأصلها (مفعول)، وكذلك مقول، نقلت الحركة من الواو إلى القاف[١٨]. غير أن في العربية كلمات ظلت على صيغتها الأولى.

---

(١٦) دراسات في اللغة: ٢١٧.

(١٧) مقدمة لدرس لغة العرب: ١٣٥.

(١٨) دراسات في اللغة: ٣٥ ومقدمة لدرس لغة العرب: ١٨٤.

الأبنية اللغوية:

اللغة بطبيعتها تميل إلى السهولة وتبتعد عن الغرابة، فالعربية تخلّصت من الأوزان الغريبة فيها، فلا وجود الآن للأوزان القديمة المعروفة، مثل: صخر جلامد وفرس علامد وأشباه ذلك؛ وقد تخلصت منه، لأنه غريب على العربية[١٩]. ولو فحصنا هذه المواد في المعجم لوجدناها تنصب على معان قديمة مثل: الناقة الشديدة أو الفرس القوي أو الصخرة القاسية؛ وأن اللغة كانت حافلة بأبنية كثيرة وألفاظ غريبة، مثل: اجلنط واحبنط وأشباههما، إلا أن مثل هذه الألفاظ غير موجود الآن[٢٠]. والغرابة واضحة في قول المتنبي:

مبارك الاسم أغرّ اللقبْ كريم (الجرشّى) شريف النسب[٢١]

وهي تعني النفس، ولكنها كلمة تنفر منها النفس.

التطور اللغوي:

من المسلّم أن اللغة نشاط إنساني، كغيره من ألوان النشاط التي تسيطر على الانسان؛ أينما كان وفي أيّ زمن وجد. فهي بهذا المفهوم كسائر ما يتصل بالمشكلات الاجتماعية، ومعنى هذا أن اللغة لا بدّ أن تكون وليدة زمانها ومكانها فهي متأثرة بهما أشد التأثر، وهذا يفرض علينا أن نأخذ بالتطور. فاللغة متطورة أبداً، وحين نرسل هذه الحقيقة العلمية لا نفرق بين العربية وغيرها من اللغات، فكما أن اللغات جميعها متأثرة بقوانين التطور كذلك العربية جارية على هذا السنن[٢٢]. إذن لا بد أن تكون لغة متطورة؛ وهذا التطور حاصل فيها في كل عصر، ولكن المعنيين بالعربية لغة ونحواً وصرفاً، لم يشعروا بهذا الذي تفرضه العربية عليهم، وإنما ذهبوا إلى العكس من ذلك.

---

(١٩) محاضرات الدكتور إبراهيم السامرائي على طلبة قسم اللغة العربية ١٩٦٨ م/١٩٦٩ م.

(٢٠) مجلة (البلاغ) السنة (٥) العدد (٢) ص: ٤٤.

(٢١) ديوان المتنبي (ط بيروت ١٩٥٨): ٤٣٨.

(٢٢) مقدمة ابن خلدون: ٤٨٢ والتطور اللغوي التاريخي: ٢٨.

الترادف:

ربما كانت اللغة العربية أوسع اللغات من حيث ثروتها اللفظية، وذلك لكثرة ما أُثر من موادها اللغوية، فإذا أُضيف إلى هذه الثروة ما أغفلت المعجمات ذكره حصل لدينا الشيء الكثير. فقد قالوا إن للسيف أسماءً كثيرة ومثله للرمح ومثله للحرب ومثله للداهية ومثله للخمر ومثله للجمل والناقة وغير هذا كثير، غير أنه لا يمكن أن يحمل كل ذلك على المترادف، إذ ليس من المنطق أن يكون للسيف خمسون اسماً في وقت واحد، أو أن القائلين بالترادف قد ثبت استعمالهم للألفاظ في وقت واحد[٢٣].

وتفسير المترادف في اللغة يكون بوسائل خاصة منها أن هذه المترادفات صفات، ثم اشتهرت هذه الصفات فأقيمت مقام الأسماء، وأحسن مثال على هذا الألفاظ التي يعبر بها عن الخمر كالصهباء والمدامة والسلافة والنشوة والعقار[٢٤]. والتفسير الثاني للمترادف هو أن كثرة الألفاظ للمسمى الواحد يدل على اختلاف القائلين وبحسب المجاميع البشرية، مثل: وثب ومعناها معروف ووثب بمعنى جلس في لغة أهل اليمن[٢٥]. وعلى هذا فمن المنطق أن يكون كل لفظ من الألفاظ التي تدل على مسمى واحد خاصاً بجماعة معينة وبيئة معينة، حتى إذا توحدت العربية وتجمعت لغاتها ضمت لغة هؤلاء إلى لغة هؤلاء، فنشأ هذا القدر الكبير من الألفاظ.

ويروى أن ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) سأل المتنبي عن أسماء السيف، فقال المتنبي: لا أعرف للسيف إلا اسماً واحداً هو السيف. فقال ابن خالويه: وما تقول بالمهند والحسام والقاطع؟ فقال: هذه كلها صفات[٢٦]. فالحسام أي القاطع، والمهند أي المنسوب إلى الهند وهكذا. والمتنبي شاعر ولغوي، يشهد له بذلك اللغويون، ومما يروى في هذا الصدد أن ابن خالويه سأله يوماً: كم تحفظ من الجموع

---

(٢٣) المزهر: ١/٤٠٢.

(٢٤) المرصع: ٣٥٢ وتاريخ آداب العرب: ١/١٨٩.

(٢٥) الخصائص: ١/٣٧٤.

(٢٦) المزهر ١/٤٠٥ وانظر: النثر الفني في القرن الرابع: ٢/٤٦ - ٤٧.

على وزن (فِعلى)، فأجابه المتنبي على الفور: ضِرْبَى وحجلى. وسهر ابن خالويه الليل فلم يجد إلا هاتين الكلمتين.

المشترك:

هناك ناحية في اللغة أن اللفظة الواحدة تنصرف إلى عدة مسمّيات[٢٧]، فمن أمثلة ذلك كلمة (العين)، فهي تنصرف إلى العين الباصرة، ثم من هنا تنصرف إلى أشياء أخرى لعلاقتها بصفة من صفات العين الباصرة، ذلك أن عضو البصر مما يحرص عليه الانسان، وأن الانسان لولا البصر لا تتيسّر له الحياة، ومن هنا كان في العين النفاسة وكل شيء غال، ولذلك أُطلقت العين على ينبوع الماء، لأن الماء مادة الحياة، ولأنه لا يمكن للحياة أن تقوم بغير الماء، وإذا عرفنا أن البيئة العربية القديمة تفتقر إلى الماء افتقاراً شديداً أدركنا حرص العرب على هذه المادة؛ ولذلك حفلت آيات القرآن الكريم في الكلام على الجنة ونعيمها بذكر الماء فهناك آيات كثيرة فيها جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، وهناك آيات أخرى فيها قوله تعالى: ﴿**جنات وعيون**﴾. وحرص العربية على الماء حرص شديد، ولذلك كان الدعاء بالسقيا بالماء، فلذلك قالوا: سقياً لك[٢٨]. ثم لما كانت العين عضو البصر وهي أنفس ما يحرص عليه الانسان أُطلقت العين على النفيس من الأشياء، فلذلك كان كل جوهر عيناً فالذهب عين والفضة عين وهكذا.

الأضداد:

وهو باب في العربية تنصرف فيه الكلمة إلى الشيء وإلى ضده في وقت واحد، كالجون للابيض والاسود، والبصير للمبصر والاعمى، والسليم للسليم واللديغ، والجلل للامر العظيم والامر الحقير، ومثل هذا كثير[٢٩]، وقد سجلت مثل هذه المواد في كتب ضخمة، غير أن العلم الحديث ينكر طبيعة التضاد، فلا يمكن أن يدل اللفظ

---

(٢٧) في اللهجات العربية: ١٩٥.

(٢٨) فقه اللغة (الثعالبي): ٥٦٢.

(٢٩) المخصص: ١٣/٢٥٩ والمزهر: ١/٣٨٨ وكتاب سيبويه: ١/٨.

على الشيء وعلى ضده، ولذلك عاب غير العرب من الشعوبيين على العرب عدم هذه الدقة[٣٠]، وإذا عرضنا نحن إلى هذه الألفاظ الكثيرة التي قالوا عنها إنها من الأضداد كما مثلنا، وجدنا أن هناك مجالاً كبيراً في تفسيرها على نحوٍ يتفق والعلم اللغوي الحديث، وهو:

١ ـ أن الكلمة تدل على معنى عند قبيلة وتدل على ضده عند قبيلة أخرى، كما تشير إلى ذلك كتب الأضداد. ومعنى هذا أن لا ضد في هذه الكلمات، وحقيقة الضدية فيها آتية من اختلاف الواضعين[٣١].

٢ ـ التفسير الاجتماعي، كأن يقال للأعمى بصير، ذلك أن العمى نقص وعيب، والأعمى ممن يجب الاحسان إليه ومجاملته ومراعاته، ولذلك يحسن أن يقال للاعمى بصير حرصاً على ما يحرص الاعمى أن يناله ويطمح إليه وهو البصر، وتفاؤلاً بما قد يكون له وإحساناً إليه وإجمالاً به؛ ومثل هذا يقال في السليم للملدوغ، أي انه يتفاءل في سلامته التي تطلب له[٣٢]. وهناك شيء آخر ينبغي أخذه على التفاؤل والتشاؤم، فالعرب تتفاءل باللون الأبيض وتتشاءم من الأسود، ولا يلبس الأسود إلا في الأمور ذات الخطر، ولذلك يهرب من السواد إلى ضده أي إلى البياض، ولذلك كانت أردية الحزن عند كثير منهم البياض. وهذا التفسير هو الذي أدى إلى حصول هذا التضاد في طائفة من ألفاظ العربية. وقديماً سميت النار بالعافية، هروباً من النار والتماساً للعافية.

٣ ـ يتصل بالحقيقة والمجاز، وهو كما في (أرغم) مثلاً، فهي في الحقيقة مسّه الرغام أي التراب، والذي يمسه الرغام يكره على عمل شيء ويقهر ويخضع فكأنه يُجبر، ثم تبتعد الكلمة عن الرغام أي التراب فيصبح كأنه يجبر، ثم تبتعد الكلمة عن الاجبار أيضاً[٣٣].

---

(٣٠) أضداد ابن الأنباري: ١ ـ ٢.

(٣١) أضداد قطرب: ٢٥٦.

(٣٢) انظر رسالتنا عن الأضداد: ١٦٥.

(٣٣) الأضداد في اللغة: ٢٠٧ والدراسات اللغوية عند العرب: ٤٢١.

٤ ـ وقد تنصرف الكلمة إلى الضدية بطريقة في الاستعمال، فإذا قلنا (رغب) فالرغبة في الغالب إيجابية، ثم يقوّي هذه الايجابية الحرف (في) فإذا قلنا (رغب في) كان المعنى أحب وأراد وقصد إلى. أما إذا استعملنا (عن) مع الفعل نفسه كان المعنى ترك وانصرف وابتعد؛ وهنا الرغبة سلبية، ولم تأتِ السلبية إلا من الحرف[٣٤]؛ وعلى هذا كله فإن التضاد غير حاصل أصالة وإنما يتوصل إليه بالتماس سبيل من هذه السّبل.

الإبدال اللغوي:

الكلمات في العربية تتألف من أصوات، وهذه الأصوات تتفق فيما بينها. يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) في مقدمة كتاب العين: إذا اتفقت الكلمتان في أصلين من أصولها الثلاثة، فلا بد أن يكون الأصل الثالث مبدلاً، ولا بدّ أن تكون الكلمتان من أصل واحد[٣٥]. فلو أخذنا مادةً من هذه المواد، ولتكن مادة (قط) وهي ثنائية وما زالت على ثنائيتها في الاستعمال؛ ثم تشدّد فتصير (قطّ) وذلك لتكثير أصواتها وجعلها ثلاثية انسجاماً مع الذوق اللغوي الذي استقرت عليه العربية؛ ثم قالوا من هذه المادة: قطع وقطب وقطف وقطل وقطم وقطن وقطى، وكلها من مادة واحدة[٣٦]. وهذا الابدال ليس عبثاً في العربية وإنما هو وسيلة من وسائل تكثير المعاني. ومثل هذا الفعل (قصّ) الذي أبدل الحرف الثالث منه على: قصب وقصر وقصع (القصعة: كسرة وقطعة معينة) وقصف وقصل وقصم وقصد وقصى. والفعل (وقَص) كذلك فمنه: نقص وفقص (الذي تولّد منه: فقس للبيضة).

ودخل بعض هذه المواد كتب النحو أو الصرف، غير أنه دخلها إلى غير أبوابها الصحيحة، فبعض هذه الكتب مضلل لجهله بالحقائق، من قبيل دخول (قط) المارّ

---

(٣٤) الأضداد في اللغة: ٢١٤.

(٣٥) العين (الجزء المطبوع): المقدمة وانظر ص: ٩٥، ١٦٨، ٢٣٥، ٢٣٧.

(٣٦) سر الليال في القلب والابدال: ٥.

في باب اسم الفعل وتصير (قطُ) وهي غير تلك، ثم يزيد الأمر تخبطاً حين يفسّر النحوي الفاء التي دخلت على المادة لتكثير أصواتها وجعلها ثلاثية بأنها للتزيين، ثم تنتقل (فقط) إلى الباب الذي يتكلم فيه النحوي على الفاء. فهناك الفاء للتزيين ومثالها (فقط) وهناك الفاء الفصيحة كقول الشاعر:

فكيف إذا خبّ المطيّ بنا عشرا

وهذه الفاء تأتي في الكلام الذي فيه إيجاز، وتقدير الكلام: فكيف الحال إذا خبّ... الخ فاللغة العربية تميل للايجاز، والفاء الفصيحة جاءت في مقام فيه إيجاز، والايجاز من مواضيع البلاغة، وكثير من هذا دخل النحو وهو ليس منه.

وقسم من العرب لا يبدل بالحرف المعيّن نفسه، فبدل نبّه يقولون نوّه، وصراط مكان سراط، وهو عنصر من عناصر اللهجات[٣٧]. أو تكون جهة من جهات العرب متأثرة بلغة ساميّة أخرى مثل: ضوي يضوى فهو ضاو، وفي الجنوب: صوي يصوى؛ ومادة الابدال على هذا صورة من صور تطور اللغة التاريخي. إلا أن هناك أسباباً أخرى نشأت بها بعض صور الابدال، منها الابدال الذي يحدث نتيجة الغلط في السمع، مثل (عميق) التي تبدل (غميق) ومنها (غامق) وكذلك (جدث) التي تسمع (جدف) وهي موجودة في القرآن[٣٨]. وهذا الخطأ في السمع ربما اشتد فولد كلمة جديدة مثل (تشجب)، فهي لا تعني معناها اللغوي، وربما جاءت عن طريق نصراني في العهد القديم. ومن مظاهر ذلك في الابدال مادة (صابئي)، وصبأ في اللغة تعني تحول من دين إلى دين، وأطلقها المسلمون على جماعة من الناس يدينون بالصابئية؛ وصبأ ربما جاءت من (صبغ)، ومنها (الصباغ) التي تطلق على رجل الدين؛ والصابئة في التاريخ هم (المندائيون)[٣٩].

القلب:

وهو يعني تغيّر مكان الفاء والعين واللام في (فعل)، وذلك بأن يحل الحرف

(٣٧) ابدال أبي الطيب: ١/٣٧.

(٣٨) لسان العرب (علل): ١١/٤٦٨.

(٣٩) مجلة (آفاق عربية)السنة ٣.

مكان الآخر في الكلمة الثلاثية، وقد حصل هذا في كلمات كثيرة في العربية، مثل: مسرح ومرسح. خلاصة وملخص[٤٠]. ولو استقرينا المعجم القديم نرى أن مادة القلب تؤلف جانباً كبيراً منه، ومن نتائج هذه الظاهرة كثرة المعاني في العربية. فلو أخذنا مادة (فر) مثلاً لوجدنا أن منها (فرق)، فإذا قلنا (فقر) فهي بمعنى كسر، و(الفاقرة) هي الداهية العظيمة، و(فقر) جمع فقرة، ومنها اسم العمود الفقري، أي فيه مجموعة (فقار). فالفقر المعنوي أُخذ من الفقر المادي أي الكسر فالفقير مكسور.

ومثلها مادة (فرج) بين شيئين، وفرج بمعنى فتح، ومنها: الفرج بعد الشدّة. ثم تصبح بالقلب (فجر) بمعنى شق. ومن فرج صارت (فلج) وهي بمعنى شق أيضاً، ويفلج بمعنى يشق الرأس.

وفلج بالابدال تصبح (فلح) ومنها (فلاح) وهو الذي يشق الأرض، و (فلح) بمعنى نجح جاءت تفاؤلاً من مهنة الفلاح، إذ ان الزراعة هي خير وارد، ومنها جاء معنى النجاح. فمادة القلب مادة واسعة جداً، وفيها اتسعت اللغة وكثرت معانيها[٤١].

النحت أو التركيب:

ويعني تكوين كلمة من كلمتين أو أكثر، مثل (حوقل) من لا حول ولا قوة إلا بالله، و (البسملة) من بسم الله، وغير ذلك مما كان منحوتاً من جملة أو شبه جملة[٤٢]، ومنه الفعل (حبّذ) بمعنى فضّل واستحسن، وهو فعل مشهور، ولكن لا وجود له في المعجم، وهو مأخوذ من (حبذا) المعدودة في أفعال المدح والذم، وفي النحو ما هو أوسع من ذلك[٤٣]. ولعل أقرب الأمثلة إلى ذلك بعض الأدوات ومنها (ليس) المركبة

---

(٤٠) الفلسفة اللغوية: ٥٩ وفقه اللغة وخصائص العربية: ٦٨ وتاريخ اللغات السامية(ولفنسون): ١٦٥.

(٤١) الأضداد في اللغة: ٢١.

(٤٢) نفسه: ٣٠ ـ ٣١.

(٤٣) محاضرات الدكتور السامرائي: ١٩٦٩/٩٦٨ م.

من (لا) و (أيس)، وكـذلك (لات) المـركبة من (لا) و (ايت) وهكـذا[٤٤]. أما (اللّهم) التي ذهب نفر من النحاة إلى أنها مركبة من (يا الله امّنا بخير)، فهي ليست كذلك وإنما هي من (ألوهيم) العبرانية[٤٥]. وكل ضمائر الجمع (كم) و (هم) سامية قديمة مشتركة، وهي موجودة في الساميات بالإمالة (كيم) و (هيم).

(٤٤) لسان العرب: ليس. ومغني اللبيب: ١/٢٢٧ ودراسات في اللغة: ٥٥.

(٤٥) الانصاف مسألة: ٤٧ وكتاب سيبويه: ١/٣١٠ وشرح المفصل: ٢/١٦ والدراسات اللغوية عند العرب: ٤٠٤.

[٤]

صِيَغُ الجُموعِ في العربيّة

[نشر في مجلة «الرسالة الاسلامية»، العدد «١٥٢»، السنة «١٦»، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢م]

اختصت اللغة العربية بمادة الجمع اختصاصاً لا نجده في أخواتها الساميات بل لا نجده في أية لغة من لغات البشر المعروفة شأنها في ذلك شأنها في التثنية التي اختصت بها العربية دون الساميات اختصاصاً فريداً مفصحاً عن تطور هـذه اللغة وسبقهـا لغات المجموعة بمراحل مهمة وإذا كانت صيغة التثنية لم تستقر على هذا النحو القياسي الدقيق إلا بعد الاسلام بمدة فإن صيغ الجموع أيضاً لم تستقر استقراراً قياسياً إلا بعد زمن من نزول القرآن الكريم.

والجموع في العربية نوعان: جموع سلامة وهي ذات الصيغ القياسية المعروفة في المذكر والمؤنث. وجموع تكسير غير مطردة في القياس إلا بما يمكن حصره منها لأنواع أبنية المفرد وتشترك اللغات السامية مع العربية في النوع الأول فقط أي ان في تلك اللغات صيغاً للجموع قياسية وذلك بزيادة علامة الجمع في المذكر أو المؤنث في آخر المفرد، أما النوع الثاني فهو خاص بالعربية لا تشترك معها فيه لغة أخرى.

ونظرت في هذه الصيغ فوجدتها مبعثرة في المظان موزعة في المصـادر بحيث يصعب على المتعلم الوقوف عليها بسهولة ويسر، وينضاف إلى ذلك أهمية هذه المادة في الدرس اللغوي والصرفي والنحوي وحاجة الباحثين اليها مما حدا بي إلى تدوين هذا البحث ليكون جامعاً لهذا الشتات ساداً لثغرة وحاولت أن أشفع القاعدة بأمثلة تيسر تناولها والافادة منها ملتفتاً إلى ما يمكن إجراؤه من التقسيم الضروري، فالاسم ثلاثي ورباعي، ومعتل، وسالم، وفي الغالب يجري المعتل مجرى الصحيح كما عرجت على هذه القلة من الأسماء الثنائية وصيغ جموعها ليكتمل الكلام ـ والكمال لله وحده ـ وأكون قد قدمت ما ينفع الناس.

الاسم الثلاثي: يكون على عدة أوزان:

١ ـ **فَعْل** (فتح الفاء وسكون العين) مثل: كلب. يكسَر للقلّة وللكثرة. يكسَر للقلة على (أَفْعُل) أكلُب. وكعب أكعب. وفرخ أفرخ. ونسر أنسُر. ويكسَر للكثرة على:

أ ـ **فِعال**: يقال: كلب كلاب. وكبش كباش.

ب ـ **فُعول**: يقال: نسر نسور. وبطن بطون.

وليس كل ماكان على فَعْل يكسر على فعال وفُعول كليهما، فبعضها على فعال وبعضها على فعول. فالاتحاد في الوزن لا يقتضي الاتحاد في الجمع.

٢ ـ **فَعَل** (فتح الفاء والعين) مثل: جَمل وجَبل وأسد، تكسيره للقلة على (أفعال): أجمال وأجبال وآساد، وتكسيره للكثرة على:

أ ـ **فِعال**: مثل جمال وجبال.

ب ـ **فُعول**: مثل أسود وذكور.

ج ـ فُعْل: مثل أُسد.

ويجري مجرى فَعَل بنات الياء والواو، فتقول في قفا: أقفاء وقُفي أو قِفي. وعصا تجمع على عِصيّ أو عُصيّ أو صفا على أصفاء وعلى صُفيّ وجمعوا رحى على أرحاء ورُحيّ.

٣ ـ **فَعِل**: (فتح الفاء وكسر العين) مثل: كتف ونمر وكبد، تكسر للقلة على أفعال: أكتاف وأنمار وأكباد وللكثرة على فعول: كبود ونمور.

٤ ـ **فِعَل**: (كسر الفاء وفتح العين) مثل: قِمَع وعِنَب تجمعان على أقماع وأعناب. ويبدو أن هذه الصيغة تستعمل للقلة والكثرة.

٥ ـ **فَعُل**: (فتح الفاء وضم العين) مثل: عجُز عضُد ورجُل وسبُع، فيكسَر للقلّة على أفعال وللكثرة على فِعال، يقال في القلة: أعجاز وأعضاد. وفي الكثرة: رجال وسباع.

٦ ـ **فُعُل**: (ضم الفاء والعين) مثل: عُنُق وأعناق، وطُنُب وأطناب، وأُذُن وآذان.

٧ ـ **فُعَل**: (ضم الفاء وفتح العين) يُكسر للقلة والكثرة على فُعلان. نحو: صُرد وصُردان، وجُعَل وجُعلان ونُغَر ونغران. وقد يجيء على أفعال نحو: رطب وأرطاب.

٨ ـ **فِعِل**: (كسر الفاء والعين) ولم يجيء منه إلّا: إبل، وقالوا في تكسيرها آبال.

٩ ـ **فِعْل**: (كسر الفاء وسكون العين) يكسر للقلّة على أفعال مثل: حِمْل أحمال، وعِدْل أعدال، وعِرْق أعراق. وتكسيره للكثرة على فُعول وفِعال، نحو: حمول وعدول وجذوع، ونحو: بئار وذئاب في جمع بئر وذئب وربما بني فِعْل على أفعُل للقلّة نحو: ذِئب وأذؤب، وجِرْء وأجرؤ.

١٠ ـ **فُعْل**: (ضم الفاء وسكون العين) تكسيره للقلة على أفعال مثل: جُند وأجناد، بُرد وأبراد، بُرج وأبراج، قفل وأقفال. وللكثرة على فُعول وفعال مثل: جنود وبرود وبروج، ونحو: جِراح وعِشاش وخِفاف في جمع: جُرح وعُش وخُف.

١١ ـ **فَعْلة**: (فتح الفاء وسكون العين) تكسيره للقلة بالألف والتاء مع فتح العين، يقال في قَصْعة قَصَعات وفي صَحْفة صَحَفات وجَفْنة جفنات وجمرة جَمرات. وللكثرة على فِعال: قِصاع وصِحاف وجِفان وجِمار. وقد يجمعون فَعْلة على فَعَلات وهم يريدون الكثير، وقال الشاعر:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

١٢ ـ فَعَلة: (فتح الفاء والعين) يكسّر للقلة والكثرة كفَعْلة، نحو: رَحَبة رَحَبات ورِحاب، ورَقَبة رَقَبات ورقاب.

١٣ ـ **فُعْلَة**: (ضم الفاء وسكون العين) يكسّر للقلة بالألف والتاء مع ضم العين، نحو: رُكبَة رُكُبات، وغُرفة غرُفات، وشُرفة شرُفات. وللكثرة على فُعَل نحو: رُكب وغرف وشُرف وجُفر وحُفر. ومثلها بنات الياء والواو مثل: كُلية وكلى، ومُدْيَة ومُدى، وعروة وعُرى.

١٤ ـ **فِعْلة**: (كسر الفاء وسكون العين) يكسّر للقلة بالألف والتاء مع كسر العين، نحو: قِربة وقِربات، وسِدرة وسِدرات، ويفتحها بعض العرب فيقول: قِرَبات وسِدَرات. ويكسّر للكثرة على فِعَل، نحو: سِدَر جمع سِدْرة، وقِرب جمع قِربة

وكِسَر جمع كِسرة، وقد يريدون الأقل فيجمعونها على فِعَل. ومَثلها بنات الياء والواو، نحو: لحية ولحى، ورِشوة ورشا.

١٥ ـ **فَعِلة**: (فتح الفاء وكسر العين) تكسّر على فِعِل، مثل: نَقِمة ونَقِم، ومَعِدة ومَعِد.

وهناك جموع في العربية لا فرق بينها وبين مفردها في البناء إلّا بزيادة الهاء، مثل معدة ومعد، ونقمة ونقم. اللتين ذكرناهما قبل قليل. وليس هذا الذي مثلنا به وحده في اللغة، وإنما هناك أمثلة في الجمع تشبه هذا، ومن هذه الأوزان:

١ ـ **فَعْل**: (فتح الفاء وسكون العين) مثل: تمر جمع تمرة، وصخر وصخرة، هذا للكثرة. أما ما كان للقلّة فمثل: تمرات وصخرات. وربّما جاءت الفعلة على فِعال. مثل: سَخلة وسِخال. وبَهمة وبِهام، ومثل: فَعْل بنات الياء والواو، مثل: هَدْي جمع هَدْية، وسرو جمع سَرْوة.

٢ ـ **فَعَل** (فتح الفاء والعين) مثل: بَقَر جمع بقرة، وشَجَر جمع شجرة. وخَرَز جمع خَرَزة. هذا للكثرة أما للقلة فبالألف والتاء مثل: بقرات وشجرات وخرزات. ونظير هذا بنات الياء والواو. نحو: حصاة وحصيات وحصى.

٣ ـ **فَعِل** (فتح الفاء وكسر العين) نحو: نَبِق جمع نَبِقة. وخَرِب جمع خَرِبة. ولَبِن جمع لَبِنة. وكلِم جمع كلمة. وللقلة تجمع بالألف والتاء.

٤ ـ فِعَل (كسر الفاء وفتح العين) مثل: عِنَب جمع عِنبة، وحِدَأ جمع حِدأة، وإبَر جمع إبَرة.

٥ ـ **فُعَل** (ضم الفاء وفتح العين) مثل: رُطب جمع رُطبة وللقلة رُطبات.

٦ ـ **فِعْل** (كسر الفاء وسكون العين) مثل: سِدْر جمع سِدْرة، وتِبن جمع تِبنة؛ وللقلة بالألف والتاء مع كسر العين: سِدِرات وتِبِنات، أو بفتح العين أي الدال والباء.

٧ ـ فُعْل (ضم الفاء وسكون العين) مثل: دُخْن جمع دُخنة، ودُرّ جمع دُرّة،

وربّما جُمعت دُرّة على دُرَر، لأنها على وزن فُعْلة، ودُخنة كذلك. أما جمع القلة فبالألف والتاء، فيقال: دُخنات ودُرّات.

وهناك جموع لا فرق بينها وبين المفردات مثل: حلفاء وطرفاء وبهمى، فهذه الصيغ تستعمل للجمع والمفرد دون أن يطرأ عليها تغيير.

* * *

الاسم الثنائي: أما جمع ما كان ثنائياً مثل: يد، وفم، وأخ، وما أُلحق بالثنائي مثل: سنة، وأمة، وشفة، وكل ما كان على حرفين نوعان:

١ ـ ما لم يكن فيه هاء التأنيث، مثل: يد ودم وأخ وأب. فيد تجمع على أيد للقلة؛ وللكثرة على أياد. أما «دم» فيكسر على دِماء ودُميّ، ويجمع «أخ» على آخاء للقلة وعلى إخوان للكثرة وأما «أب» فيكسر على آباء.

٢ ـ ما فيه هاء التأنيث، مثل: هَنة وقلة وفِئة وعزة وشِية وبُرة ومئة ولُغة وثُبة، فالأكثر أن تجمع بالألف والتاء، تقول: هنات وشيات وثبات وقلات ومئات ولغات. وقد تثلث «هنة» وتجمع على هنوات. وبعض هذه لا يجمع جمع تصحيح مثل بُرة. وشفة لا تجمع بالألف والتاء بل يقال: شفاه: وأمة كذلك فهي تجمع على إماء بوزن (فِعال). وشاة تجمع على شياه بوزن (فِعال) أيضاً، ولا تجمع بالألف والتاء. أما «لغة» فتجمع على لغات للقلة؛ وللكثرة على لُغى.

* * *

الاسم الرباعي: تختلف صيغة جمع الرباعي باختلاف وزن الاسم، على النحو الآتي:

١ ـ **فِعال** (كسر الفاء) مثل: حمار وخمار ومثال وفراش، فللقلة على أفْعلة مثل: أحمرة وأمثلة وأفرشة. وللكثرة على فُعُل مثل: حُمر وخُمر وأُزُر وفُرش ومثله المضعّف مثل: عنان وكنان وجلال. فهي تكسر على أفْعلة مثل: أعنّة وأكنّة وأجلّة.

٢ ـ **فُعال** (ضم الفاء) يكسر للقلة على أَفْعِلة، نحو: غُراب وأغربة،

وبُغاث وأبغثة. وللكثرة على فِعلان نحو: غربان وغِلمان في جمع غراب وغلام. ومثله المضعّف نحو: ذباب يجمع للقلة على أذِبّة، وللكثرة على ذِبّان.

٣ ـ **فَعيل**: (فتح الفاء) يكسر للقلة على أفعلة، نحو: كثيب وأكثبة، ورغيف وأرغفة، وللكثرة على:

أ ـ فُعُل (ضم الفاء والعين) نحو: كُثُب وصُلُب في جمع كثيب وصليب.

ب ـ **فُعْلان** (ضم الفاء وسكون العين) نحو: كُثبان ورُغفان وصُلبان في جمع كثيب ورغيف وصليب.

ج ـ **أفعلاء**: نحو: أنصباء جمع نصيب، وأربعاء جمع ربيع، وأخمساء جمع خميس.

وما كان من ذلك مؤنثاً مما كان على وزن (فِعال وفُعال وفَعال وفَعيل) فيكسّر للقلة على «أفعُل»، مثل ذِراع أذرع، وعُقاب أعقب، وأتان آتُن، وكراع أكرُع، ويمين أيمُن.

٤ ـ **فَعول**: (فتح الفاء): يكسر للقلة على «أفْعِلة»، مثل عمود وأعمدة، وخروف وأخرفة، وللكثرة على فِعْلان، مثل: خِرفان في جمع خروف.

٥ ـ **فُعْلى**: (ضم الفاء وسكون العين): إذا كان فُعلى مؤنث أفعل، فتجمع على «فُعْلَيات» للقلة، مثل: صُغرى صغريات، وكبرى كبريات. وتجمع على «فُعَل» للكثرة، مثل: صغرى وصُغَر، وكبرى وكُبَر، وأولى وأُوَل. وقد يكون أُول جمع أَوّل المذكر. ومثله بنات الياء والواو أي المعتلّات، مثل: دُنيا جمعها دُنى، وعُليا جمعها عُلى، وقصوى جمعها قُصى. وأما ما كان من فُعلى ولا مذكر له على أفعل، مثل: حُبلى فتكسيرها على فَعالى أو فعالي مثل: حبالى وحبالي.

٦ ـ فَعيلة: (فتح الفاء): يكسّر على فعائل، مثل صحيفة وصحائف، وقبيلة وقبائل، وكتيبة وكتائب.

وربما كسّر على «فُعُل» بضمتين، مثل: صُحُف وسُفُن في جمع صحيفة

وسفينة. ومثل صحيفة من بنات الياء والواو ما كان مثل صفيّة ومطيّة فتجمع على صَفايا ومَطايا.

* * *

الأسماء الملحقة بالرباعي:

١ ـ ففيما كان ملحقاً ببنات الأربعة، مثل: «جَدوَل» الذي زيدت فيه الواو للالحاق. و «عثير» و «كوكب» الذي يبدو أن الكلمة كانت مضعفة في الأصل. إما تتبع المخالفة أو طريق المشابهة. و «سُلّم» أُلحق ببنات الأربعة كذلك. فجمع جدول على جداول. عثير على عثاير. وكوكب على كواكب. وسلّم على سلالم. وجندب على جنادب. وقردد على قرادد. وليس وزن صيغة الجمع هو «مَفاعل» كما يتوهّم أول وهلة، وإنما هو على فعالل وفعائل وفواعل وهي جميعاً مشبهة لمفاعل ولسيت هي.

٢ ـ كل شيء مما مرّ الآن من الأمثلة وفيه هاء التأنيث يكسر على «مَفاعِل» أيضاً، مثل: جمجمة تجمع على جماجم، ومكرمة على مكارم.

٣ ـ إذا كان الرابع منها مدّاً مثل: عصفور وقنديل وتمثال ومنقار، فيجمع على مثال «مفاعيل» نحو: عصافير وقناديل وتماثيل ومناقير.

٤ ـ ما كان على وزن «فاعِـل» و «فاعَـل» بكسر العين وفتحهـا يكسّر على «فواعل» مثل: حائط حوائط، وطابق طوابق، وخاتم خواتم، وطابع طوابع، وتابل توابل. فإذا كان الذي على وزن فاعل صفـة كسّروه عـلى «فُعلان» مثـل: راكب ركبان، وفارس فرسان، وراعي رعيان.

٥ ـ من الأسماء ما لا يكسّر على بناء من أبنية الجمع، فيجمع بالألف والتاء، نحو: سرادق سرادقات، وحمام حمّامات، وإيوان إيوانات. وكلها من الدخيل في العربية، لأنه ليس منها على بناء مألوف عند العرب، فليس هناك «فُعالل» ولا «فعّال» أو «فيعال» ومثلها الأسماء المعربة فهي تجمع بـالألف والتاء أيضـاً، نحو: نمـوذج نموذجات، وفالوذج فالوذجات.

الاسم الذي عدّته خمسة أحرف خامسه ألف التأنيث:

١ ـ ما كان منه على «فُعالى» جمع بالألف والتاء، نحو: حُبارى حُباريات، وسمانى سمانيات.

٢ ـ ما كان على «فاعلاء» كُسِّر على فواعل، مثل: نافقاء نوافق.

٣ ـ ما كان منه على «فُعْلَلاء أو فنعلاء» مثل: خنفساء خنافس وقنبراء قنابر.

جمع الجمع:

١ ـ ما كان على «أفْعِلة» و «أفعُل» كُسّر على أفاعل، نحو: أسقية أساقي، وأيد أيادي.

٢ ـ ما كان مفرده على «أفعال» كسّر على أفاعيل، نحو: انعام أناعيم، وأقوال أقاويل، وأجواد أجاويد.

٣ ـ ما كان على «فِعال» كسّر على فعائل أو جمع بالألف والتاء، مثل: رجال رجالات. جمال جمائل وجمالات.

٤ ـ ما كان على «فُعول» جمع بالألف والتاء، نحو: بيوت بيوتات.

٥ ـ ما كان على «فُعُل» بضمتين جمع بالألف والتاء مثل: حُمر حُمرات، وطُرُق طرقات وجُزُر جُزرات.

جمع الدّخيل:

تجمع الأسماء الدّخيلة في العربية على مثال «مفاعل» ملحقاً بها هاء التأنيث، في الأكثر. مثل: صولج صوالجة، وطيلسان طيالسة، وجورب جواربة، وصيقل صياقلة، وقشعم قشاعمة، وصيرف صيارفة. وقد يجمع الدخيل بالألف والتاء وهذا أقل من الأول، وكلا الجمعين بناء مألوف في العربية.

هذا ما أردت بيان وتقديمه راجياً أن أكون قد أسديت خدمة للغة الضاد الكريمة والله الموفق إلى الخير.

[٥]

في المدارسِ النّحويّة

[نشر في مجلة «المورد»، العدد الثالث، المجلد الثالث، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م]

مسألة وجود مدرسة نحوية متكاملة ذات منهج معين باسم (مدرسة الكوفة) من المسائل التي لا تحتاج إلى إثبات وشرح وأدلة. فقد فرغ من ذلك القدماء أنفسهم، ولكن لم يفرغ بعض المحدثين، ويظهر من دراسات هؤلاء أن في القضية نظراً، ومن هؤلاء المستشرق «كوتولد فايل» في مقدمة كتاب (الانصاف) الذي حققه حيث يقول عن الكوفيين: «وهم على النقيض من البصريين، ليسوا جماعة من النحويين ذات مذهب منهجي معين. . .»[1]. وفي هذا تجاوز للحقيقة وجهل بها، فالكوفيون الذين حفظت لنا كتب النحو واللغة منهجهم في الدرس وفهمهم الخاص لمشكلاتها المتمثل في اهتمامهم بالنقل والرواية وبعدهم عن القياس البعيد والتوجيه المفتعل والأثر الفلسفي والمنطقي الطاغي وطريقتهم في تفسير الآيات والنصوص وشدة تعلقهم بالقراءات، كل هذا لا يمكن أن يهمل ويطرح جانباً في النظرة الدقيقة الفاحصة. فهم في هذه الخصائص مجتمعة يخالفون المدرسة البصرية التي عرفت بالقياس والتعليلات والتأويلات البعيدة وإخضاع القراءة أو الآية إلى قواعدهم التي وضعوها، وعدم اعتدادهم بالشواهد القليلة التي تخالف هذه القواعد، أفلا يجعل كل ذلك من الكوفيين مدرسة ذات طابع خاص و «جماعة من النحويين ذات مذهب منهجي معين»؟.

يقول الدكتور شوقي ضيف في الرد على قولة (فايل): «أما ما زعمه فايل من أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة فقد بنى زعمه فيه على كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما سيلقانا بين الكسائي وتلميذه الفراء، وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة، إنما كل ما هناك اتجاه للخلاف على البصرة تمادوا فيه. وهو دليل منقوض فقد كان نحاة الكوفة يكونون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة، وأكثر ابن جني وغيره من ذكر آرائها، بل لقد أفرد لها العلماء المصنفات»[2].

(١) مقدمة الانصاف: ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

(٢) المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف. ط دار المعارف بمصر. ص ١٥٦.

وفي هذا ما يكفي للرد على قابل هذه القالة التي كان من أسبابها أيضاً غير ما ذكر شوقي ضيف عدم اطلاعه اطلاعاً كافياً على مادة الكوفيين العلمية مثل كتابي الفراء: (الحدود) و (معاني القرآن) كما صرح هو بذلك، لأنهما لم يكونا مطبوعين على عهد كتابة المقدمة. وربما كان له من هذه الناحية عذر نعتذره له.

وقد أيد وجود مدرسة الكوفة كذلك الدكتور أحمد مكي الانصاري حيث يقول: «فإن الذي لا مناص منه ـ فيما أرجح ـ أن المدرسة الكوفية حقيقة تاريخية كانت لها شخصيتها المستقلة في فترة من الزمان»[٣].

تبقى هناك مسألة أهم من ذلك هي: من هو مؤسس مدرسة الكوفة ومتى استقلت على شكل مذهب منهجي موحد؟

الذي نراه هو ما رآه الدكتور المخزومي[٤]، أن مدرسة الكوفة تأسست على يد الكسائي بالوقت الذي تأسست فيه مدرسة البصرة على يد سيبويه الذي كان والكسائي تلميذي الخليل الذي هو لا بصري ولا كوفي بالمعنى الدقيق لهذين الاصطلاحين من الناحية العلمية المنهجية، لا كما عده القدماء في مصنفاتهم وبعض المحدثين أنه رأس مدرسة البصرة، وليس ما يدفعهم إلى ذلك إلا كونه بصري المدينة فيها عاش ودرس، وهذا لا يكفي لعده بصري المدرسة، لأن المدرسة وإن اكتسبت اسمها من المكان الأول الذي نشأت فيه إلا أنها تتخذ بعد ذلك صفات وخصائص علمية لا علاقة لها بالمكان. فالخليل على هذا ليس بصري المذهب، ولا نجد في آرائه النحوية ما يؤيد انتماءه إلى مدرسة البصرة، فهو بالوقت الذي يلجأ فيهِ للقياس أحياناً، نراه يعتد اعتداداً كبيراً بالشواهد والمحفوظات التي سمعها من أفواه العرب ويبني على «مسموعاته» قواعده، وجوابه للكسائي الذي سأله عن مصدر علمه يدل على ذلك إذ ذكر له أنه أخذه من العرب في البوادي.

فالخليل إذن جامع خصائص ـ ما سمي بعده ـ المدرستين البصرية والكوفية

(٣) الفراء ومذهبه في النحو واللغة: الدكتور أحمد مكي الانصاري. رسالة دكتوراه ـ مصر ص ٣٥٨.

(٤) مدرسة الكوفة: الدكتور مهدي المخزومي ط ٢ ـ ١٩٥٨ مصر ص ٣٥٧.

وإن لم تكن هذه الخصائص من الوضوح بالشكل الذي انشطر وتوضح عند تلميذيْه سيبويه والكسائي، حيث اهتم سيبويه بعده بجانب القياس ووسعه في (كتابه) بشكل أصبح سمة بارزة في نحوه، في حين اهتم الكسائي الذي ذهب ينهل من المورد الذي نهل منه الخليل وهو البوادي بالسماع، فتوسع على يديه الاهتمام بالرواية والشاهد وإن قلّ والقراءة؛ وهو من القراء السبعة فكان بذلك فاتح باب السماع ومؤسس بنيانه. وليس أدل على ما نقوله ـ في أن كلاً منهما أسس مذهباً مغايراً ومختلفاً عن صاحبه ـ من المناظرة الزنبورية التي تمت بين الكسائي الذي بنى رأيه في الرفع والنصب على السماع، وبين سيبويه الذي تمسك برأيه في الرفع اعتماداً على القياس. وهي وإن كانت مسألة واحدة من مسائل النحو إلا أنها تعطي الصورة المطلوبة عن اتجاه ذهنية كل منهما.

وإذا أردنا أن ندرس الظروف التي هيأت كلاً منهما لأن يتجه هذا الاتجاه نرى أن الجو العلمي في البصرة ودراسات الفلسفة والمنطق التي كان يعيش سيبويه في بحرها وربما خاضها بنفسه، جعلت من عقل سيبويه عقلاً مفلسفاً ممنطقاً ميالاً للتعليل والتقدير والقياس وتقعيد القواعد على أوسع وأشهر الشواهد وترك ما دون ذلك، في حين كان الأمر عند الكسائي مختلفاً، فهو في الكوفة التي اهتمت بالدراسات الفقهية والاسلامية والتفسير والحديث وكلها معتمدة على النقل والرواية، إضافة إلى كونه قارئاً للقرآن واستقل بقراءة عرفت باسمه وصار من القراء السبعة، فالتصاق الكسائي بحياة النقل والرواية والسماع دفعه إلى أن يستزيد منها في البوادي التي أرشده إليها الخليل فعاد وكان طبيعياً أن يكون اتجاهه النحوي هو الذي رأيناه فيما بعد.

أخلص من هذا إلى أن ادعاء أن سيبويه رأس المدرسة البصرية والكسائي رأس المدرسة الكوفية لم يكن عبثاً، بعد أن رأينا من أمر ظروفهما ومنهجهما وطريقتهما المختلفة المتباينة في الدرس والبحث. لا كما عدت بعض الكتب القديمة والمصادر الكثيرة أن المدرسة البصرية تبدأ بأبي الأسود أو عيسى بن عمر أو حتى بالخليل، أو أن المدرسة الكوفية ـ تبعاً لذلك ـ بدأت بأبي جعفر الرواسي أو معاذ الهراء. فليس بين أيدينا ما يؤيد ذلك لا في نحو هؤلاء الأوائل ولا في أخبارهم؛ هذا إذا كان لبعضهم

وجود حقيقي، والذي دفع هؤلاء المصنفين والمؤلفين إلى الايغال في قدم المدرستين هو التعصب لإحدى المدرستين على الأخرى وبيان أن كلاً منهما هي الأقدم وهي السباقة في هذه الميادين. فبعد أن ادعى البصريون أن بدايات مدرستهم هي في أبي الأسود أو في تلاميذه، راح الكوفيون يرجعون مدرستهم إلى عصر سبقَ الكسائي فنسبوا هذه البداية لأبي جعفر والهراء. وقد مال إلى ذلك حتى بعض المحدثين منهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري فهو يقول: «غير أنني أسجل ميلي إلى أنها بدأت بالرواسي لأسباب كثيرة لا مجال لها هنا أيضاً...»[٥].

ومهما يكن من أمر فنحن اعتماداً على ما وصلنا إليه وما وصل إلينا نؤيد الرأي القائل ان سيبويه رأس البصريين والكسائي رأس الكوفيين وانه لم يكن قبلهما معالم واضحة لأي من المدرستين وهذا هو ما قال به الدكتور المخزومي كما أشرنا إليه سابقاً. غير أن بعض الباحثين المحدثين شطوا فيما ذهبوا إليه في رَجْع مدرسة الكوفة إلى مصدرها ومنشئِها وعمن أخذ علماؤها. فـ (كوتولد ڤايل) محقق الانصاف يرى أن صاحب التأثير الموجه الذي رسم للكوفيين منهجهم واختلافهم مع أساتذتهم البصريين هو يونس بن حبيب، فهو يقول: «وفي هذا الاتجاه يغلب على الظن أن يونس بن حبيب كان صاحب التأثير الموجه في كلا الكوفيين الكسائي والفراء...»[٦]. أما الدكتور شوقي ضيف فيرى غير هذا، إذ ان الموجه البصري الذي كان صاحب التأثير في نشوء المذهب الكوفي هو الأخفش سعيد بن مسعدة حيث قال: «والحق أننا إذا أردنا أن نبحث بين البصريين عن موجه للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي مثل توأ أمامنا الأخفش الأوسط الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة كتاب سيبويه»[٧]. وأما الدكتور أحمد مكي الأنصاري فإنه جاء بشيء جديد هو أن الفراء ـ وهو تلميذ الكسائي والسائر على منهجه والمتمم لبناء قواعد مدرسة الكوفة ـ هو مؤسس المدرسة البغدادية في النحو التي يرى أنها امتزاج

---

(٥) الفراء: ص ٣٥٧.

(٦) مقدمة الانصاف المترجمة.

(٧) المدارس النحوية ص ١٥٥.

المدرستين البصرية والكوفية فهويقول: «سنرى الفراء قد جمع بين خصائص المنهجين ولهذا كان المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية فيما أرى. . .»[٨]. ويقول في مكان آخر: «وكذلك نشأت مدرسة بغداد، بدأت بالتدريج حتى استوى أمرها عند الفراء فجعلناه المؤسس الحقيقي لها. . .»[٩].

والآن نحاول أن نتبين مدى صحة آراء هؤلاء الدارسين لكي نصل من ذلك إلى حقيقة الأمر. فـ (ڤايل) في قوله إن يونس بن حبيب هو صاحب التأثير الموجه في الكسائي والفراء قد جانب الصواب، إلا أنه يحاول أن يجد الدليل في قوله: «ومما يؤيد هذا أولاً ملاحظة أن يونس وحده هو الذي يظهر بين النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين (في جميع المواضع التي يسميه ابن الأنباري فيها يمثل آراء الكوفيين كذلك ذكره صاحب المفصل خمس مرات من سبع في جانب الكوفيين) ثم ماذكره أبوسعيد السيرافي في طبقات النحويين[١٠]، كما روى ذلك عنه السيوطي في بغية الوعاة ص ٤٢٦ حيث قال: وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها سمع منه الكسائي والفراء»[١١].

وهذا الدليل الذي ساقه لا يكفي لإثبات أن يونس بن حبيب هو الموجه للكسائي والفراء وأنه صاحب بدايات مدرسة الكوفة. فاتفاق قليل جداً من آرائه النحوية مع آراء الكوفيين لا يدل على كوفيته، وفي البصريين أكثر من واحد كان له آراء تتفق مع آراء الكوفيين، وليس يونس أكثر هؤلاء البصريين اتفاقاً مع الكوفيين من غيره، بل على العكس فالأخفش مثلا كان كثير الاتفاق معهم في ارائه قياسا على يونس. ففي الوقت الذي يدعي ڤايل فيه أن صاحب الفصل ذكره في جانب الكوفيين خمس مرات من سبع نجد أن الأخفش يذكر ثلاثين مرة بجانب الكوفيين إذا جمعت آراؤه المتفقة معهم من أكثر من مكان. عدا أن كتب التراجم وكتب الخلاف تذكر مواطن الخلاف بين الكوفيين والبصريين ولا تذكر الاتفاق، ولو ذكرت مواضع

---

(٨) الفراء ص ٣٦٣.

(٩) الفراء ص ٣٦٤.

(١٠) أخبار النحويين البصريين: للسيرافي ط ١/سنة ١٩٥٥ ـ مصر ص ٣٤.

(١١) مقدمة الانصاف المترجمة.

الاتفاق كلها لذكرت لنا كثيراً من الاتفاقات بين الكوفيين وسيبويه نفسه في أكثر من خمسة مواضع هي اتفاق يونس مع الكوفيين، ولا يمكن أن نسمي سيبويه كوفياً لهذا السبب، ولا الأخفش كوفياً لاتفاقاته الثلاثين معهم، وقد عده ڤايل نفسه ـ أعني الأخفش ـ بصرياً صميماً سار على نهج سيبويه ودعم طريقته ووسع قياسه. إذن ـ ومن هذا الجانب ـ لا يمكن أن يكون يونس هو صاحب التأثير الموجه بالكوفيين وقد وافقهم في أربع أو خمس مسائل في النحو لا غير.

تبقى مسألة أخرى أدرجها (ڤايل) في أدلته هي تلمذة الكسائي والفراء ليونس بقوله ناقلاً عن البغية ص ٤٢٦: «حيث قال: وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها سمع منه الكسائي والفراء. كما يشهد بذلك أيضاً ما رواه السيوطي حيث ترجم للفراء ص ٤١١ من كتابه بغية الوعاة إذ قال: وأخذ الفراء عن يونس». (١٢).

وهذه أيضاً لا يؤيدها دليل تاريخي ولا تسندها الأخبار. فالذي نعرفه من أمر الكسائي ويونس أن الأول تلمذ للخليل وأخذ عنه كثيراً، وأرشده الخليل إلى الأخذ عن الأعراب في البوادي فتوجه لهم ـ كما مر بنا ـ ولما عاد إلى البصرة ووجد الخليل قد مات ويونس قد تصدر المجلس قصده وتناظرا بمسائل أقر له يونس بها وصدره في موضعه(١٣)، فكان له نداً ومساوياً في العلم، حتى ان طلاب يونس في حلقته الدراسية توجهوا للكسائي بأسئلتهم يجيب عنها واحدة واحدة وأتعبوهُ حتى منعهم يونس عن أذى جليسهم، فلا يمكن أن يتوجه الطلاب بأسئلتهم إلى من هو في مستواهم الدراسي إلا أن يكون أستاذاً وندا لأستاذهم أو من هو في هذا المقام العلمي.

والفراء صاحب الكسائي والآخذ عنه والمتتلمذ عليه والمتمم لبناء الكسائي ـ هو كذلك قصد البصرة كما كان يقصدها طلاب المعرفة في الأمصار العلمية آنذاك، فهي منارهم ومقصدهم، وخصوصاً من كان يريد الاستزادة والتعمق في الدرس، فلم يلق فيها أكبر من يونس ولا أعلم، لأن الخليل كان قد مات قبل مجيئه إليها، وجلس

(١٢) مقدمة الانصاف: ڤايل.

(١٣) معجم الادباء: ياقوت الحموي.

يونس مجلسه، فكان من الطبيعي أن يتصل به ويقف على ما عنده من آراء لا على سبيل التلمذة والأخذ المباشر ولكن على سبيل الاطلاع والاستزادة، فهـذه الصلة بيونس كصلة الكسائي به لم تكن صلة تلمذة وذوبان في شخصية يونس كما صورت وإنما صلة ندّين له مناظرين، بمستواه العلمي. ولم يطل لقاء الفراء بيونس طويلاً عاد بعدها إلى بغداد.

نخلص من ذلك إلى أن علاقة الكسائي والفراء بيونس لا تسوغ لنا أن نقول كما قال ڤايل ان يونس «صاحب التأثير الموجه في كلا الكوفيين الكسائي والفراء»، والذي أوهمه ذلك هو مارآه من استقلال علمي طيب في شخصية الفراء أو حتى في شخصية الكسائي عن أساتذتهما وأندادهما البصريين كالخليـل وسيبويـه، أو بينهما أنفسهما وكلاهما كوفي. فدفعه ذلك إلى رَجْـع هـذا الاستقلال إلى بصري اتصلا به وقيل فيه «له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها»[١٤] وفاتته دون ذلك كل ملابسات الموضوع وكل الظروف التي دفعت كلاً من سيبويه والكسائي إلى اتخاذ المذهب أو الطريقة التي سار عليها كل منهما في البحث. وكأنه استكثر على الكسائي أن يكون صاحب مذهب دون أن يكون لبصري يد فيه. وذلك منه صدى واضح وأثر طبيعي لتعصب المصادر القديمة ـ التي هي مادة بحثه الوحيدة ـ وتمويهها حقيقة الأمر وإغفالها الابداع الشخصي.

أما الدكتور شوقي ضيف الذي رجع التأثير والتوجيه هذه المرة لـلأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، هو كذلك بعيد عن الحقيقة، إذ لا نعرف مصدراً قديماً عني بالطبقات وأخبار النحويين إلا عـدَّ الأخفش بصرياً صميماً سائراً على نهج علماء البصرة في دراسة النحو واستخراج علله وأحكامه، ولم يقل أحد منهم أنه كوفي أو قريب من الكفيين، إلا أن الدكتور شوقي حلا له أن يأتي بشيء جديد لا قبل لنا به، وراح يفتعل هذا التأثير الأخفشي بالكوفيين. وفاته أن الأخفش عندما قدم بغداد ولقي الكسائي كان الكسائي قد انتهى من تأسيس المذهب الكوفي ووضحت معالمه

(١٤) بغية الوعاة: للسيوطي ط ١ سنة ١٣٢٦ هـ مطبعة السعادة/مصر. ص ٤٢٦.

عنده وعرف به. إذ مر بنا أنه تلمذ للخليل وذهب إلى البوادي وعاد بمادة وفيرة وأخذ يدرس النحو واللغة استناداً لما جمعه منها، وبذلك كان واضعاً قدمه على عتبة تأسيس المدرسة. عدا ما رأينا من لقيه لسيبويه في بغداد وما أسفرت عنه المناظرة الزنبورية المعروفة، وما كان من معناها العميق في فهم كل منهما لمنهج الدرس النحوي. فلا يمكن بعد كل هذا أن يأتي الأخفش ويؤثر أو يوجه الكسائي الوجهة التي كان قد بدأها قبله، خصوصاً أن الأخفش جاء ليثأر لسيبويه خذلانه مع الكسائي نفسه فالأخفش بهذا الدافع بصري يقف من الكسائي في الجانب الآخر جاء ـ وتحت إبطه كتاب سيبويه ـ ليرد حق البصريين إليهم. أما اتفاقه مع الكوفيين بثلاثين مسألة أحصاها الدكتور شوقي فهي أيضاً لا تقوم دليلاً على ذلك كما لم تقم من قبل المسائل الخمس التي وافق بها يونس الكوفيين، إذا عرفنا أن هناك اتفاقاً حتى مع سيبويه أكثر من أن يحصى. وأكبر الظن أن مثل هذا الاتفاق في الثلاثين مسألة إنما يعود لتأثره بالكوفيين.

والنحو في الحقيقة شيء واحد سواء درسه البصريون أو الكوفيون، غير أن الخلاف في الفروع لا في الأصول، وهذه الفروع هي التي شكلت الجبهتين، فليس بعيداً أن يكون هناك اتفاق كبير جداً في هذه الفروع دون أن يمس ذلك كون الجبهتين العلميتين على خلاف كثير أيضاً وفي المنهج على وجه الخصوص، ومسألة الأخفش من هذا الباب. فالأخفش جاء متأخراً عن بدايات تأسيس المدرستين، أو بعبارة أدق كانت المدرستان قد تأسستا قبل ولوجه عالم النحو واللغة في بغداد ـ لأننا لم نعرفه نشطاً ولا لامعاً قبل مجيئه إلى بغداد ـ وما هو إلا حلقة من حلقات المدرسة البصرية.

وكونه درس كتاب سيبويه للكسائي مقابل خمسين أو سبعين ديناراً ـ إن صحت هذه الرواية التي تذكرها بعض المصادر[١٥] ـ فذلك أيضاً ليس دليل تأثير ولا توجيه من الأخفش في الكسائي، والكتاب كتاب سيبويه وليس كتاب الأخفش، وكل ما هنالك أن الأخفش كان مالك الكتاب الوحيد، وأراد الكسائي المكتمل النضج

(١٥) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ١ سنة ١٩٥٤ ص ٧٤.

والمذهب أن يطلع عليه ويرى ما فيه فأقرأه إياه. مع ملاحظة طيبة من الكسائي لمساعدة الأخفش مادياً، حيث كان الأخير في أول قدومه من البصرة إلى بغداد فقيراً محتاجاً (يذهب في كتبه مذهب التكسب)، فكان ما دفعه له الكسائي بمثابة العون، إضافة لما نقوله ونراه من حاجة الكسائي لمعرفة مظان الكتاب لما يتمتع به من صيت ونفاسة وربما لو كان الكتاب شائعاً متداولاً بين الناس لاقتناه ودرسه دون حاجة للأخفش، خصوصاً أن الكسائي تلميذ الخليل وزميل سيبويه، فلا يصعب عليه فهم مادة (الكتاب) ومعرفة غوامضه وقد مرت عليه جميعها وسمعها من فم الخليل.

والغريب أن شوقي ضيف نفسه قد عدّ الأخفش في غير هذا الموضع بصرياً مهماً، يقول: «وهو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه»[١٦]، ويبدي رأيه في المناظرة الزنبورية التي حدثت قبل مجيء الأخفش إلى بغداد ولقيه الكسائي، يقول: «والمهم أن هذه المناظرة أرست أصلاً من أصول المدرسة الكوفية، وهو الأخذ باللغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة وللشائع المتداول على أفواه العرب من جهة ثانية...»[١٧]. كما يحاول أن يخفف من حدة رأيه السابق في تأثير الأخفش بالكسائي والكوفيين وكأنه أراد أن يتراجع قليلاً فقال: «والحق أن الأخفش لم يبعث هذا الاتجاه في نفسه لأول مرة، فقد كان اتجاهاً قديماً في صدره منذ قعوده للقراءة والتعليم في الكوفة، ورأينا آثاره في مناظرته مع سيبويه، ولكنا نؤمن بأن الأخفش هو الذي دفعه دفعاً في هذا الاتجاه...»[١٨]. إلى أن يقول متحدثاً عن الكسائي: «لا ريب في أن الكسائي يعد إمام مدرسة الكوفة، فهو الذي وضع رسومها ووطأ منهجها»[١٩].

من هذا نخلص إلى أن الدكتور شوقي ضيف مع اعتقاده بأن الأخفش أكبر

(١٦) المدارس النحوية ص ٩٥.
(١٧) المدارس النحوية ص ١٧٤.
(١٨) المصدر نفسه ص ١٧٤ ـ ١٧٥.
(١٩) نفسه ص ١٧٥.

أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وأن المناظرة الزنبورية أرست أولى قواعد المذهب الكوفي، وأن الكسائي كان معداً نفسياً وعلمياً لهذا الاتجاه قبل معرفة الأخفش وأنه إمام مدرسة الكوفة وواضع رسومها وموطىء منهجها، أقول مع اعتقاده بهذا فهو يرى رأيه الذي ناقشناه في أن الأخفش هو موجه الكوفيين، ولا أدري كيف يجمع بين أقواله التي يناقض أحدها الآخر ويردُّ أحدها على الآخر. نعم حاول أن يتخذ من المسائل الثلاثين التي اتفق فيها رأي الأخفش مع آراء الكوفيين ذريعة لهذا الذي يريد أن يثبته على الرغم من كل الظروف الأخرى المحيطة بالمسألة التي رأينا أنها تنفي نفياً أكيداً هذا الزعم وتثبت الشيء الذي قلناه أولاً من أن الكسائي بعد تلمذته للخليل وسفره إلى البوادي وبحكم ظروفه البيئية والعلمية هو مؤسس المدرسة الكوفية دون تأثير الأخفش أو توجيه يونس أو غيرهما.

وأما الدكتور أحمد مكي الأنصاري فقد رأى ـ كما مرّ ـ أن الفراء جمع خصائص المدرستين وامتزجت عنده وظهرت بشكل مذهب جديد هو المدرسة البغدادية. وفي رأيه أن جذور المدرسة البغدادية موجودة عند عيسى بن عمر الذي جمع إلى منهج البصريين منهج الكوفيين، ثم وجدها عند أبي زيد الأنصاري الذي أخذ عن علماء المذهبين، ثم عند يونس بن حبيب الذي يراه «مثلاً جيداً للخروج على المدرستين البصرية والكوفية معاً»[٢٠] وأنه نواة المدرسة البغدادية، ثم وجد في الأخفش الأوسط طوراً جديداً من أطوار المذهب البغدادي، ثم يجعل الكسائي نفسه جامعاً «بين المذهبين على صورة ما»[٢١]، مستعيناً عليه بأقوال اقتطعها قطعاً مشوهاً واقتسرها قسراً من كتاب (مدرسة الكوفة) لتؤيد رأيه، حتى يصل إلى الفراء الذي كان في نظره «المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي»[٢٢].

في هذا كله خلط عجيب وابتعاد عن الروح العلمية الدقيقة، فمتى كان عيسى ابن عمر بصرياً ليجمع إلى بصريته منهج الكوفيين، وعيسى هذا أستاذ الخليل الذي

(٢٠) الفراء ص ٣٦٤.
(٢١) المصدر نفسه ص ٣٦٦.
(٢٢) نفسه ص ٣٦٦.

نحن ننفي حتى عنه أن يكون بصرياً، وإنما البصري تلميذه سيبويه، فكيف يكون أستاذ الخليل بصرياً يجمع بين المذهبين. والدراسات النحوية واللغوية في عصر عيسى بن عمر نلمح فيها ـ وهذا طبيعي ـ آثار المدرستين اللتين نشأتا بعدئذ، لأنه لا بد من أساس تتفرع منه المدرستان، وهذا الأساس هو الجامع لخصائص الفرعين. فلا يمكن أن نسمي هذا الأساس ـ بعد أن نرى خصائص جديدة متفرعة عنه ـ بأنه كان نواة مذهب ثالث تكون من اتحاد المذهبين والجمع بينهما.

أما حقيقة أبي زيد الأنصاري الذي يدعي الدكتور الانصاري: «أنه ما كان يعرف العصبية المذهبية، بل كان يأخذ عن الكوفيين كما كان يأخذ عن البصريين»[٢٣]. فإنه لم يأخذ شيئاً عن الكوفيين من نحو أو لغة، وكل ما في الأمر أنه روى في كتابه (النوادر) أبياتاً أنشدها إياه المفضل الضبي، لأن الدكتور الانصاري رجع في الهامش تأييداً لقوله إلى كتاب (أخبار النحويين البصريين للسيرافي)، وعند رجوعي له وجدت ما نصه: «ولا نعلم أحداً من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي. . .»[٢٤] ويذكر بعد ذلك ثلاثة أبيات رواها أبو زيد عن المفضل، فرواية ثلاثة أبيات أو حتى مائة عن راويةٍ كوفي لا يعني أنه درس النحو واللغة على علماء الكوفة بحيث جمع إلى آرائه البصرية آراء كوفية تعده لأن يكون حلقة من حلقات تأسيس المدرسة البغدادية وكل ما هنالك رواية أشعار بعض العرب عن المفضل الذي لم يعرف عالماً بالنحو. والرواية غير النحو الذي هو مدار المدارس النحوية، وعبارة الخبر صريحة (أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب) ولم تقل أخذ شيئاً من النحو أو ما أشبه النحو. عدا أننا لا نعرف عن أبي زيد أنه وافق الكوفيين في رأي من الآراء النحوية، وكل الذي نعرفه أنه: «كانت حلقته بالبصرة ينتابها الناس»[٢٥]، فهو نحوي بصري روى عن المفضل شيئاً من الشعر.

---

(٢٣) الفراء ص ٣٦٤.

(٢٤) أخبار النحويين ص ٤٥.

(٢٥) أخبار النحويين ص ٤١.

وأما يونس فقد مر بنا أمره سابقاً، والدكتور الانصاري استغل ما قيل فيه من أنه «له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها»[٢٦] وراح يعد ذلك: «نواة المدرسة البغدادية في طور من أطوار نشأتها الأولى قبل النضج والاستواء»[٢٧].

ولا نريد أن نكرر أنه وافق الكوفيين في خمس مسائل في النحو لا تعد توجيهاً وتأثيراً بهم، كما لا تعد جمعاً لآراء المدرستين وخلطاً لها حين أراد الدكتور الانصاري أن يعدها نواة مدرسة بغداد. وكونه تفرد في مسائل معينة في النحو وله قياس فيه لا يخرجه من مدرسة البصرة التي كانت تشكل جبهة موحدة على الرغم من وجود الابداعات الشخصية والاستقلال الفردي بين علمائها على نحو ما هو موجود بين رجال مدرسة الكوفة أيضاً كالكسائي والفراء وغيرهما.

وأمر الأخفش الذي رأى فيه المؤلف: «طوراً جديداً من أطوار هذه النشأة»[٢٨] لا يختلف عن أمر يونس فقد مرت بنا ظروفه، فهو كذلك بصري وافق الكوفيين في مسائل وصلت إلى ثلاثين مسألة وخالفهم فيما عدا ذلك من مسائل النحو الكثيرة واتفاقه هذا ليس بالأمر الغريب فوجوده في بغداد، وكان فيها آنذاك الكسائي إمام المدرسة الكوفية، واحتكاكه به جعله يقتنع ببعض آراء المدرسة الكوفية ويتبناها. ولكن ليس معنى ذلك أنه خرج عن كونه بصرياً عمق المذهب البصري ونشره بتدريسه كتاب سيبويه وشرحه، كما عرف أيضاً بذلك من خلال كتبه التي ألفها في بغداد، وليس معنى ذلك أنه خلط المذهبين وأنه حلقة أخرى أو طور جديد من أطوار نشوء المذهب البغدادي. ويظهر أن المؤلف نفسه أحس بذلك فراح يحاول أن يدفع هذا الظن فقال: «غير أن ظهورها عنده ما يزال فجاً لا يستطيع أن ينهض على قدميه ليمثل المذهب الجديد»[٢٩].

أما الكسائي الذي عدّه المؤلف جامعاً بين المذهبين على صورة ما، وأنه مرحلة

---

(٢٦) البغية ص ٤٢٦.

(٢٧) الفراء ص ٣٦٤.

(٢٨) المصدر نفسه ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢٩) نفسه ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

أخرى من مراحل نشوء المدرسة البغدادية، فإنه اعترف أن ملامح المذهب فيه ضعيفة فقال: «أما الكسائي فإنه وإن ظهرت فيه بعض الملامح إلا أنها كانت خافتة إلى حد كبير»[٣٠]. وراح يتحايل بعد ذلك على الموضوع وينقل النصوص التي يرى أنها تؤيد ما ذهب إليه دون وعي منه لحقيقة تلك النصوص. فهو مثلاً يقتطع من كتاب (مدرسة الكوفة) العبارة هكذا: «أكبر الظن أن الكسائي . . . لم يكن نحوه كوفياً خالصاً»[٣١]، وقد أسقط مكان النقاط عبارة «بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية» وكأنه رأى أن وجود هذه العبارة يفسد عليه فائدة النص الذي يريد أن يستغله وهو يعلم أن مؤلف «مدرسة الكوفة» يرى في الكسائي مؤسس مدرسة الكوفة وليس شيئاً آخر، وكل ما هنالك أن المؤسس لا تظهر عنده خصائص المدرسة بالوضوح الذي تظهر به بعده على أيدي علمائها ودارسيها كما ظهرت عند الفراء مثلاً. وكان الكسائي يعتمد على كثير من آراء شيوخه وخاصة الخليل بحيث خالفه في هذه المسائل من جاء بعده حين اكتمل بناء المدرسة كما يشرح بهذا المعنى ذلك الدكتور المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) بعد العبارة التي استشهد فيها صاحب الفراء.

ولكن الدكتور الانصاري أراد أن يخضع نصاً آخر لما ذهب اليه مدعياً أن صاحب النص السابق ـ وهو يعني الدكتور المخزومي ـ قد سبقه القدماء إلى ذلك، فساق لنا قول أبي زيد: «قدم علينا الكسائي البصرة، فلقي عيسى والخليل وغيرهما، وأخذ منهم نحواً كثيراً ثم صار إلى بغداد فلقي أعراب الحطمة فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله»[٣٢]، ثم يعلق المؤلف على هذا النص بقوله: «والذي يعنينا من هذا النص هو أن الكسائي جمع بين المذهبين على صورة ما»[٣٣]، ولا أدري كيف يفهم من هذا النص أن الكسائي جمع بين المذهبين على أي صورة من الصور، ولا أدري كيف يكون هذا المعنى هو الذي سبق

---

(٣٠) الفراء ص ٣٦٦.

(٣١) مدرسة الكوفة ص ١١٨.

(٣٢) أخبار النحويين ص ٤٤.

(٣٣) الفراء ص ٣٦٦.

ما قاله صاحب (مدرسة الكوفة) ولا علاقة بين الموضوعين، علماً بأن الدكتور الانصالأي يقول: «وغني عن البيان أن نشير إلى أن أبا زيد يحكم على نحو الكسائي من وجهة نظره هو ومن لف لفه من البصريين والمتبصرين»[٣٤]، فإذا كان الأمر تعصباً على الكسائي كما يعترف المؤلف فكيف يأخذ به، على الرغم من أنه لا يمت إلى الشيء الذي يريده بصلة، وإنما هو تهجم على المنهج الجديد الذي سار عليه الكسائي بعد رجوعه إلى بغداد. فيكون هذا الذي ساقه المؤلف من نصوص يبرهن بها على (بغدادية) الكسائي مقتسرة ولا تدلُّ على الشيء الذي يريده ولا على شيء آخر قريب منه.

والمؤلف يخلص من ذلك كله إلى أن: «كل هذه الحركات الفكرية كانت بمثابة الارهاص والتمهيد للمذهب الجديد، ذلك الذي اكتمل في شخصية الفراء وعقليته...»[٣٥]. ويسوق بعد ذلك بعض النصوص القديمة والحديثة التي أخضعها إخضاعاً واقتسرها قسراً، مدعياً أن القدماء والمحدثين سبقوه إلى أن الفراء هو رأس المدرسة البغدادية وواضع أسسها، وأنه ليس الأول الذي قال بذلك. ولا نريد أن نعرض لما نقله من ذلك فهي ليست أدل وأقوى من نصوصه السابقة التي استدل بها على أن المذهب البغدادي تجذر حتى امتدت عروقه لعيسى بن عمر وأبي زيد ويونس وغيرهم.

ويكفي أن نشير إلى أن كل كتب التراجم والطبقات دون استثناء عدته كوفياً خالصاً تلمذ للكسائي وسار على خطه العام مع الاحتفاظ باستقلاله الشخصي، كما تلمذ للبصريين شأنه في ذلك شأن أغلب العلماء، لأن البصريين هم الأساتذة القدماء، وهم الذين يجب أن يشد لهم الرحال. واستعراض دقيق لنحو الفراء يقنعنا أنه استقل بآرائه عن مدرسة البصرة، وسار على المنهج الجديد المعتمد على السماع والرواية والنقل مع الاستعانة بشيء من القياس والتعليل والاستشهاد بالقليل والكثير. وإذا كان قد خالف الكسائي أيضاً في بعض آرائه فهذا لا يعني بالضرورة أنه

(٣٤) الفراء ص ٣٦٦.

(٣٥) المصدر نفسه ص ٣٦٦.

لم يكن من مدرسة الكسائي، فظروف الكسائي ـ من حيث هو أحد القراء السبعة وأنه تلميذ الخليل وقد تأثر به تأثراً كبيراً ـ تختلف عن ظروف الفراء بحيث ظهرت على الأخير ملامح جديدة هي في واقعها ملامح اكتمال مدرسة الكوفة، التي تناولها من بعده العلماء على الصورة والمنهج أنفسهما وأبرزهم ثعلب.

وقد حاول الدكتور الانصاري أن يفتعل مظاهر النزعة البصرية عند الفراء، بعد أن سجل مظاهر النزعة الكوفية التي هي من صميم منهجه وعلمه، فراح يعدد عليه ما حلا له من مظاهر، منها: التقدير والتأويل وعدم القياس على الشاهد الواحد، والقياس، والتهجم على القراءات السبع وغير ذلك مما يرى أنها مظاهر النزعة البصرية في الفراء، ليثبت بها أنه جمع النزعتين في نفسه وأسس المذهب البغدادي.

وهو قد غلا كثيراً في ذلك فالفراء كان شديد النفور من التقدير والتأويل ومن أمثلة ذلك: ﴿**وإن أحد من المشركين**. . .﴾ كما استشهد بها المؤلف نفسه على تحاشي الفراء للتقدير في مظاهر نزعته الكوفية[٣٦]، فإن وجد أنه قدر في شاهد أو أكثر فلا يعني أنه ينزع هذا المنزع. أما عدم قياسه على الشاهد الواحد فقد نفاه المؤلف نفسه بقوله: «كنا رأينا الفراء في بعض الأحيان يقيس على الشاهد الواحد استجابة للنزعة الكوفية»[٣٧]، وهذا هو الكثير عند الفراء، إلا إذا كان الشاهد من الضعف والصنع الواضح ما يدعوه إلى تركه، وهذا هو المنهج العلمي الخالص والنزعة الكوفية المعروفة.

وأما القياس فهو وإن كان من الخصائص الأولى البارزة في دراسة النحو البصري إلا أن له آثاراً عند الكوفيين قليلة لا يمكن إغفالها، إلا أن هذه الآثار ليست مما يجعل من القياس خصيصة لهم، وإنما لجأوا إليه أحياناً ـ كالفراء ـ استجابة لمتطلبات الدرس والبحث. عدا كون الفراء من المتكلمين وقد ترك ذلك في نحوه

---

(٣٦) الفراء ص ٣٧٧.

(٣٧) المصدر نفسه ص ٣٧٨.

آثاراً واضحة منها القياس ومنها التعليل والتفلسف، وقد وهم الانصاري أن ذلك من منازع المدرسة البصرية فيه. وحتى الكسائي كانت تظهر عليه روح القياس والتعليل. فلا يعني هذا أن الكوفيين وخاصة الفراء كانوا ينحون منحى مخالفاً للكوفيين، فالمدرسة الكوفية هي هذه. وإنما قيل إن القياس والتعليل من خصائص البصريين فذلك لشدته وعمقه عندهم واستحواذه عليهم.

أما تهجمه على القراءات المشهورة وتخطئة الآيات فليس ما يؤيد ذلك بل على العكس، فنحن ندري أنه صحّح ما خطأه أبو عمرو في قراءة: ﴿**إن هذان لساحران**﴾ وقال بها وأيدها بما ورد عن بعض العرب أنهم استعملوا الألف مطلقاً وذكر شواهد على ذلك وأطلق قولته المشهورة «لا أشتهي أن أخالف المصحف». كما أن عرضه للآية ﴿**زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركايهم**﴾ التي قرأها ببعض مصاحف أهل الشام، دليل على عدم تخطئة القراءة حين راح يدور حولها مقلباً إياها على أوجهها، ولم يبطلها كما هو موجود عند المؤلف ناقلاً الشرح من مصورته (لمعاني القرآن) وفيها عن الفراء: «هذا باطل»[٣٨]، فليس في المطبوع من معاني القرآن هذه العبارة، مما يجعلنا نقف منها موقف الشك.

نخلص من هذا إلى أن ما سماه المؤلف «مظاهر النزعة البصرية» عند الفراء ليس هو نزعة بصرية وإنما كان بعضه من طبيعة الدرس الكوفي وبعضه الآخر من خصائص الفراء نفسه وكثير منه ليس له أساس، وعلى هذا فالفراء لم يجمع بين المذهبين أو يخلطهما ليؤسس المدرسة البغدادية كما يرى مؤلف (الفراء)، وليس في بحثه ما يؤيد ذلك لا في استعراضه لجذور المدرسة البغدادية ولا في خصائص الفراء النحوية.

كما نخلص من بحثنا كله إلى أن مدرسة الكوفة حقيقة لا مناص منها، وأنها لم يوجهها وجهتها الكوفية يونس بن حبيب كما رأى (فايل) ولا الأخفش كما رأى الدكتور شوقي ضيف، ولم يكن الفراء المؤسس الحقيقي لمدرسة بغداد كما رأى الدكتور أحمد مكي الأنصاري، وإنما النتيجة الصحيحة لكل ذلك هو ما ذهبنا

(٣٨) الفراء ص ٣٩٠.

إليه أولاً والذي ذهب إليه قبلنا أستاذنا الدكتور المخزومي من أن مدرسة البصرة تأسست على يد سيبويه ومدرسة الكوفة تأسست على يد الكسائي وكلاهما تلمذ للخليل، وما يونس والأخفش إلا علَمان في المدرسة البصرية، وما الفراء إلا متمم لبناء مدرسة الكوفة مع احتفاظ كل منهم باستقلاله العلمي وآرائه الشخصية دون أن يمس ذلك جوهر المنهجين العامين.

[٦]

الأخفشُ وعَروضُ الخليل

[نشر في مجلة «المورد»، العدد الرابع، المجلد الثاني، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م]

المشهور تاريخياً أن عروض الخليل قد وصل إلينا عن طريق الأخفش سعيد بن مسعدة، كما كان هو نفسه الطريق الوحيد إلى كتاب سيبويه، حيث ان سيبويه كان قد أودع عنده نسخته الوحيدة من الكتاب قبل سفره إلى فارس الذي توفي فيه؛ بعد عودته من بغداد حيث تمت المناظرة الزنبورية بينه وبين الكسائي، ليأخذ الأخفش بوحي من هذا الكتاب حقه هناك. وذاع الكتاب بعد الأخفش عن طريق الجرمي والمازني اللذين درساه على الأخفش لقاء أجر، بعد أن خافا أن يدّعيه، والخبر في ذلك معروف متواتر في أكثر الكتب التي ترجمت للأخفش والجرمي والمازني، وكانا هما الطريق إلى انتشاره بين الدارسين بعد ذلك.

ونحن الآن أمام مسألة مهمة هي: كيف كان الأخفش ـ أيضاً ـ الطريق إلى عروض الخليل وليس بين أيدينا كتاب للخليل في العروض. وليس هناك ذكر لتملك الأخفش نسخة من كتاب في العروض. فكيف وصل إذن؟ هل وصل عن طريق تلمذة الأخفش للخليل إن كانت هناك تلمذة، أو عن طريق آخر.؟

أما تلمذة الأخفش للخليل فليس هناك ما يؤيد وقوعها في أي شكل من الأشكال، ولا في أي علم من العلوم، لا في العروض ولا في غيره من علوم العربية. وإنما هناك إجماع يثبت التلمذة لسيبويه والأخذ عنه بشكل مفصل. يقول القفطي في انباه الرواة: «والأخفش أحذق أصحاب سيبويه وهو أسنّ منه، ولقي من لقيه من العلماء إلا الخليل»[1]، كما يقول السيوطي في بغية الوعاة: «قرأ النحو على سيبويه وكان أسنّ منه، ولم يأخذ عن الخليل»[2]، ويؤيد ذلك أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين بعد إسناد الخبر إلى المبرّد يقول: «كان الأخفش أسنّ من سيبويه ولكن لم يأخذ عن الخليل»[3].

(١) انباه الرواة: للقفطي ـ تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم. ط ١ مطبعة دار الكتب ج ١ ص ٣٧ ـ ٣٨.
(٢) بغية الوعاة: للسيوطي ط ١ ـ القاهرة ص ٢٥٨.
(٣) مراتب النحويين: لأبي الطيب اللغوي ص ٦٨.

على أن هناك روايات استشعر منها بعض الباحثين وجود هذه التلمذة، كتلك التي ذكرها ياقوت في الارشاد وفيها سند للأخفش نفسه إذ يروي قصة حضوره مجلس الخليل وعدم فهمه سؤال سيبويه وجواب الخليل، ووقوفه لسيبويه في الطريق إلى آخر تلك الرواية[٤]. فهي مع ذلك لا تقوم دليلاً على التلمذة بالمعنى الذي نريده هنا. فلا يبعد أن يكون حضوره مجلس الخليل هذا قد كان مصادفة ولمرة واحدة، ولم يكررها. خصوصاً أن الرواية نفسها تشجع على هذا الذي نقول، فهو لم يفهم شيئاً مما دار بين الخليل وسيبويه.

وأما من قال بالتلمذة غير ياقوت كثعلب والسيوطي (في قول آخر) والمرزباني والزبيدي فإنهم قالوا ذلك معتمدين على ما سمعوه من أنه درس على من درس عليه سيبويه دون استثناء للخليل كما مرّ بنا في الروايات السابقة التي استثنت الخليل منهم، فهم نقلوا هذه العبارة واحداً عن واحد ورددوها دون نظر وتمحيص.

نضيف إلى ذلك ما أورده صاحب طبقات النحويين وهو يتحدث عن علي بن نصر الجهضي حيث يقول بعد إسناد الرواية: «سمعت الأخفش يقول: نفذ من أصحاب الخليل في النحو أربعة: سيبويه والنضر بن شميل وعلي بن نصر ومؤرج السّدوسي»[٥]. كما أورد الخبر نفسه صاحب نزهة الالباء بإضافة أن يحيى بن أكثم سأل الأخفش عمن نجم من أصحاب الخليل فأجابه بهذا دون ذكر علي بن نصر[٦].

والرواية بهذه الصورة تعطينا دليلاً آخر على أن الأخفش لم يكن في عداد أصحاب الخليل ولا من تلاميذه، لأنه لو كان لعدّ نفسه واحداً ممن نفذ منهم في أقل الفروض، وهو الذي عهدناه مباهياً مفتخراً أنه أعلم من سيبويه حيث يقول: «وهو يرى ـ أي سيبويه ـ أني أعلم منه، وكان أعلم مني وأنا اليوم أعلم منه»[٧]، فكان طبيعياً ـ لو كان من أصحاب

---

(٤) ارشاد الاريب (معجم الادباء): لياقوت الحموي ج ١٦ ص ١٢٥.

(٥) طبقات النحويين ص ٧٨.

(٦) نزهة الالباء ص ٩٠ ط ١.

(٧) طبقات النحويين ص ٦٧. وانباه الرواة ج ٢ ص ٣٥٠.

الخليل ـ أن يقول مثلاً : نجم من أصحاب الخليل أربعة : فلان وفلان وفلان وأنا . وعدا هـذا فـإن الخـبر في الـنـزهـة كـان بـشـكـل سـؤال وجـهـه يحـيـى ابن أكثم عمن برز من أصحاب الخليل ، ولو كان الأخفش واحداً منهم لكانت صيغة السؤال أشعرت بذلك كأن يكون : من نجم معك أو من زملائك أصحاب الخليل . ولكن السؤال لم يكن كذلك لأن السائل يعلم أنه لم يكن من أصحاب الخليل . ولكن قد يعترض معترض فيقول : إذن لماذا سأل الأخفش ، إذا لم يكن الأخفش أحد أصحاب الخليل؟ والجواب على ذلك هو أن الأخفش كان على صلة بأصحاب الخليل ، وخصوصاً سيبويه الذي كان هو أسنّ منه . فكان معاصراً لهم ومتصلاً بهم ، وهو أولى من غيره بجواب هذا السؤال .

ونخلص من كل هذا إلى القول بنفي التلمذة للخليل وبعدم الأخذ عنه أي شيء سواء كان نحواً أو لغة أو عروضاً ، على الرغم من محاولة بعض الباحثين المحدثين التوفيق بين الأخبار التي نفت التلمذة عنه صراحة وتلك التي تقول أخذ عمن أخذ عنه سيبويه ، بأن الأخفش قد أخذ العروض عن الخليل ولم يأخذ النحو[٨] . وهي منهم محاولة علمية لتفسير وصول عروض الخليل عن طريق الأخفش لأنه الطريق الوحيد كما قلنا سابقاً . وهي مردودة بعدم وجود أي نوع من الأخذ كما وصلنا إلى ذلك ، ولا بد أن يكون قد أخذ العروض عن طريق آخر غير الخليل ، وهو الواسطة بين الخليل وبينه . ولمعرفة ذلك ينبغي أن نعرف من هو أستاذ الأخفش المهم الذي هو تلميذ الخليل المهم .

ولا نحتاج لكبير عناء لمعرفة من هو الواسطة هذا ، فقد كفتنا كل المصادر هذه المؤونة ، إذ انه سيبويه ولا أحد غيره ، والأخفش هـو أحذق وأعلم من أخـذ عن سيبويه ، والأخفش أيضاً الطريق إلى كتاب سيبويه وعلمه ، يقول الانباري في النزهة يتحدث عن الأخفش : «وكان أعلم من أخذ عن سيبويه . . . وهو الطريق إلى كتاب

(٨) كالدكتور المخزومي في (الخليل) ورجع عن ذلك في بحث آخر ، والمرحوم الاستاذ كمال إبراهيم في (محاضراته) ، والدكتورة خديجة الحديثي في كتابها عن كتاب سيبويه ، والسيد عبد الأمير الـورد في رسالته عن الأخفش .

سيبويه لأنا لم نعلم أحداً قرأه على سيبويه، ما قرأه سيبويه على أحد. وإنما لما توفي سيبويه قرىء الكتاب على الأخفش»[٩]، وقد قال بهذه التلمذة ـ تلمذة الأخفش لسيبويه ـ كل من قال ومن لم يقل بتلمذتهِ للخليل، كابن النديم في الفهرست[١٠]، والقفطي في انباه الرواة[١١]، والسيرافي في أخبار النحويين حيث أضاف: «... قرىء الكتاب على الأخفش، وكان ممن قرأه الجرمي والمازني»[١٢]. وهذه المسألة ـ كما قدمنا ـ لا تحتاج إلى إثبات وإنما هناك إجماع عليها، وغير هذه الكتب التي ذكرنا كثير ذكر أن سيبويه هو الاستاذ المباشر والمشرف على الأخفش، ولا أدل على ذلك من إيداع سيبويه نسخة (الكتاب) الوحيدة لدى الأخفش وطلبه منه أن يأخذ بحقه في بغداد بعد خذلانه في المناظرة المعروفة.

فإذا كان الأمر كذلك، فلا يبعد ـ بعد ذلك ـ أن يكون سيبويه الذي سمع من الخليل ودرس عليه وأخذ عنه، أن يقوم مع الأخفش مقام الخليل معه، فيدرسه النحو واللغة والعروض والرواية وغير ذلك مما تشبع به وامتلأ منه عندما كان تلميذاً للخليل، ويكون واضحاً الآن أن الأخفش درس العروض على سيبويه فيما درس، وعندما وقفت الأقدار إلى جانب الأخفش في سفر سيبويه إلى فارس ووفاته هناك كان هو الطريق الوحيد إلى العروض، كما كان هو الطريق الوحيد إلى (الكتاب)، ولو لم يغب سيبويه عن الميدان لكان هو الطريق الطبيعي والوحيد لعروض الخليل الذي أخذه مباشرة عنه.

كما لا يبعد أن يكون سيبويه قد أودع عنده كتاباً في العروض سجل فيه ملاحظات الخليل وآراءه ومناقشاته معه كما فعل في النحو إذ وضع «الكتاب»، ولكن الناس في ذلك الوقت كانوا مشغولين بالنحو واللغة أيما شغل، ومشغوفين بهما، ولم يكن العروض لينال منهم ذلك الاهتمام، وهو بعد حديث النشأة غريب الدرس،

---

(٩) نزهة الالباء ط ١ ص ٩٢.

(١٠) الفهرست ص ٧٨.

(١١) انباه الرواة ج ٢ ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٢) أخبار النحويين ص ٣٩.

فلم يعيروا له اهتماماً ولم يأبهوا إن كان هناك كتاب يقرأ في العروض أو لم يكن. فكان ذلك مدعاة حرص شديد من الأخفش على إخفائه تماماً، تمهيداً لادعائه وإظهاره بين الناس على أنه صاحب الكتاب، كما حاول مع كتاب سيبويه من قبل، إلا أن هذا الأخير كان له الناس بالمرصاد ينتظرونه بفارغ الصبر، فلم تكن محاولة ادعائه بالأمر الهين، وكان قد ذهب إلى الأخفش من يطلب منه أن يقرأه عليه ففشا وذاع، وظل كتاب العروض ـ الذي نرجح وجوده عنده ـ طي الحفظ حتى رأينا أن للأخفش بين الناس كتابين أولهما كتاب (القوافي) والثاني كتاب (العروض) ـ والمصادر تذكرهما على أنهما كتاب واحد. والظاهر أنهما كتابان ـ سنعود إليهما بعد قليل.

أما مسألة نحو الأخفش ـ وإن كانت ليست من موضوع بحثنا الرئيس ـ فهي شديدة الصلة به، لا سيما بعد أن عرفنا أنه الطريق إلى كتاب سيبويه وأنه درسه للجرمي والمازني وغيرهما، وتستوقفنا خلال البحث بعض الروايات عن الأخفش يحاول بها إضفاء صفة العلم والاستاذية على نفسه تغطية لما كان يعرف عنه من ضعف في فهم المسائل النحوية في أول تلمذته لسيبويه، وعدم إدراكه لعويصها ومعقدها من جهة، وستراً لمحاولات الادعاء والسرقة اللّتين اتهم بهما في بعض مؤلفاته من جهة أخرى، فقد زعم الأخفش أن الكسائي قد طلب منه أن يدرس عليه (الكتاب) مقابل خمسين أو سبعين ديناراً فدرسه إياه[١٣]، كما قال انه أعلم من سيبويه الآن ـ كما مر بنا في الرواية ـ وان سيبويه إذا وضع شيئاً من (كتابه) عرضه عليّ[١٤]، وغير ذلك مما كان يحيط به نفسه من علم، وهو الذي مر بنا أنه لم يفهم مما دار بين سيبويه والخليل في المسألة النحوية التي سأل سيبويه الخليل إياها ووقوفه لسيبويه في الطريق مستفهماً وجواب سيبويه القاسي إلى آخر تلك الرواية[١٥]، ثم لما جاء إلى سيبويه مناظراً قال ما معناه: إني أردت أن أستفيد ولم أجيء مناظراً. وكان جواب سيبويه له بأنه لا يشك في هذا.

(١٣) أخبار النحويين ص ٤٠.
(١٤) طبقات النحويين ص ٦٧ وانباه الرواة ج ٢ ص ٣٥٠.
(١٥) ارشاد الأريب ج ١٦ ص ١٢٥.

هذا يعطينا صورة عن مستوى الأخفش الذهني وقابليته العقلية على تفهم الدرس النحوي وتقبل مشكلاته لذلك أشاع عن نفسه ما يستر عليه هذا الضعف ويخفف وطأته عليه، علماً بأن الأخفش لم يعرف نحوياً إلا بعد قدومه بغداد، فتاريخه العلمي قبلها غامض ومهمل في كتب التراجم.

وبهذا أيضاً نستطيع أن نفسر ما قاله أبو حاتم السجستاني عن كتاب الأخفش في النحو ـ الذي يرجح السيد عبد الأمير الورد في رسالته عن الأخفش أنه كتاب الأوسط في النحو[١٦] ـ في كتابه عن القراءات حيث ذكر القراء والعلماء: «كان في المدينة علي الجمل كان يلقب بالجمل، وضع كتاباً في النحو لم يكن شيئاً فذهب، وأظن الأخفش سعيد بن مسعدة وضع كتابه في النحو من كتاب الجمل، ولذلك قال: الزيت رطلان بدرهم. والزيت لا يذكر عندنا، لأنه ليس بأدام لأهل البصرة»[١٧]. وعلى الرغم مما نأخذه على هذه الرواية من أن السجستاني قال (أظن) ولم يدع العلم بذلك، وأن السجستاني يختلف مع الأخفش عقيدة ومذهباً، وما أخذه السيد الورد أن الزيت معروف لأهل البصرة أداماً في رواية ذكرها. أقول على الرغم من ذلك فإننا نميل إلى تصديق الرواية لأن في خلق الأخفش ومستواه الذهني ما يشجعنا على تصديقها، فهي ليست الأولى وليست الأخيرة في سلسلة ادعاءاته وسرقاته، فقد سبقتها محاولة ادعاء (الكتاب) ولحقتها سرقاته من كتاب أبي عبيدة في (مجاز القرآن)، الذي وضع بعد أن غيّر فيه شيئاً كتابه (معاني القرآن)، حيث يروي السجستاني نفسه: «كان الأخفش قد أخذ كتاب أبي عبيدة في القرآن، فأسقط منه شيئاً وزاد شيئاً وأبدل منه شيئاً، قال أبو حاتم فقلت له: أي شيء هذا الذي تصنع، من أعرف بالغريب أنت أو أبو عبيدة؟ فقال: أبو عبيدة. فقلت هذا الذي تصنع ليس بشيء. فقال: الكتاب لمن أصلحه وليس لمن أفسده. قال أبو حاتم: فلم يلتفت إلى كتابه وصار مطروحاً»[١٨] فالكتاب في رأي الأخفش إذن لمن: أصلحه وليس لمن أفسده وإن لم يكن هو واضعه.

(١٦) منهج الأخفش (رسالة ماجستير) ص ١٢٨.

(١٧) انباه الرواة ج ٢ ص ٣٨ وطبقات النحويين ص ٧٥.

(١٨) انباه الرواة ج ٢ ص ٣٧ وطبقات النحويين ص ٧٤ ـ ٧٥.

ومما يزيدنا ثقة بصحة هذه الروايات عن السجستاني أنه لم يكن يغمط حق الأخفش، إن كان هناك ما يوجب عدم الغمط. فقد وجدناه معترفاً للأخفش بما كان يستحق من الاعتراف، ينقل السيرافي في أخبار النحويين في ترجمة أبي حاتم ما نصه: «قال أبو العباس: وسمعته ـ أي أبا حاتم ـ يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين... وكان حسن العلم بالعروض وإخراج المعمى»[١٩]، فلو كان السجستاني يريد سلب الأخفش ما كان يحسنه من العلم لسلبه (حسن العلم بالعروض وإخراج المعمى) ولكنه لم يفعل لأنه كان صادقاً ولم يؤثر عنه الكذب. وينقل صاحب طبقات النحويين عن الصولي قوله: «فلما رأيت بعد ذلك ديوان مسائل الأخفش وعليه بخط خيران: أربعة دنانير. وعليه بخط أحمد بن يحيى: كتبت إلى أبي حاتم السجستاني أن ينسخ لي مسائل الأخفش كلها في النحو، فوجه إليّ بهذه النسخة وأعلمني أنه لم تبق له مسألة إلا وهي في هذا الكتاب...»[٢٠] إذن فالسجستاني لا يحمل (حقداً) على الأخفش كما عبر السيد الورد في رسالته. فهو يجمع مسائله في النحو ويبوبها ويجعلها كتاباً يبعث به إلى من يرغب به، وهو يدرس عليه كتاب سيبويه، ويقر له بالعروض والمعمى. فتكون أقواله السابقة في سرقات الأخفش صحيحة نسلم بها. لأنها صدرت عن ثقة درس على الأخفش ولم (يحقد) عليه.

عرضنا لذلك لنعرف أن نحوياً أمره هكذا في النحو: يحاول ادعاء كتاب سيبويه مرة، ويسرق كتاب علي الجمل مرة، ويغير كتاب أبي عبيدة ويدعيه مرة أخرى، أقول لا بد أن يكون أمره في غير النحو كذلك، إذ لا يمكن أن يسلك في النحو وهو الشائع المعروف مسلكاً يختلف عن مسلكه في العروض، ولو أن القدامى اهتموا بأمر العروض اهتمامهم بالنحو واللغة والقرآن لوصلت إلينا عنهم أقوال مشابهة في سرقات الأخفش فيه.

نعود الآن لكتابي الأخفش في العروض اللذين ذكرناهما: كتاب العروض وكتاب القوافي، لنرى مدى صحة ما نظنه فيهما. فكتاب (العروض) مخطوط ويحتفظ

(١٩) أخبار النحويين ص ٧٠.

(٢٠) طبقات النحويين ص ١٦٦ (ترجمة ثعلب).

السيد عبد الأمير الورد بنسخة مصورة منه، فيه ذكر للخليل إحدى عشرة مرة نقل فيها رأي الخليل بالواسطة، كأن يقـول: حدثني من أثق بـه عن الخليل، أو غـير هذه العبارة مما يشير إلى أنه لم يشافه الخليل برأي من آرائه، كما لم يذكر فيه الخبب الذي يروي الجميع أن الأخفش تداركه على الخليل[٢١] ولا يفوتنا أن نذكر أن الدكتور المخزومي عرض لموضوع تدارك الأخفش للخبب على الخليل وأثبت عدم تداركه وأن الخليل قد عدّه في بحوره، بعد دراسة لدوائر الخليل العروضية[٢٢] لا مجال في هذا البحث لبسطها.

أما كتاب القوافي فهو مطبوع، وقد أحصيت فيه ذكر الخليل، فإذا هو عشرون مرة، وليس فيها مرة واحدة تشعر بأخذه مباشرة عن الخليل أيضاً، وإنما هي بالواسطة كذلك، كأن يقول: زعموا أنه قال، أو كان يقول، أو حدثني من أثق به عن الخليل. وذكر الخليل في الكتابين بهذا الشكل دليل قاطع نضيفه إلى أدلتنا السابقة على عَدَم أخذه عن الخليل ودراسته عليه حتى العروض الذي قال به بعض الباحثين المحدثين كما مر. فهو ـ كما يظهر في هذين الكتابين ـ آخذ آراء الخليل، إما من كتاب أو من أستاذ نقل له هذه الآراء مباشرة.

ومنذ عرفنا أن سيبويه هو الاستاذ الأكبر للأخفش، وعنه أخذ الأخفش النحو وعليه درس، وأنه الطريق إلى كتابه، كان لا بد أن نضع سيبويه نصب أعيننا ونحن نترصد آراء الأخفش وأقواله. ومنذ أن شككنا أن يكـون سيبويـه قد أودع لـدى الأخفش كتاباً في العروض أو إملاءات الخليل في العروض، كان لا بد لنا أيضاً أن نرجع إلى ما يتوفر تحت أيدينا مما قد أودع فعلاً وهو (الكتاب) لعل فيه بصيصاً يهدي ويقنع ويثبت التهمة التي وجهناها للأخفش، ويكون هو دليلاً على ما نتوقعه من وجود كتاب مستقل في العروض ادعاه الأخفش وضاع مؤلفه الحقيقي.

ومن حسنات المصادفات أن يكون سيبويه قد ضمن (كتابـه) الذي كـرسه للنحو والصرف، بابين: الأول يتحدث به عن (وجوه القوافي في الانشاد)، والثاني

(٢١) منهج الأخفش (الرسالة) ص ١٣٤.

(٢٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي (رسالة ماجستير) ص ١٨٨.

يتحدث به (عما يحتمله الشعر). وقد رجعت اليهما فتذكرت وأنا أقرأ ما كنت قد قرأته بالموضوع نفسه في كتاب (القوافي) للأخفش، وبعد مقارنة عاجلة اتضح أن مادة العروض في هذين البابين من كتاب سيبويه هي التي اعتمد عليها الأخفش في كتابه (القوافي) اعتماداً كلياً، إذ ينقل في بعض الأحيان الفكرة والشاهد، حتى انه يدرج الكلام بنصه دون إشارة.

وفي هذا ما يؤيد زعمنا أنه كان يمتلك الأوراق الأصلية التي تركها عنده سيبويه، خصوصاً أني وجدت سيبويه يقول في آخر (باب ما يحتمل الشعر) ما نصه: «وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأن هذا موضع جمل وسنبين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله»[٢٣]، فهذا الكتاب هو موضع جمل لا موضع عروض، وهو إنما يدرس هنا النحو لا ما يحتمل الشعر، وهو سيبين ذلك في كتاب آخر يكتبه فيما يستقبل، أي بعد هذا الكتاب. وهذا الذي ذكره إشارة لما سيكتب بالتفصيل، وهو لم يذكر موضوع ما يحتمل الشعر مرة أخرى في الكتاب كله، لأنه مدخر لكتاب آخر.

إذن كان هذا الكتاب بحوزة الأخفش أيضاً وقد تسلمه مع الكتاب الأول، وقد نسبه لنفسه وأخرجه للناس، ونقوله عن (كتاب) سيبويه في القافية والشعر تنير الطريق لنا أكثر في هذا الزعم وتقربه مما حدث فعلاً. ولا بد لنا لإثبات أنه أخذ عن كتاب سيبويه وأدخله في الأصل أن نورد بعض الأمثلة:

١ ـ يقول سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر) «وربما مدوا مثل مساجد ومنابر فيقولون مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام كما قال الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصيارف»

ثم يستطرد فيقول: «لأنهم قد يثقلونه في الوقف فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله (لنفسه مقنعاً)[٢٤]، وإنما حذفه في الوقف. قال رؤبة:

ضخم يحب الخلق الأضخما

(٢٣) الكتاب ج ١ ص ١٣.

(٢٤) إشارة إلى شاهد سابق مختوم بهذا والشاهد مثبت في ١/١٠ من الكتاب.

يروى بكسر الهمزة وفتحها. وقال بعضهم: الضِخَمّا بكسر الضاد»[٢٥].

ويقول الأخفش في (باب التقييد والاطلاق): «جعلوه كأحرف تزاد في الكلام مثل ما يلحق من الياء للمد مما لم يكن في الكلام، قال الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصيارف

فكما زيدت هذه الياء فكذلك بيت التثقيل... ثم قال:

ثمت جئت حية أصما ضخماً يحب الخلق الأضخما

وسمعت من العرب من يقول: الضخما يريد الضخم، فهذا أشد لأنه حرك الخاء وثقل الميم»[٢٦].

٢ ـ يقول سيبويه في (باب وجوه القوافي في الانشاد): «أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مدّ الصوت وذلك قوله (وهو امرؤ القيس):

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي»[٢٧]

ويقول الأخفش في (باب إجماع العرب في الانشاد واختلافها): «أما إذا أرادوا الحداء والغناء والترنم، فإن كلهم يتبع الروي المضموم واواً والمفتوح الفاً والمكسور ياء والساكن إذا كان مطلقاً ياء في الوقف والوصل، فيما ينون منه وما لا ينون. فمن ذلك قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي»[٢٨]

٣ ـ يقول سيبويه في (باب وجوه القوافي في الانشاد): «وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه.

---

(٢٥) الكتاب ج ١ ص ١١.
(٢٦) القوافي ص ٩١ ـ ٩٢.
(٢٧) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٨.
(٢٨) القوافي ص ١٠٤.

فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في الترنم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء. وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون... الخ»[٢٩].

ويقول الأخفش في (باب إجماع العرب في الانشاد واختلافها): «وإنما ألحقوا هذه الحروف التي يجري فيها الصوت إذا أرادوا الترنم، لأن الصوت لا يجري في غيرها. فلما أرادوا الترنم ألحقوا هذه الحروف التي يجري فيها الصوت. فأما إذا لم يريدوا الترنم: فأهل الحجاز يتركونه على حاله في الترنم ليفصلوا الشعر من غيره، وأما ناس كثير من تميم وقيس فإنهم إذا لم يريدوا الترنم جعلوا الذي يلحقون نوناً...»[٣٠].

٤ ـ يقول سيبويه في (باب وجوه القوافي في الانشاد): «واعلم أن الياءات والواوات اللواتي هنَّ لامات إذا كان ما قبلها حرف الروي فعل بها ما فعل بالياء والواو اللتين ألحقتا للمد في القوافي، لأنها تكون في المدة بمنزلة الملحقة ويكون ما قبلها روياً كما كان ما قبل تلك روياً، فلما ساوتها في هذه المنزلة ألحقت بها في هذه المنزلة الأخرى وذلك قولهم (لزهير):

وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

وكذلك يغزو لو كانت في قافية كنت حاذفها إن شئت...»[٣١].

ويقول الأخفش في (باب ما يكون روياً من الياء والواو والألف): «اعلم أن الياء والواو والألف إذا كن من الأصل، وكانت الياء والواو ساكنتين أو متحركتين جعلن روياً. وكذلك الزوائد إذا بنين مع الكلمة. أما اللواتي من الأصل فياء يرمي ويقضي وواو يغزو ويدعو وألف قضى ورمى. والزوائد اللاتي بنين مع الكلمة نحو ألف بشرى ومعزى... فكل هؤلاء يجعلن حرفاً للروي. وإن شئت لم يجعلن روياً، وشبهتهن بالياء والواو والألف اللاتي هن مدات... قال الشاعر:

---

(٢٩) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٩.

(٣٠) القوافي ص ١٠٥.

(٣١) الكتاب ج ٢ ص ٣٠٠.

ولأنت تفـري مـا خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفري»[٣٢]

٥ ـ يقول سيبويه في (باب وجوه القوافي في الانشاد) : «وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه . . . فإن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعـر جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء . سمعناهم يقولون (لجرير) :

أقلي اللوم عاذل والعتاب

ويقولون :

قد رابني حفص فحرك حفصا

يثبتون الألف لأنها كذلك في الكلام . . . »[٣٣] .

ويقول الأخفش في (باب ما لايكون روياً) : «اعلم أن الألف والياء والواو إذا كانتا مدتين وكن زوائد يتبعن ما قبلهن، ولم يكن لهن أصول في الكلام فإنهن لا يكن روياً أبداً . نحو قول الشاعر :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

وقوله :

قد رابني حفص فحدّثْ حفصا

واعلم أن كل ياء وواو وألف تحذف في الوقف فإنها لا تكون روياً أبداً . . . نحو قوله :

أقـلي اللوم عـاذل والعتـاب وقـولي إن أصبت لقد أصـاب

وإنما منعهن أن يكن روياً أنهن ليس لهن أصول في الكلام . وإنما هُنَّ مزيدات

---

(٣٢) القوافي ص ٦٩ .

(٣٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠ .

على ما قبلهن لتمام الشعر. وإنما زادوهن من بين الحروف لأن الشعر وضع للغناء والترنم. . . »[٣٤].

هذه الأمثلة من النقل المباشر وغير المباشر عن (الكتاب) كافية لإثبات قالتنا ان الأخفش استقى علمه في العروض من سيبويه لا من أحد سواه خصوصاً أنه ليس في أيدينا ما هو أقدم من كتاب سيبويه يمكن أن يكون مصدراً للأخفش. وإلا لوجدنا نقولاً أخرى عن كتب أخرى.

نخلص إلى أن الأخفش تلمذ في العروض لسيبويه لا للخليل وأنه تلمذ له في النحو واللغة كذلك. فسيبويه هو أستاذه المباشر وهو الطريق إلى الخليل أو بعبارة أخرى هو الحلقة المفقودة بين الخليل ـ مستنبط العروض ببحوره الستة عشر جميعاً ـ وبين الأخفش طريق الدارسين إلى هذا العروض.

ومهما يكن من أمر فإن المسألة تحتاج إلى بحث أعمق ودرس أوفى، خصوصاً بعد أن يرى كتاب الأخفش (العروض) النور، لنرى بوضوح مصادره ورواته وأسانيده. وليكون الحكم أقرب إلى الصواب[٣٥].

---

(٣٤) القوافي ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٣٥) صدر بعد كتابة هذا البحث بأكثر من سنة كتاب أستاذنا العلامة الدكتور مهدي المخزومي (عبقري من البصرة) وفيه من التفصيل ما لا غنى للباحث في هذا الموضوع عنه.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

١ ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه: للدكتورة خديجة الحديثي ط بغداد ١٩٦٥ م.

٢ ـ أخبار النحويين البصريين: للسيرافي تحقيق طه محمد الزيني ط ١ القاهرة ١٩٥٥ م.

٣ ـ إرشاد الأريب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي ط دار المأمون القاهرة ١٩٣٦م.

٤ ـ انباه الرواة للقفطي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط دار الكتب القاهرة ١٩٥٢ م.

٥ ـ بغية الوعاة للسيوطي ط ١ القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ.

٦ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي للدكتور مهدي المخزومي ط ١ مطبعة الزهراء بغداد ١٩٦٠ م.

٧ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط القاهرة ١٩٥٤ م.

٨ ـ عبقري من البصرة للدكتور مهدي المخزومي ط وزارة الإعلام ببغداد ١٩٧٢م.

٩ ـ الفهرست لابن النديم ط. القاهرة.

١٠ ـ القوافي للأخفش تحقيق عزة حسن ط ١ دمشق ١٩٧٠ م.

١١ ـ الكتاب لسيبويه ط ١ المطبعة الاميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.

١٢ ـ مجالس ثعلب لثعلب ط دار المعارف بمصر القاهرة ١٩٤٨ م.

١٣ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر ١٩٥٥ م.

١٤ ـ المزهر في علوم اللغة للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى ط ١ القاهرة.

١٥ - المقتبس (نور القبس من المقتبس)لليغموري تحقيق زلهايم ط فيسبادن١٩٦٤م.
١٦ ـ منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية لعبد الأمير الورد ـ رسالة ماجستير بغداد ١٩٧٠ م.
١٧ - نزهة الالباء للأنباري تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي بغداد ط ١ ١٩٥٩ م.

الباب الثاني

في

مصادر العربيّة

[٧]

كتاب متشابه القرآن
للكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ

[نشر في مجلة «دراسات للأجيال»، العدد (٤) من السنة الثانية، كانون الأول ١٩٨١م]

مفردات البحث:

١ ـ المؤلف.
٢ ـ آثاره.
٣ـ الكتب المؤلفة في متشابه القرآن.
٤ ـ نسبة الكتاب.
٥ ـ المخطوطة.
٦ ـ منهج التأليف.
٧ ـ البناء على تأسيس الكتاب.
٨ ـ نموذج محقق من النص.

المؤلف:

هو علي بن حمزة الكسائي،[1] ولد ونشأ في الكوفة وتلقى علومه فيها على يد أبي جعفر الرواسي ومعاذ الهراء؛ ثم قصد البصرة ليستزيد فيها علماً، فسمع من الخليل بن أحمد وأعجب به، وسأله عن مصدر علمه فقال له: بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فذهب إلى البوادي وشافه أعرابها وأنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة سوى ما حفظ، وعاد إلى البصرة، ووجد الخليل قد توفي وتصدر مجلسه يونس بن حبيب، فأخذ عنه، وناظره في مسائل أقرّ له يونس بها، فعاد إلى الكوفة للتدريس، فلم يطل مقامه بها، إذ تركها قاصداً بغداد فطاب له فيها المقام، فقد تصدّر للدرس واتّصل بالخلفاء فأكرموه وأحسنوا إليه، ودرس في بغداد كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش مقابل أجر.

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١١/٤١٢، ونزهة الألباء ٨٢ ـ ٨٣، ومعجم الأدباء ١٣/١٦٨، وغاية النهاية ١/٥٣٨، والنشر في القراءات ١/١٧٣، وتهذيب التهذيب ٧/٣١٤، وبغية الوعاة ٣٤٧.

كان الكسائي مقرئاً قبل توجهه إلى اللغة والنحو، فقد تلمذ في القراءة لحمزة، ثم استقلّ بقراءة خاصة، أصبحت من القراءات المشهورة، فكانت للكسائي حلقة يجلس فيها على كرسي، ويتلو القرآن من أوّله إلى آخره، والناس يسمعون ويضبطون عنه، ولعل كتابه«متشابه القرآن» الذي ندرسه الآن صدى من أصداء هذه العناية. فهو لم يتعلم العربية ـ كما يروى ـ إلّا على كبر، وممن تلمذ له في اللغة: الفراء، وعلي ابن المبارك الأحمر، وهشام بن معاوية، واللحياني، وابن الأعرابي، وغيرهم كثير من أئمة اللغة والرواية.

وفي بغداد حدثت بين الكسائي وغيره من البصريين مناظرات في المسائل اللغوية والنحوية، أشهرها التي كانت بينه وبين سيبويه (ت١٨٠ هـ)، حيث وضعت المسألة (الزنبورية) هذه ـ في تقديرنا ـ أساس الخلاف المدرسي بين البصرة والكوفة. توفي الكسائي في الريّ سنة ١٨٩ هـ.

* * *

آثاره:

ذكر ابن النديم في الفهرست من مؤلفات الكسائي:

١ ـ كتاب معاني القرآن.
٢ ـ كتاب مختصر النحو.
٣ ـ كتاب القراءات.
٤ ـ كتاب العدد.
٥ ـ كتاب النوادر الكبير.
٦ ـ كتاب النوادر الأوسط.
٧ ـ كتاب النوادر الأصغر.
٨ ـ كتاب مقطوع القرآن وموصوله.
٩ ـ كتاب اختلاف العدد. (لعله عين كتاب العدد المذكور ٤).
١٠ ـ كتاب الهجاء.

١١ ـ كتاب المصادر.
١٢ ـ كتاب أشعار المعاياة وطرائقها.
١٣ ـ كتاب الهاءات المكنّى بها في القرآن.
١٤ ـ كتاب الحروف[٢].

ولم يذكر «متشابه القرآن» بينها. إلّا إذا احتملنا أن يكون أحد كتبه في القرآن المذكورة هنا بعنوان آخر، ولعل أقربها موضوعاً إليه كتاب (الحروف)، لأن الكسائي يعبر عن الآيات المتشابهة في مخطوطتنا بالحروف، كما سيجيء بيان ذلك عند الحديث عن كتابه (متشابه القرآن).

كما لم يذكر السيوطي من آثاره في البغية غير ما ذكر ابن النديم[٣]. أما القفطي فقد ذكر اسماً لكتاب الكسائي في القراءات الذي ذكره ابن النديم وبعده السيوطي باسم كتاب القراءات مجملاً، فقد سمّاه القفطي كتاب «الآثار» في القراءات[٤]. ونستبعد أن يكون كتاباً ثانياً في الموضوع نفسه، على أن القفطي حين عدّد مؤلفات الكسائي في آخر ترجمته ذكر كتاب «القراءات» هكذا دون تسميته بكتاب «الآثار». وأضاف له كتاب (الحدود في النحو) لم يذكره ابن النديم في الفهرست ولا السيوطي[٥] في البغية.

* * *

الكتب المؤلفة في متشابه القرآن:

أدرج ابن النديم تحت هذا العنوان:

١ ـ كتاب محمود بن الحسن.
٢ ـ كتاب خلف بن هشام.

---

(٢) الفهرست: ٩٨.
(٣) بغية الوعاة (ط البابي الحلبي): ٢/١٦٤.
(٤) انباه الرواة: ٢/٢٥٧.
(٥) انباه الرواة: ٢/٢٧١.

٣ ـ كتاب القطيعي .
٤ ـ كتاب نافع .
٥ ـ كتاب حمزة .
٦ ـ كتاب علي بن القاسم الرشيدي .
٧ ـ كتاب جعفر بن حرب المعتزلي .
٨ ـ كتاب مقاتل بن سليمان .
٩ ـ كتاب أبي علي الجبائي .
١٠ ـ كتاب أبي الهذيل العلاّف[٦] .

ولم يذكر كتاب الكسائي أيضاً . ولا كتاب الخطيب الاسكافي (ت ٤٢٠ هـ)[٧] ويبدو من هذا المسرد للكتب المؤلفة في متشابه القرآن أنها لم تكن متحدة في مادتها، ولا متشابهة في موضوعها أو منهجها، وإن اتفقت في العنوان العام . ذلك أن من مؤلفي هذا الفن من يُعدّ من القرّاء كنافع وحمزة، ومنهم من يُعدّ من المتكلمين والفلاسفة كالمعتزلي والجبائي والعلاف، ومنهم من لا يُعد مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، فلعلهم تناولوا الموضوع من جانب ثالث غير القراءة والكلام .

وفي الفهرس الذي في آخر انباه الرواة، المصنوع للكتب التي ورد ذكرها في متنه، لم نجد سوى :

١ ـ المتشابه في علم القرآن للرماني .
٢ ـ المتشابه في القرآن للرضي .
٣ ـ متشابه القرآن لأبي البقاء[٨] .

وليس بينها أيضاً كتاب للكسائي بهذا العنوان كما لم يذكر كتاب الخطيب الاسكافي ولعلّ هذه الكتب الثلاثة موضوعة لبحث فكرة التشابه وأمثلتها في آيات

---

(٦) الفهرست : ٥٥ .

(٧) طبع بعنوان (درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز) برواية أبي الفرج الأردستاني، من منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٧٣م .

(٨) انباه الرواة : ٢/١١٧، ٢٩٥، ٣/١١٥ .

القرآن الكريم بما يشبه عمل المفسرين، بقرينة لفظة (علم) الواردة في عنوان كتاب الرمّاني، وقرينة تخصُّص المؤلفين في التأليف في تفسير القرآن ومعانيه وغريبه، على أنها جميعاً لا تبعد كثيراً عن موضوع مخطوطة الكسائي.

بعد هذا الوقوف على أهم فهارس الكتب القديمة ومصادر الترجمة المعروفة، نعود إلى كتاب الخطيب الاسكافي (ت ٤٢٠) المؤلَّف في هذا الفن، وهو كتاب كبير بالقياس إلى كتاب الكسائي، ملأه المؤلف بالتعليق والشرح، وافترضنا أن نجد فيه إشارة إلى الكتب السابقة في هذا الموضوع، غير أن الخطيب الإسكافي لم يشر في خطبة الكتاب إلى كتاب سابق بعينه، وإنما وردت عبارة «كتب المتقدمين والمتأخرين» وهو في صدد بيان فضل كتابه على تلك الكتب السابقة[٩]. وهي عبارة مجملة لا تُخصِّصُ كتاباً معيّناً.

وكانت آخر المحطّات في هذه الرحلة بين المصادر للوقوف على كتب متشابه القرآن هي كتاب «الاتقان في علوم القرآن» للسيوطي، وعلى الرغم من أن السيوطي لم يذكر كتاب الكسائي ضمن ترجمته له في «بغية الوعاة» كما مرّ. إلاّ أننا احتملنا الذكر في الاتقان لأن الأخير ألف للكلام على علوم القرآن والتأليف فيها. وهذا ما كان، فقد بدأ السيوطي في النوع الثالث والستين، الذي عقده للحديث عن «الآيات المتشابهات» بذكر الكتب المؤلفة في هذا الموضوع فقال:

«أفرده بالتصنيف خلق، أولهم فيما أحسب الكسائي، ونظمه السخاوي، وألّف في توجيهه الكرماني كتابه: البرهان في متشابه القرآن، وأحسن منه درة التنزيل وغرة التأويل لأبي عبد الله الرازي، وأحسن من هذا: ملاك التأويل لأبي جعفر بن الزّبير ولم أقف عليه، وللقاضي بدر الدين بن جماعة في ذلك كتاب لطيف سمّاه كشف المعاني عن متشابه المثاني، وفي كتاب: أسرار التنزيل المسمى: قطف الأزهار في كشف الأسرار من ذلك الجمّ الغفير»[١٠].

---

(٩) درة التنزيل: ٨.

(١٠) الاتقان في علوم القرآن: ٢/١٩٤.

هذا ما ذكره السيوطي في (الاتقان) من كتب المتشابه، وبضمنها ـ لأول مرة ـ كتاب الكسائي، الذي يبدو أنه استقبل بإعجاب العلماء والمشتغلين بالقرآن فقد تصدى له السَّخاوي فنظمه شعراً، كما تصدى له الكرماني بالتوجيه والتعليق بعد أن وجده خالياً من كل شرح مقتصراً على إيراد الآيات المتشابهة فوضع كتابه «البرهان». إذن لم يكن كتاب الكسائي مجهولاً بين الدارسين، ولا معروفاً متروكاً أيضاً، وإن أثنى السيوطي على كتاب الخطيب الاسكافي أبي عبد الله الرازي، وعلى كتاب ابن الزبير وعلى كتاب القاضي بدر الدين.

* * *

نسبة الكتاب:

لم يذكر الكتاب منسوباً إلى الكسائي سوى السيوطي (ت ٩١١ هـ) في الاتقان، وعلى الرغم من تأخر هذا فإن عدم ذكر الكتاب في الفهارس القديمة وكتب التراجم، لا ينفي نسبته إلى الكسائي نفياً قاطعاً، وإن بذر الشك فيها. غير أن العودة بالذاكرة إلى كتابه الآخر «ما تلحن فيه العوام»[١١]، الذي أُثير الشك حوله أيضاً لعدم ذكره في المصادر القديمة[١٢]، تقفنا أمام ظاهرة ليست نادرة في نسبة مؤلفات الأقدمين اليهم. فلو تجاوزنا الكسائي إلى غيره من المؤلفين لوجدنا إهمال المصادر القديمة للنص على النسبة شائعاً. وليس كتاب (الحروف) للنضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ)، أو كتاب (الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها) لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) هما الوحيدان اللذان يمثلان هذا السهو، فهناك الكثير غيرهما. فقد أثبت البحث العلمي المتوغل في دراسة هذه الكتب أنها صحيحة النسبة إلى مؤلفيها[١٣].

وإذا استطاع البحث أن يصحح نسبة عدد من الكتب إلى مؤلفيها من خلال

---

(١١) طبع أول مرة بتحقيق المستشرق بروكلمان في برسلاو. ثم أعيد طبعه بتحقيق عبد العزيز الميمني بالمطبعة السلفية بمصر ١٣٤٤ هـ.

(١٢) ما تلحن فيه العوام: ٢٢ والمعجم العربي: ١/٩٨.

(١٣) الدراسات اللغوية عند العرب: ١٧٣، ١٩٣.

دراسة مادة الكتاب والتعرف على منهج المؤلف ومصادره وشيوخه وشواهده مما ينير درب الباحث للوصول إلى النسبة، فإن مثل هذه المادة غير موجود في كتاب (المتشابه) للكسائي. فقد جرده الكسائي من كل شرح أو تعليق أو استشهاد، فماذا ندرس لنتعرف على المؤلف؟ اللهمّ إلاّ أن تكون قرينة القرآن واهتمام الكسائي بدراسته وقراءته وتفسيره واعرابه وعدده، هي مما يساعد على تصحيح النسبة الواردة في الصفحة الأولى من الكتاب وكتاب الاتقان للسيوطي.

على أننا يجب أن نفرق بين نوعين من الكتب المنسوبة إلى مؤلفين من صفحة العنوان دون أن يعضد ذلك سند قديم، فمن هذه الكتب ما نستطيع معه الجزم بأن النسبة خطأ؛ وأنها من وهم الناسخ أو إضافة المتأخرين، وذلك بما نعثر عليه مما يفند هذه النسبة من سند تاريخي أو علمي. ومنها ما لا نجد ما نعاً يمنع من هذه النسبة وإن لم يتوفر الدليل القاطع عليها ككتاب «متشابه القرآن» للكسائي هذا، على الرغم من التصريح بنسبته إلى الكسائي لدى السيوطي[١٤].

* * *

مخطوطة الكتاب:

احتفظت مكتبة (جستربيتي) بدبلن بنسخة الكتاب الوحيدة، ضمن مجموع فريد يحوي أربعة كتب قرآنية، يعود تاريخ نسخها إلى القرن السابع الهجري، على ما ذكر الاستاذ كوركيس عواد في مقالته «ذخائر التراث العربي في مكتبة جستربيتي - دبلن» التي نشرها في مجلة (المورد) الفصلية[١٥]. مضمناً مقالته ترجمة ما اختاره من أسماء المخطوطات العربية التي احتواها الفهرس الذي وضعه المستشرق المعروف (آربري) باللغة الانكليزية لمحتويات المكتبة، متنقلاً في اختياره بين كتب الفقه والتاريخ والتفسير واللغة، ومن جملة ما ذكره من مجاميع اللغة هذا المجموع الذي أشرنا إليه، ورقمه في المكتبة (٣١٦٥)، وكتب (المجموع) الأربعة هي:

---

(١٤) الاتقان: ٢/١٩٤.

(١٥) مجلة (المورد) - العدد المزدوج ١، ٢م/١٥٣.

١ ـ كتاب «متشابه القرآن» لعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ). وهو هذا الذي ندرسه الآن.

٢ ـ كتاب «مستخرج من كتاب الهاءات» لأبي بكر بن الانباري (ت ٣٢٨ هـ) وقد حققته نوار محمد حسن آل ياسين ونشر في مجلة (البلاغ)، ثم استُل منها عام ١٩٧٨ م.

٣ ـ كتاب «أجزاء ثلاثمائة وستين» لعمرو بن عبيد، ألفه لأبي جعفر المنصور وبطلب منه.

٤ ـ كتاب «عدد آي القرآن» مجهول المؤلف، وقد أخطأ المترجم في ترجمة العنوان، فسمّاه في مقالته المشار إليها «أضداد آي القرآن». وبحكم عملي في رسالة الماجستير عن «الأضداد في اللغة» آنذاك، وضرورة الاطلاع على الكتاب الأخير، أسرعت إلى الطلب من المكتبة بتصوير المجموع وإرساله إليّ، وهكذا كان، وانكشف الوهم في هذا الكتاب، ورجحت في حينه أن يكون لأبي عبيد القاسم بن سلام[١٦]، معتمداً على بعض المصادر القديمة التي أولت لاحصاء الكتب عناية كبيرة[١٧].

وتشمل مخطوطة كتاب (المتشابه) ست عشرة ورقة، أو على وجه الدقة: ثلاثين صفحة، فالورقتان الأولى والأخيرة لا تحويان سوى صفحة واحدة. حجم كل صفحة ١١,٥ سم × ٨ سم، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً، في كل سطر حوالي إحدى عشرة كلمة، واضح الخط جيد الشكل، لا يخلو من مواطن طمست فيها الكتابة بفعل القِدم[١٨].

منهج التأليف:

يقوم الكتاب على جمع ما تشابه من آيات القرآن الكريم لفظاً ومعنى، وتبويبه، وإدراج هذه المتشابهات في فصول، مرتبة فيها السور بحسب ترتيبها في القرآن، وهذا يمثل أيضاً الغرض من وضع هذا الكتاب، إذ يمكن أن نستشف منه أن الكسائي كان

(١٦) الأضداد في اللغة: ٥٠٣.

(١٧) الفهرست (طهران): ٧٨، وانباه الرواة: ٣/٢٢.

(١٨) متشابه القرآن: ورقة ٢/ب مثلاً.

يريد أن يضع بين أيدي الدارسين والمتعلمين كتاباً يسهل عليهم حفظ القرآن والرجوع إلى آياته بدون عناء، فهو ـ إضافة إلى قيمته العلمية المحضة ـ بمثابة المعجم المفهرس لآيات القرآن. تظهر فيه براعة الكسائي وطول باعه في القرآن، وسيطرته الكاملة على الموضوع، وكيف لا وهو صاحب قراءة سبعية مشهورة.

فعقد الفصل الأول لـ (ما كان حرف ليس في القرآن غيره) أدرج فيه الآيات التي لا مثيل لها لفظاً ومعنى في القرآن، وإنما كل آية فيه جاءت وحدها في القرآن هكذا في اللفظ والمعنى[19]. ورتب الآيات في هذا الفصل بحسب السّور والسّور بحسب ورودها في القرآن. فيبدأ بآيات سورة البقرة ثم بآيات سورة آل عمران وهكذا حتى يأتي إلى آخر سورة في القرآن إن كان فيها من الآيات ما يحتاج إليه، وهذا هو دأبه ومنهجه في كل فصل من فصول الكتاب، أعني أنه التزم بتسلسل السور في القرآن في إيراد الآيات.

وكنا نفترض على هذا الأساس، أن يورد آيات كل سورة بحسب تسلسلها في السورة، إلاّ أنه لم يلتزم ذلك في كثير جداً من الآيات، فقدّم في السورة ما حقُّه أن يتأخر، وأخّر ما حقُّه أن يتقدم، فلم تجىء الآيات منسقة بنسقها في القرآن الكريم. ولو اقتصر ذلك على الفصول التي يتحرى فيها الآيات المتشابهة في كل القرآن، اكان له من هذه الناحية عذر واضح. إلاّ أن هذا الاضطراب في تقديم الآيات وتأخيرها حاصل حتى في الفصل الأول الذي ليس فيه سوى الآيات التي لم تماثل آيات أُخرى في القرآن، فلا ضرورة إذن لعدم (الالتزام بالتسلسل القرآني) وفي النموذج المحقق من نص الكتاب في آخر هذه الدراسة ما يقفنا بدقة على أمثلة كافية من ذلك.

ويضع الفصل الثاني لـ (ما كان في القرآن حرفين ليس فيه غيرهما) وهو الخاص بالآيات التي لكل واحدة منها شبيه آخر ليس أكثر، أي ان المعنى موجود في آيتين في القرآن ليس أكثر، يقول مثلاً في أول الفصل:

«إنّ الله غفور حليم، حرفان، حرف في البقرة: ﴿**فاحذروه واعلموا أنّ الله**

(١٩) متشابه القرآن: الورقة ٢/ب.

غفور حليم﴾ وحرف في آل عمران: **﴿ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حليم﴾**. فمن كان منكم مريضاً، حرفان، حرف في البقرة: **﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدّة﴾** وفيها: **﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه﴾**... الخ[٢٠].

وهكذا المنهج في إيراد الآيات المتشابهة في (ما كان في القرآن على ثلاثة أحرف) أو أربعة، أو خمسة، إلى أن يصل إلى الفصل المعقود لـ (ما كان في القرآن على عشرين حرفاً) وهو الخاص بالآيات التي ورد معناها ولفظها متشابهاً عشرين مرة في القرآن[٢١].

والكتابُ بعدُ خالٍ من الشروح والتعليقات والشواهد وكل ما يتصل بالاضافة والتفسير. وكأن العمل في هذا الكتاب واضح ومنهجه يعبر عن نفسه بنفسه، فلا يُحتاج إلى مثل هذه الشروح والتعليقات. سوى ما كان يكسع به بعض الآيات من تعليق موجز يريد به التفريق بين آيتين متشابهتين، من مثل قوله وهو يورد آيات سورة البقرة في الفصل الأول من الكتاب: «وفيها: **﴿ومن كان مريضاً﴾** ليس فيها منكم». فعبارة «ليس فيها منكم» تعليق ضروري جاء به الكسائي ليفرق بين هذه الآية وآية أخرى مشابهة لها فيها (منكم) زيادة على هذه، أي **﴿ومن كان منكم مريضاً﴾**[٢٢]. وتكرر مثل هذا التعليق (المفرِّق) إذا صحّ التعبير، في مواضع كثيرة.

* * *

البناء على تأسيس الكتاب:

إن الأساس الذي ثبّته الكسائي في هذا الكتاب يقوم على ركنين، هما:

١ ـ ركن علمي يهدف إلى وضع هذه المعلومات القرآنية بين أيدي الدارسين.

٢ ـ ركن تعليمي يهدف إلى تيسير الوقوف على الآيات ونشر قراءة القرآن.

ولو شئنا أن نستخلص من كلا الركنين هدفاً كان يهدف إليه المؤلف من وراء

(٢٠) المخطوطة: الورقة ٥/ب، أ.

(٢١) المخطوطة: الورقة ١٥/أ، ١٦/ب.

(٢٢) المخطوطة: الورقة ٢/أ، وانظر أيضاً: الورقة ٣/أ.

وضعه الكتاب لوجدنا أنه الرغبة الصادقة في إشاعة الرجوع إلى القرآن بما يقدمه للناس من وسيلة تيسير.

فإذا كان كذلك، فما أحرانا أن نفيد من هذه المحاولة القديمة الرصينة، الصادرة من رجل نذر حياته للقرآن، وذلك أن نبني على أساسها ما يشيع الرجوع إلى القرآن وييسّر قراءته والوقوف عليه، وذلك بالنظر إلى جملة من الأمور، لعل أكثرها إلحاحاً اليوم هو (الرسم) الذي أصبح عائقاً مهماً أمام قراءة جمهرة كبيرة من الناس للقرآن، وصار شكوى كثير منهم، ذلك أنّهم لم يتعوّدوه ولم يألفوه، وإذا قرؤوا بعض القرآن في كتاب مدرسي أو غير مدرسي قرؤوه بالرسم المتعارف عليه اليوم، فإذا عادوا للمصحف عاد رسمه غريباً.

فحبذا لو استلهمنا محاولات أسلافنا الجادة بدءاً بنقط أبي الأسود الدؤلي مروراً بنقط نصر بن عاصم وشكل الخليل بن أحمد الفراهيدي وانتهاءً بكتاب الكسائي لتطوير الرسم القرآني، والأخذ بأيدي الأجيال الناهضة للرجوع إلى كتابها المقدس.

* * *

نموذج محقق من نص الكتاب:

أورد هنا، إكمالاً للصورة التي نرسمها لكتاب الكسائي ـ وقد أكملت تحقيقه ـ نموذجاً من نص الكتاب يبدأ بأول المجموع، ويشمل مقدمة ناسخ المجموع وجزءاً من الفصل الأول من كتاب (متشابه القرآن).

واقتصر عملي في تحقيق هذه القطعة وسائر الكتاب على ضبط الآيات بالشكل، وتصحيح الخطأ في نص الآية، وتثبيت رقم الآية، والاشارة إلى السقط والوهم في الهامش.

(عنوان المجموع)

كتاب فيه اختلاف المتشابه من الكتاب العزيز ومرسوم المصحف وتفصيل آياته وعدّه وعد حروفه ومنازله وغير ذلك.

(مقدمة ناسخ المجموع)

(١ / ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه المنتجبين، وعلى أزواجه المطهرات أمهات المؤمنين، وغفر الله لي ولجميع المسلمين.

أما بعد، فإني استعنت بالله واجتهدتُ في جميع [٢٣] هذا الكتاب، وضمّنته ما ألفْتُ[٢٤] من الكتب الدّالة على متشابه آيات القرآن المجيد وحروفه وعدد سوره وآياته وأجزائه وكلماته، وجمعتُ فيه كلّ ما[٢٥] يحتاج إلى معرفته من ذلك، وقد اشتمل هذا الكتاب على الأبواب المبينة فيه، ومن الله تعالى أستمدّ المعونة وإياه أسأل[٢٦] العفوَ والمغفرة، وبمحمدٍ صلى الله عليه أرجوه الشفاعة في غفران الذنوب والخطايا، والله الموفق للصّواب.

* * *

متشابه القرآن عن علي بن حمزة الكسائي

(المتوفى سنة ١٨٩ هـ)

(ما كان حرفٌ ليس في القرآن غيره)

سورة البقرة:

﴿يا أيُّها الناسُ اعبدوا ربّكم﴾: ٢١.

وفيها: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾: ٢٣.

وفيها: ﴿وادعوا شهداءكم من دون الله﴾: ٢٣.

---

(٢٣) كذا في الأصل، ولعلها: جُمِع.

(٢٤) كذا في الأصل، ولعلها أُلِّفَ.

(٢٥) في الأصل: كلما. والصواب ما أثبتناه.

(٢٦) في الأصل: أسل. والصواب ما أثبتناه.

وفيها: ﴿أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾: ٣٤.

وفيها: ﴿يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما﴾: ٣٥.

وفيها: ﴿وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً﴾: ٥٨.

وفيها: ﴿فبدّل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم﴾: ٥٩.

وفيها: ﴿فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون﴾: ٥٩.

وفيها: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً﴾: ٦٠.

وفيها: ﴿ويقتلون النبيين بغير الحق﴾: ٦١.

وفيها: ﴿والنصارى والصابئين﴾: ٦٢.

وفيها: ﴿لن تمسّنا النار إلا أياماً معدودة﴾: ٨٠.

وفيها: ﴿فلا يُخفّف[1] عنهم العذاب ولا هم ينصرون﴾: ٨٦. (٢/أ).

وفيها: ﴿ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم (إنك)[2] أنت العزيز الحكيم﴾: ١٢٩.

وفيها: ﴿بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من وليّ ولا نصير﴾: ١٢٠.

وفيها: ﴿وما أُهل به لغير الله﴾: ١٧٣.

وفيها: ﴿إلا الذين تابوا وأصلحوا وبيّنوا﴾: ١٦٠.

وفيها: ﴿فمن شَهِدَ منكم الشّهر فليصُمْه﴾: ١٨٥.

وفيها: ﴿ومن كان مريضاً﴾: ١٨٥. ليس فيها منكم.

وفيها: ﴿إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا﴾: ٢١٨.

وفيها: ﴿ويُكفّر عنكم من سيّئاتكم﴾: ٢٧١.

وفيها: ﴿وظلّلنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المنّ والسلوى﴾: ٥٧.

---

(١) في الأصل: لا يخفف. والصواب ما أثبتناه.

(٢) سقطت من الأصل. والصواب إثباتها.

وفي سورة آل عمران:

﴿قل أؤنبئكم[٣] بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم﴾: ١٦.

وفيها: ﴿قالت (ربِّ)[٤] أنّى يكون لي ولد﴾: ٤٧.

وفيها: ﴿ويقتلون النّبيين بغير حق﴾: ٢١.

وفيها: ﴿إنّ الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم﴾: ٥١.

وفيها: ﴿فلا تكن من الممترين﴾: ٦٠.

وفيها: ﴿حنيفاً مسلماً وما كان[٥] من المشركين﴾: ٦٨.

وفيها: ﴿إن الهدى هدى الله﴾: ٧٤.

وفيها: ﴿ولكن أنفسهم يظلمون﴾: ١١٧. ليس فيها كانوا.

وفيها: ﴿ونعم أجر العاملين﴾: ١٣٦.

وفيها: ﴿إذ بعثَ فيهم رسولاً من أنفسهم﴾: ١٦٤.

وفيها: ﴿ثم مأواهم جهنّم وبئس المهاد﴾: ١٩٧.

وفي سورة النساء:

﴿والله عليم حليم، تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله﴾: ١٣.

وفيها: ﴿يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزّلنا﴾: ٤٧.

وفيها: ﴿إنّ الله كان عزيزاً حكيماً﴾: ٥٦.

وفيها: ﴿إنّ الله نِعِمّا يعظكم به إن الله: ﴾٥٨.

وفيها: ﴿إن الله (كان)[٦] سميعاً بصيراً﴾: ٥٨.

وفيها: ﴿كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله﴾: ١٣٥.

وفيها: ﴿إلاّ الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله﴾[٧]١٤٦. ليس فيها من بعد ذلك.

---

(٣) في الأصل: هل ننبئكم. وصواب الآية ما أثبتناه.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) لفظة (كان) مكررة في الأصل.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) في الأصل: واعتصموا لله.

وفيها: ﴿أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾: ١٦٢.

* * *

وفي سورة المائدة:

﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين (لله)[٨] شهداء بالقسط﴾: ٨.

وفيها: ﴿ليفْتَدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم﴾: ٣٦.

وفيها: ﴿يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء والله على كل شيء قدير﴾: ٤٠.

وفيها: ﴿يحرّفون الكلم من بعد مواضعه﴾: ٤١.

وفيها: ﴿يا أيها الرسول لا يحزنك﴾: ٤١. (٢/ب).

وفيها: ﴿ولا تتبع أهواءهم عمّا جاءك من الحق﴾: ٤٨.

وفيها: ﴿قل هل أُنبئكم بشرٍّ من ذلك مثوبةً عند الله﴾: ٦٠.

وفيها: ﴿والصابئون والنصارى﴾: ٦٩.

وفيها: ﴿فإن تولّيتم فاعلموا أنّما على رسولنا البلاغ المبين﴾: ٩٢.

وفيها: ﴿فقال[٩] الذين كفروا منهم إنْ هذا إلاّ سحرٌ مبين﴾: ١١٠.

وفيها: ﴿وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا (بي)[١٠] وبرسولي﴾: ١١١.

وفيها: ﴿واشهد بأننا مسلمون﴾: ١١١.

وفي سورة الأنعام:

﴿قل سيروا في الأرض ثم انظروا﴾: ١١.

وفيها: ﴿ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذّب بآياته إنه لا يفلح الظالمون﴾: ٢١.

---

(٨) ساقطة من الأصل.

(٩) في الأصل: قال.

(١٠) ساقطة من الأصل.

ـ المصادر والمراجع ـ

١ ـ الاتقان في علوم القرآن ـ السيوطي ـ ط ٣ مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١م.

٢ ـ الأضداد في اللغة ـ محمد حسين آل ياسين ـ مطبعة المعارف ببغداد ١٩٧٤ م.

٣ ـ انباه الرواة ـ القفطي ـ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ـ دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م.

٤ ـ بغية الوعاة ـ السيوطي ـ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ـ ط البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٦٤ م.

٥ ـ تاريخ بغداد ـ الخطيب البغدادي ـ ط بالتصوير ـ دار الكتاب العربي ببيروت.

٦ ـ تهذيب التهذيب ـ ابن حجر العسقلاني ـ حيدر آباد الدكن ١٣٢٥ هـ.

٧ ـ الدراسات اللغوية عند العرب ـ محمد حسين آل ياسين ـ دار مكتبة الحياة ببيروت ١٩٨٠.

٨ ـ درة التنزيل وغرة التأويل ـ الخطيب الاسكافي ـ برواية ابن أبي الفرج الاردستاني ـ بيروت ١٩٧٣ م.

٩ ـ غاية النهاية في طبقات القراء ـ ابن الجزري ـ تحقيق برجشتراسر ـ القاهرة ١٩٣٣ م.

١٠ ـ الفهرست ـ ابن النديم ـ تحقيق رضا تجدد ـ طهران ١٩٧١ م.

١١ ـ القرآن الكريم.

١٢ ـ ما تلحن فيه العوام ـ الكسائي ـ تحقيق عبد العزيز الميمني ـ المطبعة السلفية ١٣٤٤ هـ.

١٣ ـ متشابه القرآن ـ الكسائي ـ مخطوط مكتبة جستر بيتي بدبلن (صورة مصورة).

١٤ ـ المرشد إلى آيات القرآن الكريم وكلماته ـ محمد فارس بركات ـ دمشق١٩٥٧م

١٥ ـ معجم الأدباء ـ ياقوت الحموي ـ ط البابي الحلبي ـ القاهرة١٩٣٦ م.

١٦ ـ معجم ألفاظ القرآن الكريم ـ مجمع اللغة العربية في القاهرة ط ٢ ـ ١٩٧٠ م.
١٧ ـ المعجم العربي ـ الدكتور حسين نصار ـ ط ٢ ـ دار مصر للطباعة بالقاهرة ١٩٦٨ م.
١٨ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الكتب المصرية ١٣٦٤ هـ.
١٩ ـ المورد ـ مجلة فصلية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام ـ المجلد الأول ـ بغداد ١٩٧١ م.
٢٠ ـ نزهة الالباء ـ أبو البركات الانباري ـ تحقيق د. إبراهيم السامرائي ـ بغداد ١٩٥٩ م.
٢١ ـ النشر في القراءات العشر ـ ابن الجزري ـ تحقيق علي محمد الضباع ـ المطبعة التجارية الكبرى ـ القاهرة د. ت.

[٨]

كتاب (التبيان) للطوسي
المتوفى سنة ٤٦٠ هـ

[نشر في مجلة «كلية الآداب»، العدد الأول، المجلد (٣٣)، تشرين الثاني ١٩٨٢م].

خطة البحث:

بدأت بترجمة مختصرة لحياة الشيخ الطوسي واضع هذا الكتاب ليتسنى لنا فهم آرائه في ضوء حياته الفكرية والعلمية، وتتضح لنا معالم طريق دراسة نتاجه أكثر مما لو كان مجهول النشأة والحياة، فأشرت إلى حياته ببغداد وحياته بعد الهجرة إلى النجف ووفاته. ثم عرجت على الكتاب أذكر طبعاته وتلخيصاته وتقاريضه ولكن بإيجاز واختصار قدر المستطاع. ثم انتهيت إلى دراسة منهجه في كتابة هذا التفسير، فبدأت بالمقدمة واقتطفت جزءاً من كلامه في سبب تأليفه هذا الكتاب. ثم استعراض سريع للفصلين اللذين تحويهما المقدمة، فدراسة لمنهجه العام في الكتاب وذكر أهم خطوط هذا المنهج وأوضح معالمه، فإذا بهذا البحث عصارة كل ذاك.

المؤلِّف: الشيخ الطوسي

لا بد لنا قبل البدء بدراسة (كتاب) الشيخ الطوسي ومنهجه في تفسيره، وأسلوبه في بحثه أن نلم إلمامةً موجزة بحياته نفسها.

حياته في بغداد:

ولد الطوسي في مدينة (طوس) في إيران في شهر رمضان سنة ٣٨٥ هـ وهاجر إلى العراق فوطىء بغداد سنة ٤٠٨ هـ أي انه كان ابن ثلاثة وعشرين عاماً، فلازم الشيخ المفيد ـ الذي كان إذ ذاك فقيه المسلمين ومرجعهم ـ ملازمة الظل ودرس عليه واستفاد منه كثيراً، وبعد وفاة الشيخ المفيد انتقلت تلك الزعامة الدينية لأجلّ تلاميذه وأعلمهم السيد المرتضى فقصد أبو جعفر الطوسي درسه وحلقته فعني به المرتضى وبالغ في توجيهه وتلقينه، واهتم به أكثر من سائر تلاميذه وبقي ملازماً له طيلة ثلاث وعشرين سنة، وبعد وفاة السيد الشريف المرتضى استقل الشيخ الطوسي بالإمامة والزعامة. وأصبحت داره في الكرخ مأوى الأئمة ومقصد الوفاد وبلغ عدد

تلاميذه ثلاثمائة من مجتهدي الشيعة ومن غيرهم عدد لا يحصى. وقد اعترف كل فرد من هؤلاء بعظمته ونبوغه، وكبر شخصيته وتقدمه على من سواه، وبلغ الأمر من الاعتناء به والإكبار له أن جعل له الخليفة العباسي آنذاك ـ وهو عبدالله القائم بأمر الله ـ كرسي الكلام والإفادة، وقد كان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدر كبيران، إذ لم يسمحوا به إلا لمن برز في علومه وتفوق على أقرانه ولم يكن في بغداد يومذاك من يفوقه قدراً أو يفضل عليه علماً فكان هو المتعين لذلك الشرف.

في النجف:

وما أن استتب الأمر بالشيخ الطوسي في بغداد حتى دخلها (طغرل بك) أول ملوك السلاجقة، فثارت الفتن واضطربت الأوضاع وكثرت القلاقل وانتشرت الفوضى، فقد دخل السلاجقة بغداد ناقمين؛ حاقدين على البويهيين وحكمهم القائم فأحرقوا المكتبة التي أنشأها أبو نصر سابور وزير بهاء الدولة البويهي وكانت من أكبر المكتبات وأعظمها شأناً وأهمها كتباً، ثم عرّجوا على بيت الشيخ الطوسي فأحرقوا كتبه وأتلفوا دفاتره وحطموا كرسيه الذي كان يجلس عليه للتدريس.

كل هذه الأعمال والظروف اضطرت الطوسي للهجرة، فغادر بغداد متوجهاً إلى النجف فنزلها وجعل منها مركزاً للعلم وجامعة كبرى لتدريس الفقه، فأخذت تشد إليها الرحال وتعلق بها الآمال، وأصبحت مهبط رجال العلم ومهوى أفئدتهم، وكان الفضل في ذلك للشيخ الطوسي نفسه فقد بث في أعلام مدرسته الروح العلمية، وغرس في قلوبهم بذور المعارف الإلهية، فشمروا للعلم عن سواعدهم عاكفين على دروسهم غائصين على أسرار معارفهم، حتى تخرج فيها في عهده وفي القرون التالية آلاف مؤلفة من أساطين الدين وأعاظم الفقهاء وكبار الفلاسفة ونوابغ المتكلمين، وكلهم يعترف بأن الفضل للمؤسس الأول الشيخ الطوسي ويفتخر بأنه خريج جامعته وتلميذ مدرسته وأن اليد الأولى التي بنت صرح النجف العلمي كانت يد الطوسي.

وفاته :

وقد بقي الشيخ الطوسي في النجف بعد هجرته إليها مدة اثنتي عشرة سنة مشغولاً بالتدريس والتأليف والهداية والإرشاد وكل ما تتطلبه الزعامة والمرجعية من شؤون حتى توفي ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ٤٦٠ هـ عن خمس وسبعين سنة من العمر. مخلفاً ذلك التراث الضخم المتمثل بتآليفه ومصنفاته وكتبه التي درستها الأجيال العلمية وما زالت تدرسها في كل مجالات العلم وفنونه، فمنها بالفقه ومنها بالأصول وقسم في التفسير وعلوم الحديث، وأهمها كتاب (التبيان في تفسير القرآن) وهو موضوع البحث. وقسم آخر بالفلسفة وعلم الكلام إلى آخر قائمة العلوم والمعارف الاسلامية.

دفن في داره التي تحولت بعده مسجداً في موضعها، وذلك حسب وصيته التي وصى بها قبل وفاته وأصبح هذا المسجد مزاراً يؤمه الناس ويقصدونه، كما أصبح مكاناً لانعقاد حلقات الدرس والتحصيل، يتعاقب عليه الأساتذة الكبار واحداً بعد واحد حتى وقت متأخر من السنين. ثم اقتصر فيه على الصلاة. (ومسجد الطوسي) الآن من أشهر مساجد النجف، وخصوصاً بعد ترميمه وإصلاحه، وتأسيس مكتبة عامة فيه آخذة بالنمو السريع والازدهار[1].

الكتاب

١ ـ طبعاته :

طبع (التبيان في تفسير القرآن) طبعتين الأولى في مدينة (قم) في إيران بمجلدين كبيرين كل مجلد منهما يقع في تسعمائة صفحة تقريباً وذلك بين سنة ١٣٦٠ ـ ١٣٦٥، ورغم الجهود التي بذلت في تصحيحه ونشره فقد جاء حافلاً بالأغلاط المطبعية والإملائية ولذلك عمدت (مكتبة الأمين) في النجف إلى طبعه ثانية فجاء خالياً من

(١) اعتمدنا في ترجمة الطوسي على عدد من كتب التراجم، منها: خطط الشام، ج ٦. ومعجم البلدان، ج ٤. والمنتظم، ج ٨. والوفيات، ج ٥.

الأخطاء التي وقعت في طبعته الأولى ومرتباً ترتيباً جديداً على شكل أجزاء صغيرة يجمع كل أربعة منها مجلد واحد كبير. وهي الطبعة التي بين أيدينا ندرس فيها منهج الطوسي في كتابة تفسيره.

٢ ـ تلخيصاته:

ولخص الكتاب تلخيصين الأول للشيخ حسين النوري، وكان أحد أعلام التفسير والحديث بلغ من إعجابه بهذا الكتاب أن لخصه وسماه (مختصر التبيان). واختصره أيضاً الفقيه المفسر أبو عبد الله محمد بن هارون وقد سماه بـ (مختصر التبيان) أيضاً.

٣ ـ تقاريظه:

وقد قرظ الكتاب في العصور المختلفة تقاريظ كثيرة بينت أهميته وما يحويه من مادة غزيرة وعلم جم ولكننا نورد هنا تقريظين أولهما لإمام المفسرين الطبرسي في مقدمة كتابه(مجمع البيان في تفسير القرآن) فقال عن تفسير الطوسي: «إنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق، ويلوح عليه رواء الصدق، وقد تضمن من المعاني الأسرار البديعة، واحتضن من الألفاظ اللغة الوسيعة، ولم يقنع بتدوينها دون تبيينها، ولا بتنسيقها دون تحقيقها، وهو القدوة أستضيء بأنواره، وأطأ مواقع آثاره»[٢]. وثانيهما للسيد الجليل مهدي بحر العلوم في كتابه (الفوائد الرجالية) أثناء ترجمته للشيخ الطوسي ذاكراً طول باعه في كل العلوم والفنون فقال: «أما التفسير فله فيه كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن وهو كتاب جليل كبير عديم النظير في التفاسير، وشيخنا الطبرسي إمام التفسير في كتبه إليه يزدلف، ومن بحره يغترف، وفي صدر كتابه الكبير بذلك يعترف»[٣].

نلحظ من كل ما مر من تكرار طبع الكتاب ومن رغبة المفسرين في تلخيصه لتتسنى الإفادة منه على أوسع النطاق ومن إعجابهم به وذكرهم له في متون كتبهم، نلحظ من كل ذلك أهمية الكتاب وندرك منزلته بين كتب التفاسير خاصة وكتب العلوم الإسلامية عامة.

---

(٢) مجمع البيان، ج ١، (المقدمة).

(٣) الفوائد الرجالية، ترجمة الشيخ الطوسي.

منهج البحث والكتابة

يبدأ الطوسي كتابه ـ كما هي العادة ـ بمقدمة يذكر في أولها سبب تأليفه هذا التفسير فيقول: «فإن الذي حملني على الشروع في عمل هذا الكتاب، أني لم أجد أحداً من أصحابنا ـ قديماً وحديثاً ـ من عمل كتاباً يحتوي على تفسير جميع القرآن، ويشتمل على فنون معانيه»[٤]، ثم يقسم من كتب في التفسير أقساماً ثلاثة. فـ«بين مطيل في جميع معانيه، واستيعاب ما قيل فيه من فنونه كالطبري وغيره وبين مقصر اقتصر على ذكر غريبه ومعاني ألفاظه. وسلك الباقون المتوسطون في ذلك مسلك ما قويت فيه منّتهم، وتركوا ما لا معرفة لهم به»[٥]. ويضرب لذلك أمثلة فيقول: «فإن الزجاج والفراء ومن أشبههما من النحويين، أفرغوا وسعهم فيما يتعلق بالإعراب والتصريف. ومفضل بن سلمة وغيره استكثروا من علم اللغة واشتقاق الألفاظ. والمتكلمين كأبي علي الجبائي وغيره صرفوا همتهم إلى ما يتعلق في المعاني الكلامية. . .»[٦]، إلى آخر ما يذكر من أمثلة التفاسير المقتصرة على ناحية واحدة أو في الأقل أولت عنايتها لتلك الناحية ولم تولها للنواحي الأخرى. فكل ذلك إذن دوافع وأسباب وضع هذا التفسير، ولعمري فما أحوجنا إليه بعد ندرة مثيله وانقطاع نظيره.

ويتبع ذكر هذه الأسباب بفصل أسماه (فصل: في ذكر جمل لا بد من معرفتها قبل الشروع في تفسير القرآن). وبعده فصل آخر أسماه: (فصل: في ذكر أسامي القرآن، وتسمية السور والآيات). والفصلان كما يظهر أنهما من المقدمة أي إن المقدمة تشمل أسباب تأليف الكتاب والفصلين، **والفصل الأول** عبارة عن استعراض سريع لفكرة إعجاز القرآن وكماله وخلوه من الأخطاء والنقائص. ثم الحث على قراءته واستماعه من خلال الأحاديث الشريفة التي توصي بذلك. ثم بيان

---

(٤) التبيان، ج ١، ص ١.

(٥) المصدر نفسه، المقدمة.

(٦) المصدر نفسه، المقدمة.

لشروط التفسير والمفسر وما يجوز في ذلك وما لا يجوز وأقسام التفسير وفهم الآيات، والأحاديث النبوية التي تذكر أن القرآن نزل على سبعة أحرف وتفسير العلماء لها ونقاشهم فيها، ثم شرح لموضوع القراءات السبع وأوجه اختلافاتها اللفظية والمعنوية. وحديث النبي ﷺ في أن كل آية لها ظهر وبطن، واختلاف المفسرين والعلماء في فهم هذا الحديث وما يراد منه. وتفصيل عن المحكم والمتشابه وما دار بين المفسرين من جدل حولها والحجج التي ساقها كل طرف في ذلك. وبيان أحوال الناسخ والمنسوخ وحكمها وظروفها وما هي الدوافع للنسخ وأقسام النسخ، فنسخ حكم دون لفظ، ونسخ لفظ دون حكم، ونسخ لفظ وحكم مع إيراد الأمثلة الموضحة لكل ذلك، ثم ذكر للقصة في القرآن وأسلوب سردها ولماذا تتكرر القصة نفسها في أكثر من موضع، وبحث للتكرار بصورة عامة ولماذا يستعمل كتكرار جملة أو لفظة مع الاستشهاد بأبيات من الشعر تؤيد ما يذهب إليه.

أما في **الفصل الثاني** فيبحث كما هو في عنوان الفصل في أسماء القرآن وهي أربعة: القرآن والفرقان والكتاب والذكر، والآيات التي يستدل بها على ذلك مع الاشتقاق اللغوي لهذه الألفاظ. وهل القرآن مهموز أو لا وما الأدلة على هذا وما الأدلة على بطلان ذاك، وسبب تسميته بالفرقان وتسميته بالكتاب والذكر. ثم يعرج على السورة وسبب تسميتها بذلك وهل هي مهموزة أو لا. وما أرجح الآراء فيها، مع الاستشهاد بأبيات من الشعر العربي القديم فيها ما يؤيد القول. والآية، ولماذا سميت بالآية؟ ومعناها العلامة والرسالة والقصة مع الاستشهاد بالآيات والأحاديث والأبيات الشعرية، ثم ينتهي من هذا الفصل، منهياً به مقدمة التفسير.

ثم يشرع الشيخ الطوسي في تفسير القرآن مبتدئاً بسورة **الفاتحة** فيأخذ في الكلام على أسمائها وأسباب تسميتها بهذه الأسماء، فقد سماها النبي بـ (أم القرآن) و (فاتحة الكتاب) و (السبع المثاني). فسبب تسميتها بأم القرآن لتقدمها على سائر القرآن وتسمي العرب كل جامع أمراً أو متقدم لأمر إذا كانت له توابع تتبعه أماً، وقيل مكة أم القرى لتقدمها أمام جميعها. وسميت فاتحة الكتاب لأنه تفتتح بكتابتها

المصاحف، وبقراءتها في الصلاة. وسميت السبع لأنها سبع آيات ومثاني لأنها تثنى بها في كل صلاة فرض ونفل.

وبعد هذه المقدمة الموجزة في أسماء سورة الفاتحة ينتقل إلى شرح معنى الجملة التي سار القراء على التلفظ بها قبل قراءة البسملة وهي (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) شرحاً لغوياً وأدبياً يتناول كل كلمة على حدة، فمعنى أعوذ والاستعاذة، ومعنى الشيطان لغةً واصطلاحاً ثم معنى الرجم والرجيم حتى يصل إلى البسملة وتفسيرها ولكنه قبل البدء بتفسير البسملة يذكر: «وسورة الحمد مكية في قول قتادة ومدنية في قول مجاهد. وليس فيها ناسخ ولا منسوخ» وهو في إيراد هذه الجملة سن سنة لنفسه قبل الشروع بتفسير كل سورة وهو أن يذكر عدد آيات السورة وكم منها مدنية وكم منها مكية. ولا يعود إلى تفسير البسملة في رأس كل سورة طبعاً، لأنه اكتفى بتفسيرها أولاً في فاتحة الكتاب.

وهو يتناول كل آية من آيات السورة ويفسرها من جميع أوجه التفسير فيأخذ فيها جانب المعنى. واللغة والاشتقاق، والإعراب، وجانب القراءة إذا كانت الآية موضع اختلاف القراء وذلك كما في آية: ﴿**مالك يوم الدين**﴾[٧]، فبعضهم قرأ مالك بالألف، وبعضهم قرأها ملك بغير ألف. وهكذا في الآيات الأخرى المختلف في قراءتها. وربما جزّأ الآية وتناول كل جزء منها على انفراد كما في آية: ﴿**ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين**﴾[٨]، فأخذ (ذلك الكتاب) و (لاريب فيه)، و (هدى للمتقين) كلاً على استقلال وفسر في الجزء ما ينبغي تفسيره.

وينتهز الشيخ الطوسي فرصة وصوله إلى أول سورة البقرة بعد البسملة أي إلى آية ﴿**الم**﴾[٩]، ليدخل في موضوع تفسير كل هذه الفواتح التي تفتتح بها بعض السور، والآراء التي طرحت فيها والحجج التي ساقها المفسرون واللغويون مع دعم ذلك بالشواهد الشعرية والنثرية لقدماء العرب وفصحائهم، وكيف أن هذه الحروف

(٧) سورة الفاتحة، ٣.

(٨) سورة البقرة، ٢.

(٩) سورة البقرة، ١.

هي أسماء للقرآن في رأي قتادة ومجاهد وابن جريج، وكيف أنها فواتح يفتح بها القرآن ليعلم ابتداء السورة وانقضاء ما قبلها في رأي مجاهد أيضاً والبلخي، إلى آخر ما هناك من آراء قيلت فيها من أنها أسماء للسور فيقال سورة ﴿ألم ذلك﴾ وسورة ﴿ألم الله﴾ وسورة ﴿ألم﴾. وألحقت الكلمة الأولى بعد الحروف بالحروف لتميز السور المتشابهة الفواتح، أو أنها أوائل أسماء يعرف النبي ﷺ تمامها والغرض بها. أو أنها حروف من أسماء الله[١٠].

وهكذا ينتقل المفسر من آية إلى آية ومن سورة إلى سورة بعد أن أشبع ما عافه تفسيراً وتمحيصاً واستيعاباً لكل الوجوه والأبواب فمن الجانب اللغوي في الآية إلى جانبها البلاغي ومن إعرابها إلى معناها ومن سبب النزول إلى القراءة. وهو لا يولي أي جانب من هذه الجوانب أكثر مما يولي غيره من العناية فيطغى على التفسير. فهو ليس كتاباً في معاني القرآن ولا في لغة القرآن ولا في إعرابه ولا في أسباب نزوله ولا في أوجه قراءته وإنما هو كل هذه مجتمعة في كتاب يفسر القرآن من جميع نواحيه، بخلاف التفاسير المتعددة التي سبقته والتي أشار إليها الطوسي نفسه في المقدمة والتي ظهر فيها الانحياز إلى إحدى تلك الجوانب بغير إرادة المفسر وإنما بدافع من تخصصه وتمكنه وتغلب ذلك الجانب عليه.

والكتاب في أصله خال من العنوانات الفرعية الصغيرة التي نطالعها في طبعته الحديثة، وإنما ساق الطوسي تفسيره متصلاً مندمجاً دون أن يفصل مثلاً بين الحديث عن المعنى والحديث عن اللغة. ولكن الناشر اختار أن يضع له هذه العنوانات فوضع للفقرة التي يتحدث بها المفسر عن معاني الآية عنوان: (المعنى) مثلاً، والأسطر التي يتكلم بها على إعراب الآية عنوان: (الإعراب).

ونكتفي بهذا القدر القليل من الاشارة إلى منهج الشيخ الطوسي في تفسير القرآن تاركين التفصيل لمن يرجع لهذا الكتاب الفذ ويطالع فصوله ويتدبر عمقه ويرى ما له من غنى عن غيره وليس لغيره غنى عنه، ويكفيه تعريفاً أنه للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.

---

(١٠) التبيان، ج١، (تفسير سورة البقرة).

المصادر والمراجع

(١) التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، مكتبة الأمين، النجف.

(٢) خطط الشام، محمد كرد علي، ط دمشق بين عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨م.

(٣) الفوائد الرجالية، مهدي بحر العلوم، ط النجف.

(٤) القرآن الكريم.

(٥) مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.

(٦) معجم البلدان: ياقوت الحموي، ط ١ مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م.

(٧) المعجم المفهرس لآيات القرآن الكريم، أحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ.

(٨) المنتظم، ابن الجوزي، ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩هـ.

(٩) وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٤٨م.

[٩]

«الفَتح الوَهبي عَلَى مُشْكِلات المُتنبّي»

تأليف أبي الفتح عثمان بن جني

تحقيق الدكتور محسن غياض

وزارة الاعلام ـ سلسلة كتب التراث
دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٩٧٣ م ـ ١٣٩٣ هـ

[نشر في مجلة «المورد»، العدد الثالث، المجلد السادس، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م (مشاركة)]

بين المتنبي وابن جني صداقة متينة وصلة وثيقة. إذ جمعت مجالس سيف الدولة بينهما على الحب والإعجاب المتبادلين، وقد أفاضت في ذلك كتب الأدب والتراجم. ومن هنا كانت قيمة الكتاب الذي بين أيدينا اليوم تلك التي استفدناها من المتنبي وابن جني وثمار صداقتهما.

وللدكتور محسن غياض عناية واضحة بنشر التراث، فقد حقق قبل هذا الكتاب عدة كتب وهو يعكف الآن على تحقيق غيرها، فهو من المعنيين بهذا الجانب من جوانب خدمة التراث القديم. وهذا الكتاب هو أحد الكتب التي عمل على تحقيقها. ولدى دراستنا الكتاب اتضحت لدينا الملاحظات الآتية:

١ ـ كان الأفضل كتابة سنة وفاة ابن جني بجنب اسمه أو تحته على الغلاف. فقد أصبح ذلك من الأعراف العلمية التي لا تخلو من الفائدة.

٢ ـ ص ٥: «قبل ألفٍ من السنين... التقى نابغتا العراق العبقريان...الخ». الصحيح أكثر من ألف.

٣ ـ ص ٧: ذكر المحقق أنه عثر على مخطوطة الكتاب ضمن مجموع مكون من أربع رسائل عن المتنبي يحمل الرقم (٢٥٥) في مكتبة الحرم المكي بمكة، ولم يذكر شيئاً آخر يخص وصف المخطوطة، إذ من الواجب أن يتكلم على عدد الصفحات ونوع الخط ومشكلات التحقيق التي واجهته وما إلى ذلك، خصوصاً أن النسخة هي الوحيدة المعتمدة في التحقيق؛ وأن نسخها ـ كما ظهر بعد ذلك من دراسة الكتاب ـ ضعيف كثير الخطأ.

٤ ـ ص ٧: يقول المحقق: «أما الرابعة فهي مناظرة المتنبي والحاتمي ببغداد، وهي منشورة معروفة». ولو استغنى عن كلمة معروفة لكان أفضل لأنها غير معروفة.

٥ ـ ص ٧: يعتقد المحقق أن «تلك المجموعة كانت لباكثير الحضرمي أو نقلت عنها وهي من جملة مخطوطات الاشراف... الخ». لا يصح الاعتقاد بلا دليل يدل عليه والمحقق لم يسق دليلاً على اعتقاده هذا.

٦ ـ ص ٨ : «نسبة الكتاب لأبي الفتح . . .» والصواب إلى أبي الفتح .

٧ ـ ص ٨ : «كثرة إشاراته لسماعه عن المتنبي . . .» والصواب أشار إلى . ومثل هذين الاستعمالين كثير في مقدمة المحقق ، نكتفي بهذين المثلين عن الجميع .

٨ ـ ص ١١ : ذكر المحقق الكتب التي ردّت على ابن جني في شرحه وذكر مؤلفيها ، ولو ذكر سني وفياتهم لكانت الفائدة أعم .

٩ ـ ص ١٢ : «الواحدي والعكبري وابن كثير الحضرمي . . .» الصواب باكثير الحضرمي .

١٠ ـ ص ١٢ : ذكر بيت المتنبي : أنام ملء جفوني . . . الخ . ولم يخرجه في ديوانه ، على أننا لا نختلف مع المحقق في شهرة هذا البيت ، إلا أن ضبطه بالتخريج أفضل .

١١ ـ ص ١٢ ـ ١٣ : نقل قولاً لعلي بن حمزة الأصفهاني ووضع رقماً للهامش على آخر النص . وعلى ذلك ملاحظات أولاها أنه أهمل التعريف بصاحب القول حتى انه لم يذكر سنة وفاته في الأقل . والثانية أنه وضع النص بين قوسين كبيرين خلافاً للقاعدة العلمية وهي وضع مثل هذه النصوص بين أهلّة صغار . والثالثة أنه لم يذكر مصدر النص في الهامش .

١٢ ـ ص ١٥ : هامش (٤٣) شرح العكبري بلا نقاط وهو من الأخطاء الطباعية . وهي كثيرة في الكتاب . انظر ص ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٦١ وغيرها أمثلة على ذلك .

١٣ ـ ص ١٦ : أورد المحقق أمثلة لأبيات يذكر لها ابن جني معنيين أو أكثر ثم لأبيات لا يفسرها ابن جني ، دون أن يذكر الصفحة التي فيها البيت ، وكان الأحسن أن يفعل ذلك .

١٤ ـ ص ١٩ : ينقل قولاً لسليمان المعري جعله بين قوسين كبيرين خلافاً للمصطلح العلمي المعروف وهي الأهلّة الصغار ، ونسي أن يضع القوس في نهاية النص . واستعماله القوس الكبير مكان الأهلّة في حصر النصوص يتكرر في ص : ٥ ،

٦، ٧، ٨، ٩، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، وغيرها. ثم انه قال في هامش نص المعري مخرجاً إياه: مختصر أبيات المعاني الورقة الأولى، والأفضل القول: ق١ مكان الورقة الأولى اختصاراً.

١٥ ـ الأفضل أن تحمل المقدمة أرقاماً خاصة غير أرقام الكتاب، وهي في الغالب الحروف الأبجدية.

١٦ ـ لم يذكر المحقق أنه رجع إلى المعجمات اللغوية لتوثيق شروح ابن جني للمفردات اللغوية، ولم يكتب شيئاً عما وجد من فروق بين شروح المعجمات، فذلك يزيد القارىء ثقة بالنص الذي بين يديه.

١٧ ـ في المقدمة إطالة واستطراد لا مبرر لهما، فقد أفاض المحقق مثلاً في الكلام على توثيق نسبة الكتاب إلى ابن جني، وفي الحديث عن عنوان الكتاب، وعن شروح شعر المتنبي الأخرى، وعن الواحدي والعكبري، وعن منهج ابن جني في شرح الأبيات، وعن ثقافة ابن جني النحوية، وغير ذلك من الموضوعات التي دخلت المقدمة عنوة وبشيء من التطويل الزائد. ولو عوضنا عن كل ذلك بالكلام على رداءة النسخة التي بين يديه وكثرة التحريف والغلط فيها لكانت الفائدة أعم وأشمل. فبموازنة النسخة المحققة بالمصادر الرئيسة التي اعتمدها المحقق والتي نقلت أكثر مادة الكتاب كشرحي الواحدي والعكبري يبدو فساد النسخة واضحاً. وكان على المحقق ألا يتقيد بما فيها ويضع في الحاشية ما في تلك المصادر من وجه راجح ليلتزم المرجوح الذي في النسخة، والأولى أن يكون العمل معكوساً فيضع في المتن ما هو أصوب أينما وجد ويشير في الحاشية إلى الفاسد حتى لو كان في المخطوطة.

١٨ ـ أهمل المحقق شكل كثير من الأبيات وضبط ما فيها من غريب، فأدى ترك الشكل إلى أن تشكل قراءة مجموعة من أبيات الكتاب. وإذا كان ابن جني قد ألف كتابه لتفسير أغرب شعر المتنبي وأعوصه، أدركنا أهمية الشكل وأدركنا أن إهماله يجعل التحقيق ناقصاً. انظر ص: ٣١، ٣٥، ٤١، ٥٢، ٥٥، ٨٤، ٨٨، وغيرها.

١٩ ـ ذكر المحقق في المقدمة ص ٩ أن (عمر) الذي يرد اسمه في الكتاب معلقاً

وشارحاً، ما هو إلا أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني تلميذ ابن جني وشارح كتابيه اللمع والتصريف الملوكي. ونسب المحقق لعمر هذا رواية الكتاب عن ابن جني مستنداً إلى مثل قوله «قال شيخنا» و «قال لنا عند القراءة» و «سمعت الشيخ يقول عند القراءة»، فقال المحقق: «واذن فهو أحد تلامذة ابن جني، قرأ عليه هذا الشرح ورواه عنه وعلق على بعض عباراته بما يراه».

وكنا نريد من المحقق حين اعتقد بأن عمر راوي الكتاب عن ابن جني أن يثبت على غلافه بأنه رواية أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني فذلك من حق كل راو. فإذا كان موقفه من تعليقات عمر مبنياً على تجاهلها لأنها ليست من كلام ابن جني صاحب الكتاب، فالأولى أن ينزل هذه التعليقات إلى هامش الكتاب تمييزاً لها منه. والمحقق لم يذكر لنا أين كانت هذه التعليقات في المخطوطة، هل كانت على الحاشية أو في المتن، وهل كانت بخط مختلف أو لا.

٢٠ ـ من الواجب في تحقيق الكتب وضع صورة الصفحة الأولى والأخيرة من المخطوطة بعد المقدمة، وقد يضع بعض المحققين أكثر من صورتين للمخطوطة، ولكن المحقق أهمل وضع هذه الصور.

٢١ ـ لم يذكر المحقق أرقام صفحات المخطوطة على حواشي صفحات الكتاب، كما هو متبع في التحقيق العلمي الحديث.

٢٢ ـ ص ٢٣: الهاء في الوهبي يجب أن تشكل، والهمزة في (الأمام) يجب أن توضع تحت الألف، والحاء المكسورة في (الحِبر) يجب أن تفتح، والهمزة في (أبن) يجب أن تحذف.

٢٣ ـ ص ٢٥: «حمى على النوايب حرَمه» يجب وضع علامة التنوين على الميم في حمىً، كما يجب همز النوائب.

٢٤ ـ ص ٢٦: «مسفوه الوقت بالخدمة الشريفة مسترضّه». عبارة غامضة تحتاج إلى توضيح.

٢٥ ـ ص ٢٧: (وهوى الأحبة منه في سودائه). لا موجب له في المتن والأولى

وضعه في الهامش. ومثلها في ص ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦١؛ ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٦، وغيرها كثير.

٢٦ ـ ص ٢٧ : «كأنه ناقض في هذا البيت أبا الشيص وقوله». الصواب في قوله. ولم يخرج البيت في شعر أبي الشيص المجموع ، صنعة عبد الله الجبوري .

٢٧ ـ ص ٢٧ هـامش(٢) :«أي في الشرح الكبير المسمى بالفسر وقد نشره الدكتور صفاء خلوصي ببغداد. . .». الصواب: نشر الجزء الأول منه.

٢٨ ـ ص ٢٨ : «كقـول قيس بن ذريح : تكنفني الـوشاة. . . الـخ». من الأفضل تخريج البيت في شعره الذي جمعه عبد الستار أحمد فراج.

٢٩ ـ ص ٣٠ : «من للسيوف بأن تكون سميّها. . .». في العكبري ١/٨ (تكون سميّه) وهو الصواب لأن الضمير يعود إلى سيف الدولة، ولا معنى لعوده إلى مؤنث.

٣٠ ـ ص ٣١ هامش(١٨) :«البيتان في ديوان ذي الرمة ٧٥٥ مع اختلاف في الرواية». ولم يذكر هذا الاختلاف على أهميته، إذ قد يكون في موضع الشاهد.

٣١ ـ ص ٣٥ : «وصيلعاناً بردا». الصواب: وصليانا بردا كما في جمهرة ابن دريد ١٣٨/٣ وحيوان الجاحظ ١٢٥/٦، وقال الجاحظ: وهو نـوع من الشجر. والمحقق هو الذي ذكر هذين المصدرين عند تخريج البيت في الهامش. فلماذا رجح إذن رواية مخطوطته دون أن يقدم شيئاً يقنعنا بترجيحه.

٣٢ ـ ص ٣٦ : «كقول معاوية بن مالك: فأمسى كعبهـا كعباً. . .» وقـال المحقق في الهـامش: «البيت كما ورد هنـا لمعاويـة بن مالـك وهـو في الفسر ١٩٤ والواحدي ٥٤٤ ورواه العكبري ٧٧/١ لكعب بن مالك مع اختلاف الرواية». كان يجب أن يعـرف بمعـاويـة بن مـالـك أولاً، ويخـرج البيت في ديـوان كعب بن مـالـك إن كان له كما رواه العكبري، وديوانه مطبوع جمعه الدكتور سامي مكي العاني. وإذا لم يجده في ديوان كعب فينص على ذلك توثيقاً لنسبته إلى معاوية بن مالك.

٣٣ ـ ص ٤٠ : «كفر عاقب : موضع بالشام» . من الأفضل أن يوثق بمصدر من مصادر التعريف بالأماكن كمعجم البلدان لياقوت الحموي .

٣٤ ـ ص ٤١ : «خص السلاهب وهي الطوالة من الخيل . . .» . لعلها محرفة من الطويلة إذ لا معنى للطوالة في هذا الموضع .

٣٥ ـ ص ٤١ : «لأنها أسرع فغبارها ألطف وأسخف» . قال المحقق في الهامش معلقاً على كلمة أسخف : «هكذا وردت الكلمة في المخطوط ولعل صوابها (أخف) . . .» . ولو رجع المحقق إلى لسان العرب مادة (سخف) لوجد أن أسخف هو الصواب لأن السخف في اللغة هو الرقة .

٣٦ ـ ص ٤٢ : «أي لا تضن بي هذه البقر كما ضنيت بها . . .» الصواب : لا تضنى بي هذه البقر كما . . . الخ .

٣٧ ـ ص ٤٣ : رجع في تفسير (الفيج) إلى لسان العرب ، واللفظة فارسية معربة ، فكان من الأفضل الرجوع إلى المعرب للجواليقي .

٣٨ ـ ص ٤٤ : «وهذه ملاطفة في القول لا حقيقة» . وفي الواحدي ٧٨٥ كما ذكر المحقق في الهامش (وهذه مغالطة) مكان (ملاطفة) وهو الصواب ، فكان الأولى وضع الصواب في المتن والاشارة إلى ما في المخطوطة في الهامش .

٣٩ ـ ص ٤٧ هامش ٦ : لا حاجة للتعريف هنا بعمر الثمانيني بعد أن تقدم التعريف به في المقدمة .

٤٠ ـ ص ٤٩ : «كأني رأيت البحر يعثر بالفتى . . .» وفي العكبري ١/٢٨٢ والواحدي ٥٣٠ (فإني رأيت الدهر) ، وهي الرواية الصحيحة التي ينسجم بها المعنى . فالدهر هو الذي يعثر بالفتى لا البخر .

٤١ ـ ص ٥٠ :

«ولكن ريب الدهر يعثر بالفتى فما يستطيعوا ردّ ما كان جائيا»

البيت للفرزدق وروايته في ديوانه (ولكن رأيت الدهر . . .) فالأولى تثبيت

رواية الديوان في المتن. خصوصاً أن المعنى فيها أقوى. ثم ما الذي سوّغ جزم (يستطيعوا) في الشطر الثاني من البيت، وفي الديوان: (ولا يستطيع ردّ. . .) وهو الصواب لأن الضمير يعود إلى الفتى لا إلى جماعة. على أن في رواية الديوان زحافاً ولكنه جائز كثير.

٤٢ ـ ص ٥٥: «أفكري في معاقرة المنايا. .» وروايته في العكبري والواحدي والواضح كما هو في هامش البيت (أفكر في معاقرة. .) وهي الصواب، وكان على المحقق تثبيتها في المتن والاشارة إلى الأخرى في الهامش.

٤٣ ـ ص ٥٥:

«وأبعد بعدنا بعد التنادي وقرب قربنا قرب البعاد»

وفي العكبري والواحدي والواضح (بعد التداني)، وهو الأصوب بقرينة المقابلة بين التداني والبعاد كما قابل بين أبعد وقرب وبين بعدنا وقربنا، وهذا التقابل غير حاصل بين التنادي والبعاد.

٤٤ ـ ص ٥٥: «وقال أيضاً يمدح بدر الدين بن عمار. .» كان يجب التعريف بهذا الممدوح وإلّا فالنص في الهامش على أن المحقق لم يعثر له على تعريف، كما فعل للدهيقس ص ٧٥.

٤٥ ـ ص ٥٦: «الرواية منعوطاً». من الواجب تفسير مثل هذه اللفظة.

٤٦ ـ ص ٥٨: «ومنه قول هجرس بن كليب: أما وسيفي. . . ثم قتل جساساً» من الواجب التعريف بمثل هجرس وجساس في الهامش. وقد وضع المحقق رقم الهامش (٣٥) في نهاية بيت المتنبي الأول، وفي الهامش يخرج شيئاً من الكلام الذي يلي بيتي المتنبي دون أية إشارة إلى البيتين، فالصواب أن يوضع رقم الهامش في مكانه من العبارة المخرجة.

٤٧ ـ ص ٥٩: «فذكر النعمة لأن معها ما يكون الخضاب وحمرة اليد». والصواب أن يقال: من الخضاب وحمرة اليد، أو أن تحذف ما ويقال: لأن معها يكون الخضاب وحمرة اليد.

٤٨ ـ ص ٥٩ : كفر ديس اسم موضع عرف به المحقق في الهامش (٣٧) دون ذكر مصدر التعريف .

٤٩ ـ ص ٦٠ : «هذا إذن كقول بشير: تتابع جود أعينها سراعا» . قال المحقق في الهامش (٤٤) «البيت لبشار في الواضح ٤٤ وروايته . . » يجب التأكد من أن بشير هو بشار وأنه ليس هناك بشير شاعر، وروايتُه مختلفة بين هذا الكتاب والواضح .

٥٠ ـ ص ٦٢ : «جاء نوروزنا وأنت مراده . . . » وفي العكبري ٢ /٤٧ كما في الهامش (٤٨) نيروزنا وهو الصواب، لأنه معرب نوروز .

٥١ ـ ص ٦٤ : ترجم في الهامش لعمر الثمانيني مرة أخرى، وكان الأولى أن يدخر الهامش لمن لم يترجم لهم من المغمورين .

٥٢ ـ ص ٦٥ هامش ٦٠ : «الشعر درن عزو في الحيوان ٤ /٣٨٦ والوساطة للجرجاني ٤٠٢ ونسبه الواحدي ٧٥٥ لذي الرمة» . لم يرجع المحقق إلى ديوان ذي الرمة ليتحقق من نسبته إلى ذي الرمة، وديوانه مطبوع معروف .

٥٣ ـ ص ٦٦ هامش ٦٢ : اعتمد المحقق في شرح لفظة (ويردى) على العكبري ٢ /٦٧، مهملاً كل معجمات اللغة المعتمدة . والمحقق لم يلتزم قاعدة واحدة في شرح ما لم يشرحه ابن جني فقد يشرح وقد لا يشرح وشرحه قليل نسبة إلى ما أهمله من مفردات تحتاج إلى تفسير .

٥٤ ـ ص ٧٣ : الحيار والبدية موضعان لم يضبطهما المحقق ولم يرجع إلى مصدر للبلدان كي يحقق مكانهما بدقة .

٥٥ ـ ص ٧٤ : «أي : لجلالته ما لا تملأ الابصار منه» والصواب : لجلالته لا تملأ . . . الخ .

٥٦ ـ ص ٧٥ : قول الدهيقس يحتاج إلى شرح ومفرداته بحاجة إلى تفسير .

٥٧ ـ ص ٧٨ هامش ١٨ : «والشرح حرفياً في تنبيه الاديب لابن كثير ٢٦» . الصواب لباكثير .

٥٨ ـ ص ٧٨ هامش ١٩ : «عجز بيت لابراهيم بن المهدي في الأمالي ١/٢١٤». لم يحدد المحقق أي كتب الأمالي هذا، لأنه لم يذكر في مصادره غير أمالي ابن الشجري وأمالي الزجاجي وكلاهما في جزء واحد في الطبعة التي رجع إليها، وهو في الهامش يرجع إلى الجزء الأول من الأمالي التي أهمل تحديدها.

٥٩ ـ ص ٨١ هامش ٢٧ : التعليق لا حاجة اليه، كما أن وضع كلمة (قال) في المتن زائد، فالمعنى يستقيم بدونها، لأن التفسير ـ كما يبدو ـ لعمر.

٦٠ ـ ص ٨٤ : «كما أنشد سيبويه : لست بليلي ولكني . . .» خرج المحقق البيت في كتاب سيبويه ٩/٢ وشرح ابن عقيل ٣٩٨/٢. وتخريجه في الكتاب الثاني زائد.

٦١ ـ ص ٨٨ هامش ٤ : الهامش زائد وغير واضح بعد أن ترك المحقق لفظة (القر) في البيت غير مشكولة.

٦٢ ـ ص ٩٠ : «والسم : الاسم، يقال : اسم وسِم وسُم وسَما مقصورة كهدى». أينَ المقصورة كهدى من هذه الكلمات، إذ كان المفروض أن يرسم سما هكذا (سمى)، وهي في اللغة موجودة.

٦٣ ـ ص ٩٢ : «يقول الناس جر النمل ثبيراً وهو جبل». لم يرجع المحقق إلى مصدر في ثبير.

٦٤ ـ ص ٩٢ : «إن استعطيته ما في يديه . . .». وفي الواحدي ١٤٥ (إذا استعطيته) وهو أصوب بدليل شرح ابن جني لهذا البيت بقوله : إذا سألته ما عنده فحسبك . .

٦٥ ـ ص ٩٥ : «أتى الظعن حتى ما يطير رشاشه . .» الصواب : أتى الطعن بالطاء المهملة، لأن المعنى يقتضي ذلك، وبقرينة قول ابن جني في شرحه له : الرشاش ما تطاير من الدم مع الطعنة.

٦٦ ـ ص ٩٧ : كتب المحقق البيت متصل الشطرين بحيث يخفى بين سطور الشرح، والأفضل كتابة شطريه منفصلين وإن كان مدوراً. ومثل ذلك في ص ١١٧،

١١٩، ١٢٨، ١٢٩ وغيرها.

٦٧ ـ ص ٩٩: «فدى لك من يقصر عن نداكا..» وفي العكبري والواحدي كما في الهامش: يقصر عن مداكا، وهو الأصوب في المعنى.

٦٨ ـ ص ١٠٤: «بذي الغباوة من إنشاده ضرر...» وفي العكبري والواحدي كما في الهامش: من إنشادها ضرر. وهو الصواب لأنه عنى قصائده. كما نص ابن جني على ذلك في شرح البيت.

٦٩ ـ ص ١٠٦: من بعد قول المتنبي: لا الحلم جاد به.. إلى نهاية الصفحة، الكلام مضطرب والعبارات مكررة وفيها تقديم وتأخير، وكان يجب أن يدقق النظر في هذه الأسطر وترتب ترتيباً صحيحاً ينسجم مع ما يريده ابن جني من شرح.

٧٠ ـ ص ١٠٧:

«بنتم عن العين القريحة فيكم وسكنتم بطن الفؤاد الواله»

وفي الهامش عن العكبري أنه (ظن الفؤاد) وقد يروى (طي الفؤاد). وعليه فمن الأولى تصحيح الأصل الذي لا معنى له يستحسن؛ بإحدى هاتين الروايتين.

٧١ ـ ص ١٠٩: خرج المحقق بيت المزرد في الواحدي والعكبري والصواب تخريجه في ديوانه.

٧٢ ـ ص ١١٣: «إن الخيل لما عبرت قباقبا هذا..». من الأفضل الرجوع إلى مصدر في موضع قباقب لتوثيقه.

٧٣ ـ ص ١١٣: «وهو نهر هناك حاد كادت تسكر بقوائمها ماءه». لعلها هناك جار.

٧٤ ـ ص ١١٥ هامش ٤٨: فسر ألفاظاً لغوية دون أن يدعم ذلك بمصدر.

٧٥ ـ ص ١١٦: «تجره: أي تصحبه..» الصواب تسحبه.

٧٦ ـ ص ١١٩ هامش ٦٢: ذكر المحقق في هذا الهامش رواية ابن جني لبيت المتنبي، وهي الرواية نفسها في المتن، فلماذا النص عليها في الهامش.

٧٧ ـ ص ١٢٢ : خرج المحقق في الهامش ٧٣ شعراً للعكوك في العكبري والواحدي والصبح المنبي، دون أن يرجع إلى شعر العُكوك المجموع ولم يشر إليه.

٧٨ ـ ص ١٢٢ هامش ٧٤ : شرح المحقق في هذا الهامش معنى لفظة تأتي بعد رقم الهامش في المتن بستة أسطر أي في أول الصفحة التي تلي صفحة الهامش، وفي هذا إرباك.

٧٩ ـ ص ١٢٤ : وضع المحقق عبارة (ويخرج من الأخرى) بين قوسين كبيرين، وقد جاء بها من عنده حين اقتضاها سياق الكلام. ولكن المصطلح العلمي يقضي بأن توضع هذه العبارة بين معقوفين.

٨٠ ـ ص ١٢٦ هامش ٨٦ : يُعرّف بقبيلة ثعل معتمداً على العكبري، والواجب الرجوع إلى المصادر المعنية بالقبائل وبطونها وأفخاذها وهي كثيرة قد يكون من أهمها اشتقاق ابن دريد.

٨١ ـ ص ١٢٩ هامش ٩٦ : «شرحه مرضيا في العكبري». والصواب : شرحه حرفياً.

٨٢ ـ ص ١٢٩ هامش ٩٩ : لا حاجة لذكر أن البيت للمتنبي فقد عرف ذلك من المتن، ولا حاجة لذكر رواية ابن جني للبيت وقد كانت هي نفسها رواية المتن.

٨٣ ـ ص ١٣١ :

«ينصرها الغيث وهي ظامئة إلى سواها وسحبها هطله»

وفي العكبري والواحدي كما في الهامش ١٠٥ (إلى سواه) وهي الصواب، لأن الضمير في سواه يعود إلى الغيث، ولا وجه لعوده إلى مؤنث.

٨٤ ـ ص ١٣٤ : فسر ابن جني (اليلل) بأنه إقبال الاسنان فانعطافها على باطن الفم، ونقل المحقق في الهامش ١١٢ اعتراض الواحدي على ابن جني بأن اليلل قصر الأسنان فقط وما قاله ابن جني خطأ. ولم يفصل المحقق بين الاثنين بالرجوع إلى أحد المعجمات وتحكيمه في ذلك ولو رجع إلى القاموس المحيط مادة (يلل) لوجد أن المعنيين معاً من معاني الكلمة.

٨٥ ـ ص ١٣٦ هامش ٤ : عرف المحقق بأبي علي الفارسي وأحال في ترجمته على انباه الرواة، وعرف بقطرب وأحال في ترجمته على نور القبس. في حين توجد لقطرب ترجمة وافية في انباه الرواة، ولا حاجة للرجوع إلى نور القبس. وزجه في قائمة المصادر عنوة. والاولى ذكر المصدرين في الترجمتين.

٨٦ ـ ص ١٣٦ هامش ٥ : «البيت لقطرب. .» عبارة زائدة إذ ذكر نسبته إلى قطرب ابن جني نفسه في المتن.

٨٧ ـ ص ١٣٧ هامش ٧ : يخرج المحقق بيتاً لأبي داود الإيادي في الكتاب لسيبويه، ودون عزو في العكبري وخزانة الأدب. وتخريجه في الكتابين الأخيرين زائد لا داعي له. ومن المستحسن لو رجع المحقق إلى شعره الذي جمعه المستشرق غرنباوم.

٨٨ ـ ص ١٣٨ :

«ليت الرياح صنع ما تصنع بكرن ضراً وبكرت تنفع»

البيت بهذه الصورة غير مستقيم الوزن، ولعل (بكرت) في الشطر الثاني (بكرن) أيضاً. ومن الواجب ضبط هذا البيت بالشكل وخصوصاً لفظة (صنع) بأن تضم الصاد وتشدد النون وتفتح. كما حركت في العكبري ٢ / ٢٢٠.

٨٩ ـ ص ١٣٩ هامش ١٨ : ترجم للأخفش محيلاً على نور القبس. وللأخفش في انباه الرواة ومعجم الأدباء ووفيات الأعيان والفهرست وغيرها من المصادر ترجمات مفصلة مستوعبة تبذ ما في نور القبس من اختصار.

٩٠ ـ ص ١٤١ : ورد في المتن «وقرأ أبو السمال. .» وعلق المحقق في الهامش بقوله: «أخطأ الواحدي ٥٥١ في الاسم فذكر أنه أبو السماك، وصوابه كما ذكر أبو الفتح وهو أبو السمال. .». لا يمكن أن ينسب الخطأ في هذه الحالة إلى الواحدي بل ينسب إلى الناسخ أو إلى الناشر، لأننا لا نملك خط الواحدي وإنما وصل الينا شرحه بخط آخر.

٩١ ـ ص ١٤٢ : «كأنه قد علم مصائر أمره». الصواب مصاير.

٩٢ ـ ص ١٤٧ هامش ٤٥ : «نقل العكبري شرحه ٤/٣٦ عن الشريف ابن الشجري . . » . من الأفضل في هذه الحالة الرجوع إلى أمالي ابن الشجري للتثبت من النقل .

٩٣ ـ ص ١٤٨ : «أي يتم أولادهم عند قتله آبائهم» . الصواب آباءهم .

٩٤ ـ ص ١٤٨ : «فأما احتقره فتركه وأما تجاوز به . . » . الصواب كسر همزة إما .

٩٥ ـ ص ١٥٠ : ورد اسم عبد يغوث بن وقاص الحارثي فلم يعرف به المحقق وأحال على خزانة الأدب .

٩٦ ـ ص ١٥١ : «وناعمة الجسم لأنها ماء ونباتها سمكها» . الصواب بناتها ، كما يصرح بذلك البيت المشروح .

٩٧ ـ ص ١٥٩ : «وزائرتي كأن لها حياء . . » الصواب بها حياء ، ولعلها محرفة في النسخ . وفي الهامش أنها في العكبري والواحدي : بها حياء .

٩٨ ـ ص ١٦٠ :

«فإن لثالث الحالين معنى سوى معنى انتباهك في المنام»

في العكبري والواحدي كما في الهامش ٨٨ (انتباهك والمنام) وهو الأصوب . لأن الشاعر يذكر حالاً ثالثة لحالين اثنتين هما الانتباه والمنام ، ولا معنى للانتباه في المنام .

٩٩ ـ ص ١٦٤ :

«يزور ديـاراً ما يحب لها مغنى ونسأل فيها غير سكانها الإذنا»

في العكبري والواحدي كما في الهامش ١ : (نزور دياراً ما نحب . .) ويؤكد ذلك الفعل (نسأل) في الشطر الثاني ، فكان على المحقق أن يثبت الرواية الثانية لانسجامها مع البيت . وقد وردت كلمة نزور في الهامش (نزود) وهو خطأ طباعي .

١٠٠ ـ ص ١٦٦ :

«والماء بين عجاجتين مخلص يتفرقان به ويلتقيان»

في العكبري والواحدي كما في الهامش ٨ : (تتفرقان به وتلتقيان). وهو الصواب لأن المقصود من ذلك العجاجتان، وكان يجب تثبيت الصواب في المتن.

١٠١ ـ ص ١٦٧ هامش ١٣ : «البيت للمتنبي . .». لا حاجة للقول بأن البيت للمتنبي، فذلك معروف من المتن.

١٠٢ ـ ص ١٦٩ هامش ٢٠ : «البيت لأعشى باهلة . . . وهو ترجمة شاعره في خزانة الأدب . .» الصواب : وهو وترجمة شاعره؛ ولعله خطأ طباعي.

١٠٣ ـ ص ١٧٣ : ورد اسم أبي بكر أحمد بن عبد الله الطبراني، فلم يعرف به ولم يعتذر من عدم التعريف به في مصدر.

١٠٤ ـ ص ١٧٣ هامش ٣٤ : «وله ترجمة في نور القبس للمرزباني . . .». الصواب : نور القبس لليغموري؛ وإنما الذي للمرزباني هو المقتبس.

١٠٥ ـ ص ١٨٣ هامش ٤ : «وهو في ديوان امرىء القيس ٧٥٨ [دار المعارف]». ليس في ديوان امرىء القيس ص ٧٥٨ إذ لم يتجاوز الاربعمائة صفحة. ولا حاجة أيضاً لذكر دار المعارف. وكذلك في هامش ٥ من الصفحة نفسها، لا حاجة لذكر (مصر ١٩٥٨) مع ذكر ديوان امرىء القيس.

١٠٦ ـ مصادر التحقيق :

أ ـ اعتمد الاغاني طبعة بيروت والافضل طبعة دار الكتب.
ب ـ ذكر أمالي الزجاجي بعد انباه الرواة.
ج ـ ذكر أخبار أبي تمام بعد أمالي الزجاجي.
د ـ ذكر تاريخ بغداد بعد تفسير أرجوزة أبي نواس.
هـ ذكر تفسير أرجوزة أبي نواس بعد تنبيه الأديب.
و ـ ذكر ديوان الأعشى بعد ديوان لبيد.
ز ـ ذكر ديوان ذي الرمة بعد ديوان الفرزدق.

ح ـ ذكر المتنبي بين ناقديه بعد معجم الشعراء.

ط ـ ذكر معجم الأدباء قبل مختصر أبيات المعاني.

ي ـ ذكر النوادر بعد نور القبس.

ك ـ ذكر وفيات الأعيان ثم الوساطة ثم الواضح. والصواب أن يكون التسلسل معكوساً أي الواضح ثم الوساطة ثم وفيات الأعيان.

ل ـ اعتمد طبعات تجارية لبعض الدواوين، كديوان طرفة ولبيد والأعشى وذي الرمة مع وجود طبعات علمية محققة لهذه الدواوين.

م ـ لم يذكر أسماء المحققين عند ذكر الكتاب وقد جرت على ذكر ذلك أغلب الكتب المحققة تحقيقاً علمياً.

١٠٧ ـ فهرس الأعلام:

قدّم جعفر بن كثير على جرير. ومن حق الأول أن يتأخر.

هذه ملاحظات يدخل أكثرها في فن التحقيق أو علمه من دراسة المخطوطة والاستعانة بالنص على اختيار الأصح والاستفادة من المقابلة بالمطبوع من النصوص. وهي بهذا تنفع المحققين أكثر مما تنفع القراء، لأن الملاحظات لا تنصب على المادة العلمية قدر انصبابها على منهج التحقيق.

[١٠]

ديوانُ حَيْصَ بَيْص «الجزء الأول»

حققه مكي السيد جاسم وشاكر هادي شكر.

(منشورات وزارة الاعلام العراقية، سلسلة كتب التراث ٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٤، ٣٩٤ ص)

[نشر في مجلة «المورد»، العدد الرابع، المجلّد الخامس، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٦م (مشاركة)]

مقدمة *

حيص بيص هو أبو الفوارس شهاب الدين سعد بن محمد بن سعد بن صيفي التميمي، ينتهي نسبه إلى أكثم بن صيفي، حكيم العرب المشهور.

ولد الشاعر في بغداد سنة ٤٩٢ هـ، وعاش في ابان الحكم السلجوقي، وكانت له صلة بسلاطين وحكام عصره، كما ترددت في شعره إشارات عديدة، لما كان يجري في ذلك العصر من أحداث ووقائع. وكانت وفاته سنة ٥٧٤ هـ.

وقد بذل المحققان الفاضلان جهداً في عملهما، ومع هذا فإن الناظر في النسخة المطبوعة، يجد ملاحظات يحسن بنا ذكرها، وأهم هذه الملاحظات:

١ ـ المقدمة:

أ ـ لم يتحدث المحققان عن اسم الديوان، كما ورد في المخطوطة، ولكنهما أثبتا العنوان هكذا «ديوان الأمير شهاب الدين أبي الفوارس سعد بن محمد بن الصيفي التميمي البغدادي المعروف بـ «حيص بيص». والقارىء لا يدري شيئا عن هذا العنوان، أهو من ابتداع المحققين، أم هو مثبت في المخطوطة؟

ب ـ أطال المحققان الحديث عن عصر الشاعر، وهو عصر مدروس، كثرت التآليف عنه؛ وكان بالإمكان إحالة القارىء على ما يغنيه من تلك التآليف.

ج ـ ذكر المحققان في المقدمة أن النسخة التي اعتمداها قد صورت للمجمع العلمي العراقي «من مخطوطة هذا الديوان الموجودة في مكتبة رضا رامبور تحت رقم ٤٣١٤».

(*) طلب إلينا الدكتور علي جواد الطاهر في درس «نقد التحقيق» (وهو أحد دروس طلبة الدكتوراه في قسم اللغة العربية ـ جامعة بغداد) أن ننقد أثراً محققاً، فاخترنا ديوان حيص بيص، وأدلى كل منا بملاحظاته، فالتقينا حيناً، وانفرد بعضنا حيناً آخر بملاحظات لم يلاحظها زميلاه، ثم رأينا أن نجمع بين هذه الملاحظات، وننشرها على هذا النحو.

والذي نعلمه أن التصوير لم يتم مباشرة وإنما جرى على صورة نسخة رامبور في معهد المخطوطات العربية. وأهمية النص على هذا تأتي من أن التصوير غير المباشر قد يكون أقل قيمة من التصوير المباشر، هذا إضافةً إلى ضرورة إثبات الحقيقة كاملة.

د ـ ومما ثبت في أصول التحقيق أن يضع المحقق صورة أو أكثر لصفحة أو أكثر من المخطوطة لما لذلك من دلالة، وفائدة في معرفة الخط ورسم الحروف.

هـ ـ وصفا المخطوطة بأنها «في مجلدين، الأول منهما يضم ١٢٥ ورقة، ويضم الثاني ١٢٧ ورقة بلغ مجموعهما ٥٠٤ صفحات في كل صفحة ٢١ سطراً مقياس الصفحة ١٥٥ × ٢١٢ ملمتراً».

ويدل هذا على أن المحققين رأيا المخطوطة وأن المخطوطة في أصلها تقع في مجلدين على هذا العدد من الصفحات وهذا الحجم من الملمترات.

وليست الحقيقة كذلك وإنما هذه أوصاف المصورة أولاً؛ وعمل المجلد ثانياً.

٢ ـ الشكل:

نشر الشعر خاصة، يقتضي أن تضبط ألفاظه ضبطاً يرفع عنها اللبس، ويصبح هذا الضبط أمراً لا مناص منه إذا كانت لغة الديوان لغة غريبة، كلغة حيص بيص، الذي كان يتعمد الغريب، ويؤثره على السهل المأنوس.

ولكن المحققين لم يلتزما بهذا الضبط، وأهملاه إهمالاً يكاد يكون تاماً، فجاءت الكلمات الغريبة غفلاً من الشكل، وعلى نحو لا يعرف معه وجه نطقها وأدائها. ولو أنهما فطنا إلى طريقة الاستاذ الاثري في ضبط ما رواه العماد الاصبهاني من شعر حيص بيص، والتزما بها، لكان عملهما أقرب إلى الكمال، ولأسديا إلى الشاعر يداً بيضاء، ما نظن أنهما أسدياها إليه، حين نشرا ديوانه على هذا النحو الذي يضل فيه البصير باللغة بله القارىء المتوسط الثقافة.

ويطول بنا الحديث إذا حاولنا أن نثبت هنا ما كان يجب على المحققين أن يضبطاه من المفردات، ولكن سنكتفي بمفردات قليلة لم تضبط، فأدى ترك ضبطها إلى تطرق الاحتمالات العديدة على أدائها:

١ ـ ص ٧٥ : الخرق والصواب الخُرْق

٢ ـ ص ٧٥ : «عرق السرى» والصواب «عَرْق السُّرى» مأخوذ من «عَرَقه السُّرى عَرْقاً» أي : أنحله ، وأزال لحمه عن عظمه .

٣ ـ ص ٧٧ : موضع والصواب مُوضِع من «أوضع الفارسُ الفرسَ إذا حمله على الاسراع في السير» .

٤ ـ وحين يريد المحققان أن يشيرا إلى الفرق بين ضبطهما للعبارة ، وبين ضبط محقق الخريدة لها ، يأتيان برواية الخريدة بلا ضبط . مثال ذلك أنهما أثبتا في ص ٧ : «مخيضُ ركابه» وأشارا في الهامش إلى أنها وردت في الخريدة «مخيض ركابه» وهما يريدان أنها في الخريدة «مخيضٌ ركابَه» ولكنهما أهملا الضبط .

٥ ـ ص ٧٩ : الهجر والصواب الهُجْر .

٦ ـ ص ٨٦ : بنات السلم والصواب بنات السَّلَم .

٧ ـ ص ٨٦ : شجر السمر والصواب شجر السَّمُر .

٨ ـ ص ٨٧ : وطفاء جونة والصواب وَطْفاء جوْنَة .

٩ ـ ص ٩٤ هـ ٤٣ : الشقائق جمع شقشقة . والصواب شِقْشِقَة .

١٠ ـ ص ٩٥ : منصل والصواب مُنْصُل بمعنى السيف .

١١ ـ ص ١٣٣ هـ ١٣ : والمقر والصواب والمَقِر بمعنى المُرّ .

٣ ـ الخريدة :

رجع المحققان إلى الجزء العراقي من كتاب «خريدة القصر وجريدة العصر» الذي حققه الاستاذ محمد بهجة الاثري والدكتور جميل سعيد ، فاستضاءا به ، لتقويم ما اعوجّ من المخطوطة ، والاهتداء إلى ما ندّ منها من كلمات . ويلاحظ على موقفهما من الخريدة :

أ ـ لقد صححا طائفة من الأوهام التي وقع فيها محققا الخريدة . وللتمثيل على ذلك نجتزىء بما يأتي :

١ ـ ص ٩٠:

وأعرضن عن رجز الحداة تحرجا عن النظم في ذكرى مشوق وشائق

وفي هـ ٧: في الخريدة (واعرض) مكان (وأعرَضْنَ) وفيها وفي الأصل «زجر الحداة» والصحيح ما أثبتناه.

٢ ـ ص ٩١:

كأن إهابي مشعر خيبرية غداة سرى ظعن الخليط المفارق

وفي هـ ١٥: في الخريدة (مشعر جبرية) وفسر المحقق (الجبرية) بالجبروت. والخيبرية حمى منسوبة إلى خيبر وهي الواحة الحجازية المعروفة.

ب ـ التزم المحققان بأن يثبتا ما في الأصل، إذا كان له وجه ولو بعيد، ويشيرا في الهامش إلى رواية الخريدة، ويعلقا عليها بأنها الأصوب. وكان المناسب أن يجعلا رواية الخريدة في المتن، ويشيرا في الهامش إلى ما في المخطوطة، لأن رواية العماد الأصبهاني لا يستهان بها، فهو معاصر للشاعر، وهو مشهور بالضبط والتحري ودقة النقل. ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ ص ٨٥:

هو المرء يعطي مغنياً عن سؤاله إذا شابَ بيضَ الاعطيات سؤالها

وفي الهامش: «وفي الخريدة أيضاً: شانَ مكان شابَ وهو أجود».

٢ ـ ص ٨٥:

تجنب بي عن محرم الله خَشية وتكبر عندي رخصة واختلالُها

وفي الهامش: «ورد في الخريدة: رخصة واحتيالها، وهو الأصوب، لأن التحايل على الشرع لإيجاد الرخصة فاش بين الناس قديماً وحديثاً».

٣ ـ ص ١٠٧:

أقِم يا حسامي في صِوانك واهجم شربت دماً إن لم أروِّك بالدم

وفي الهامش: «في الخريدة واسلم مكان واهجم ولعله واجْمِ أي استرح».

ورواية الخريدة أولى بالاثبات في المتن لمناسبتها السياق، فالشاعر يتهدد سيفه الوادع في غمده، إيثاراً للسلامة، ثم إن في «اهجم» سذاجة في هذا المقام.

٤ ـ ص ٨٣:

محاها هوىً ما يستفيق كما انمحى بحلم جلال الدين عُظمُ الجرائر

وفي الهامش «في الأصل لم يستفيق وهو لحن، وفي الخريدة: لا يستفيق» وكان الأولى إثبات رواية الخريدة، وكنا نود لو رجع المحققان إلى مخطوطة الخريدة نفسها لما ظهر لها من أهمية حتى لكأنها نسخة ثانية.

٤ ـ اختلاف الروايات:

أ ـ إهمال المقابلة:

١ ـ ص ١٠٩ البيت ١٢: «مِصدم» وفي الخريدة ١/ ٣٩٠ «مَصدِم».

٢ ـ ص ١١٠ البيت ٣٣: «جوثة» وفي الخريدة ١/ ٣١٢ «حوثة».

٣ ـ ص ١٢٢ البيت ٤٠: «بأوجد منه بالعلى» وفي الخريدة ١/ ٣٢٢ «بأوجد منه للعلى».

٤ ـ ص ١٤٤ البيت ٢: «رِجام» وفي الخريدة ١/ ٣١٤ «زِحام». وإن كانت الأولى أصوب إلا أن النشر الصحيح يقتضي إثبات جميع الروايات والاختلافات، أو أن يشير المحقق في المقدمة إلى أنه سيهمل الخلافات التي ترجح عنده فسادها، ثم يمثل لها بأمثلة، ليطمئن القارىء إلى أنه عارض وقابل.

٥ ـ ص ١٦٠ البيت ٤٣: «الصوم» وفي الخريدة ١/ ٢٣١ «اليوم».

٦ ـ ص ٢١٢ البيت ١١: «قارضة» وفي الخريدة ١/ ٢٣٦ «قارصة» وهو أصوب.

٧ ـ ص ٢١٨ البيت ٣٤: أضافا كلمة «يحرق» ولم يشيرا إلى أنها من الخريدة ١/ ٣٤٨ بل قالا إنها: «زيادة منا اقتضاها المعنى والوزن».

٨ ـ ص ٢٢٤ البيت ٢: ذكر المحققان أن في الخريدة «هموم الناس» وليس ذلك فيها، بل فيها «هموم النفس» وهو ما أثبتاهُ.

٩ ـ ص ٢٤٤ القطعة ٥٥ : لهذه القطعة تتمة في الخريدة ١/٣٢٢ لم يفطن لها المحققان، والبيت الذي لم ينشر منها هو:

مستريح الرِّفد ما في جوده كَدَرُ المَطْل ولا شَوْبُ المِنَنْ

١٠ ـ ص ٢٦٠ البيت ٣٦:

في الخريدة ١/٣١٧ «نَسعَ المطيةَ» أي شدّ لسانها بنسعة ليكفها عن البغام، بدل «نِسعُ المطية» وهو ما أثبته المحققان، ولم يشيرا إلى ما في الخريدة، ولعله أصوب.

١١ ـ ص ٢٨٢ : «فحييته» وفي الخريدة ١/٢٦٩ «فجئته».

١٢ ـ ص ٢٨٤ البيت ٢٦ : «فَرَطا» وفي الخريدة ١/٢٧٠ «فُرُطا».

١٣ ـ ص ٢٨٨ البيت ٦١ : «بحر أنامل» وفي الخريدة ١/٢٧٣ «بحر نائل».

١٤ ـ ص ٣٤٢ البيت ٤٦ : «غالط» وفي الخريدة ١/٣٣٨ «عالط».

١٥ ـ ص ٣٤٢ البيت ٤٧ : «خَلفَ» وفي الخريدة ١/٣٣٨ «حِلْف»، ولعله أصوب.

١٦ ـ ص ٣٤٣ البيت ١ : «حوى» وفي الخريدة ١/٢٩ «طوى» وهو أصوب.

١٧ ـ ص ٣٤٣ البيت ١٠ : «أبقى» وفي الخريدة ١/٢٩٧ «خير».

١٨ ـ ص ٣٥٦ البيت ١٠ : «حديثاً» وفي الخريدة ١/٢٦٠ «قديماً».

١٩ ـ ص ٣٦٨ هـ ١٨ : قالا ان في الخريدة ١/٢٩٨ «الفور» وفيها «الفود».

٢٠ ـ ص ٣٧٣ البيت ٩: «وانتشار» وفي الخريدة ١/٢٦١ «وابتسار».

أهمل المحققان في المواضع السابقة، مقابلة ما في المخطوطة بما في الخريدة.

ب ـ بين المتن والهامش:

وثمة أمر آخر تجدر الاشارة إليه، وهو أن المحققين استرابا بكلمات عدة، لا داعي للشك فيها، لأنها جاءت واضحة مقروءة في الأصل من جهة، ولأن المعنى يستقيم بها من جهة أخرى، ثم اقترحا في الهامش إحلال كلمات أخرى بدلها، وواضح أن هذا تحكم في النص، ومعالجة له بالظن، وهو لا يتفق مع قواعد النشر العلمي التي تقضي باحترام الأصل، ما لم يترجح فساده. وللتمثيل على ما وقع فيه

المحققان من التحكم بالنص، نسوق الأمثلة الآتية:

١ ـ ص ٧٨:

أقـر لـه بـالـسبـق غـير مـنـازَع وألقى عنـان الفخـر غـير منـازِعِ

وفي الهامش «هكذا وردت القافية في الأصل والأصوب غير مُدافَع». ونقول:

أ ـ أراد الشاعر «مُنازَع» في الأولى وهي اسم مفعول و «مُنازِع» في الثانية وهي اسم فاعل فغاب ذلك عن المحققين.

ب ـ تركا شكل «الزاي» وضبطا «العين» فأشكلِ معنى البيت. والمختار في الشكل أن نشكل من حروف الكلمة ما يدفع شكله وهماً.

٢ ـ ص ٨٢:

لقـد أنجمت تـلك العـهـود كـأنها جـوافِـلُ طـير نُفّـرت بـالخـوادر

وفي الهامش «انجمت: ولّت. والخوادر: لعله يـريد بهـا الطيـور الجارحـة المدجنة. أو أن الكلمة تصحيف للمجادر واحدها مجدار، وهو ما يُنصب في الزرع مزجرة للسباع والطير». نقول:

أ ـ الخوادر صحيحة، ويقتضيها المعنى، فالخادر هو الأسد. ولا معنى لقول المحققين «لعله يريد بالخوادر الطيور الجارحة المدجّنة».

ب ـ صعب أن تحرف «المجادر» إلى «خوادر» فبين الكلمتـين فرق كبـير في الرسم، وإنما تحرف الكلمة إلى كلمة أخرى قريبة منها في الرسم.

ج ـ وهناك فرق بين «التصحيف» و «التحريف» فالأول يعني إعطاء الحرف نقطة لا يستحقها؛ أو سلبه نقطة يقتضيها. أما التحريف فهر إبدال الكلمة كلمة أخرى. ولذا لا يقال ان المجادر صحفت إلى خوادر، وإنما يقال: حُرّفت.

٣ ـ ص ١٦٤:

فلا الضيف يُقرى وهو غرثانُ ساغبٌ ولا خـابط الـلـيـل البـهـيـم يُـنـارُ

وفي الهامش «ولعل الصواب: وهو صديانُ ساغب» وهذا تحكم في الأصل،

وبعيد أن تحرف «صديان» إلى «غرثان» واحترام الأصل أولى.

٤ ـ ص ١٠٢:

إذا أغمد البيض الصوارم في الطلى وحطّم مُرّان الوغى في الحناجر

وفي الهامش «مُرّان الوغى: كذا ورد في الأصل ولعل الصواب: مُرّان القنا».

والوغى صحيحة. والمُرّان بضم الميم الرماح كما في مختار الصحاح: ٥١٦. أراد الشاعر بـ«مُرّان الوغى» رماح الوغى. وأما على تصويب المحققين فيكون المعنى: رماح القنا، وليس بسديد.

ج ـ التصرف في المتن:

١ ـ نقل المحققان من كتاب الخريدة قسماً من مقدمة الديوان كان قد سقط من المخطوطة، وجاء في هذا القسم المنقول ص ٦٥: «وحسب الشعر فخراً أن الانسان يسمع المعنى نثراً فلا يهز له عِطفاً ولا يهيم له طرباً، فإذا حُوِّل نظماً فرح الحزين، وحرك الرزين، وكرم البخيل، ووقر الاجفيل وقرب من الأمل البعيد، وسنّى الغناء لغير الغرّيد».

أ ـ جعل المحققان كلمة «مقدمة» بدل «خطبة» ومعلوم أن «مقدمة» هو مصطلح حديث لم يعرفه القدامى وكانوا يستعملون مكانه «خطبة» فيقولون «خطبة الكتاب» أو «خطبة الديوان». وقد وردت كلمة «خطبة» في الخريدة، قال العماد وهو يقدم نصوصاً من ديوان حيص بيص: «فمن كلامه المنور في خطبة ديوانه»[1] وكان الأولى أن يوردا «خطبة» بدل «مقدمة».

ب ـ وقالا أيضاً ص ٦٥ «من مقدمة الديوان بقلم الناظم» وهذا تعبير محدث، لم يعرفه القدامى، فنحن نقول في هذا العصر مثلاً «مقال بقلم فلان» بمعنى «مقال من إنشاء فلان». وكان على المحققين اجتناب هذا التعبير الذي لا ينسجم مع ما عرف عصر حيص بيص من تعابير.

---

(١) الخريدة ١/٢٠٢.

ج ـ جاء في النص المنقول من الخريدة «سنّى» بدل «سنّ» وهو ما في الخريدة، ولم يشر المحققان إلى سبب تصرفهما بنص الخريدة، كما لم يشيرا في الهامش إلى أن في الخريدة «سنّ» بدل «سنّى»، التي أثبتاها.

٢ ـ ص ٧٨:

سليم دواعي الصدر مستهطل الندى قشيب رداء الحلم عَفّ المسامع

وفي الهامش «القشيب: الجديد. في الأصل: قشيم. وهو تصحيف ظاهر». نقول:

أ ـ قشيم صحيحة، فمعناها النقي، والقشم: التنقية. وإذا علمنا أن حيص بيص يؤثر الغريب، أدركنا أنه عدل عن «قشيب» المتداولة إلى «قشيم» الغريبة.

ب ـ ولا يقال إن «قشيب» تصحيف إلى «قشيم» وإنما يقال: حُرّفت.

٥ ـ ملء البياض أو المطموس من المخطوطة:

اعتمد المجققان نسخة وحيدة، وقد سقطت منها كلمات، وطمست أخرى، وقد وصفا موقفهما من الساقط أو المطموس بقولهما: «وعمدنا إلى الساقط أو المطموس من كلماتها وجملها، وهو ليس بالقليل، فسددنا فراغه بألفاظ من عندنا، مراعين في ذلك ألفاظ الشاعر وأسلوبه في تأليف الكلام، وقد وضعناها بين حواصر، ليعرف القارىء مكانها، فيأخذ بها ـ إن شاء ـ أو يدعها»[٢].

أ ـ إن إقدام المحقق على ملء فراغ المخطوطة بكلمات منه، عمل فيه كثير من الخطورة والجرأة، وبعض المحققين يشفق من ذلك، ويحجم عنه، خشية أن يعبث بالنص، أو يبتعد عما أراده الشاعر أو المؤلف. وإذا كان لا بد من ملء الفراغ بكلمات مناسبة، فإن الهامش هو المكان المناسب لتلك الكلمات.

ب ـ والذي ينظر الكلمات التي سدّ بها المحققان البياض الذي في الأصل، أو وضعاها مكان المطموس أو العسير القراءة من كلماتها، يجدها متكلفة، ولا دليل على ترجيحها دون غيرها:

(٢) مقدمة التحقيق.

١ ـ ص ١١٧ :

فلم يضق الجـو الفسيـح بسـارحٍ ولا شـدّت البيد [القَـواء عـلى] سفـر

القَواء (بالفتح) : قفر الأرض. السفر: ذو السفر. ويطلق على الجمع. كذا جاء في الحاشية. وقال المحققان: الكلمتان المحصورتان بين القوسين مطموستان في الأصل. قد يكون ما أتى به المحققان صائباً وقد يكون غير صائب.

٢ ـ ص ٢٢٦ :

لـك الغـطاريف من دودانَ شـأنهم ضـرب الملوك ورفع [النـار في القُلَل]

القلل: جمع القُلّة: رأس الجبل. وما بين القوسين مطموس في الأصل.

ج ـ ولم يلتزم المحققان بملء فراغ المخطوطة، بل تركا بعض الفجوات دون ملء كما في ص ٦٨، ١٠٥.

د ـ الاولى بالمحقق أن ينقل ما يراه غير واضح في الأصل كما هو، وبعضهم يصوره، ليتيح لغيره أن يقرأه، ويشارك في حل مشكله، ولا يقبل من المحقق أن يزوي عن القارىء ما في الأصل في حال عدم وضوحه. ولذا لا يقبل من المحققين قولهما في ص ٣٢٢ هـ ٥ : «إن الذي أثبتناه هو تصويب لما في الأصل، وهـو غير مقروء».

٦ ـ شروح المفردات :

أ ـ تكرر شرح كثير من المفردات كان الشاعر يكثر من استعمالها، وكان الأولى بالمحققين أن يسلكا إحدى سبيلين: فإما أن يحيلا على أول شرح قدماه للكلمة، وإما أن يشرحا الكلمات التي يكثر الشاعر منها في ملحق، على أن يضعا علامة على هذه الكلمات تنبىء بأنها مما شرح في ذلك الملحق.

وللتمثيل على الكلمات التي تكرر شرحها نجتزىء بما يأتي: «احتبى» وما يشتق منها، احتبى الرجل: إذا جمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها ليستند في مجلسه.

و «الخِرْق» بمعنى السخي. و «المَخْر» الجيش و «الخَرق» الواسع. و «المؤلّل»

المسنون و «قَرى» الضيف أطعمه. و «العفاة» طالبو الحاجات، وغير ذلك كثير.

ب ـ واضطرب المحققان في شرح عدد من الكلمات، فلم يلتزما بما قدماه من تعريف لها، ففسرا كلمة «الوشيج»: بمعنى الرماح مرة، وبمعنى «شجر الرماح» مرة أخرى. وفسَّرا «اللطيمة» بمعنى وعاء المسك حيناً وبمعنى المسك حيناً آخر. وقالا عن السَّنَوَّر» مرة إنه لبوس الحديد، وقالا أخرى إنها جملة السلاح.

ج ـ ولا يطلب من المحقق عند شرح المفردة أن يسهب ويستطرد ويأتي بالشواهد للتدليل على صحة المعنى الذي يحدده للكلمة، لأن هذا من عمل المعجمي، أما المحقق فيكتفي من معاني الكلمة بالمعنى الذي يقتضيه السياق الذي وردت فيه. ولذا فإن الشواهد التي ساقها المحققان لا داعي لها، ومواضعها: ص ٨٧ هـ ٤١، ص ٩٤ هـ ٤٤، ص ١١٢ هـ ٥٣، ص ٧٩ هـ ٤٢.

د ـ شرح المحققان كلمات سهلة لا يجهلها أحد كالبين والعِقاب والسراب والمرهوب والنجدة وغيرها.

هـ ـ وحين يضطر الشاعر إلى تسهيل همزة، أو قصر ممدود، فإن المحققين لا ينبهان على ذلك عند شرح الكلمة، وإنما يأخذان استعمال الشاعر على أنه الأصل فيها، ففي ص ١٥٧ هـ ٩: «الرود: الشابة الحسناء» والأصل في الكلمة «الرؤد» إلا أن الشاعر استعملها مخففة الهمز للضرورة، ولا ينبه المحققان على ذلك.

وفي ص ٣٤٤ هـ ١١ لم يذكرا أن الأصل في «الرؤا» «الرؤاء» بمعنى حُسن المنظر، ولكن الشاعر قصرها لضرورة الوزن، ولا صلة لهذه الكلمة بـ «الرؤى» التي وضعها المحققان بعد شرح «الرؤا» وكأنهما يفرقان بها بين اللفظتين، وبعيد ما بينهما. ووقعا في هذا الخلط نفسه في ص ٣٤٦ هـ ٢١.

٧ ـ أخطاء نحوية:

أ ـ ص ٦٨ في الكلام على الخمرة «وجُعلت أمُّ الخبائث» والصواب أُمَّ.

ب ـ ص ١٤٥ «صليب حوام» والصواب «صليب حوامي» لان المنقوص لا تحذف ياؤه بغير تنوين. ووقعا في هذا الخطأ نفسه في ص ١٥٤: معادِ وفادِ بدل

مُعادي وفادي. وص ١٥٥: نادِ بدل نادي وص ٢١٣: الصادِ والصواب: الصادي. وص ٣٥٣: بدواعِ ومساعِ والصواب بياء فيهما.

ج ـ ص ٧٨: «وألقى عنانُ» والصواب «عنانَ».

د ـ ص ٣٤٨: «أيُّ» والصواب «أيَّ».

هـ ـ ص ٣٦٨: «النازحُ الدارَ» والصواب «النازحُ الدارِ».

٨ ـ أخطاء في الرسم لم تستدرك:

ص ٥: تظافر: تضافر.

ص ٧٤: مرأي الصواب: مرئي.

ص ٩١: الهيئة والصواب: الهيأة.

ص ١٢٤: نضيرك والصواب: نظيرك. ويعفوا والصواب يعفو.

ص ١٥٤: الكفؤ والصواب الكفء.

ص ١٧١: ادعا والصواب ادعى.

ص ١٨٨: وهاب والصواب أهاب. والمحققان لا يفرقان في الرسم بين همزة الوصل وهمزة القطع.

ص ١٩٢: ضمئت والصواب ظمئت.

ص ١٩٩: نضمت والصواب نظمت.

ص ٢٤٤: ضعن والصواب ظعن.

ص ٢٥١: الوضيف والصواب الوظيف.

ص ٢٧٣: تنبوا والصواب تنبو.

ص ٢٨٦: نحلو والصواب نحلوا.

ص ٣٠٤: يقضان والصواب يقظان.

ص ٣١٢: طالبوا الحاجات والصواب طالبو الحاجات.

٩ ـ ملاحظات أُخرى:

أ ـ ص ٦٥: «وكم أوجف بالجبان، إلى مأقط الحرب العوان، فروى حد

السيف والسنـان، من دماء الشجعـان» وفي الهامش «ورد في الخـريدة: في بعض النسخ: الجبانَ بنزع الخافض، وهو الصحيح.».

لم يضع المحققان ما اقتبساه من الخريدة بين قوسين ولعدم القوسين ظننا بدياً أن «وهو الصحيح» من تعليق المحققين، وعند الرجوع إلى الخريدة رأينا أن الكلام السابق كله منها.

ولم يقف المحققان عند تعليق محقق الخـريدة عـلى رواية نـزع الخافض من «الجبان»، فهي غير سديدة، وذلك لأن الفواصل الثانية والثالثـة والرابعـة وردت مجـرورة، فالأولى أن تكـون «الجبان» مجـرورة أيضاً لئـلا تخالف بـالاعراب بـاقي الفواصل.

ب ـ ص ٦٩ س ٧: «وقد أكرهني بعض الكبراء والاخلاء» نقول: لعلها: «الاجلاء» لمناسبتها «الكبراء».

ج ـ ص ٧٢: الاولى وضع «مما» مكان «عما» لأن الفعل «صَفِرَ» يستعمل مع «من». وقد رجّحنـا «مما» في الهامش.

د ـ ص ٧٣ هـ ٢٥:

الاولى وضع «فإن زخور الطعن» في الأصل مكان «فازخور». ولكن المحققين وضعاها في الهامش وأبقيا الأصل على فساده. فخالفا ما التزما به من إصلاح المتن في حال اختلاله.

هـ ـ ص ٧٦ هـ ١٢:

عد المحققان «ناء» وهماً من الناسخ، وقالا ان الصواب «دان». والصحيح «داءٍ» كما ذهب إلى ذلك محقق الخريدة ١/ ٢٦٤ أما البيت فهو:

إذا المـرء لم يـعـتـد إلا لـصـبـوة أتـاه الـردى مـا بـين نـاءٍ وقـاطـع

و «داء» هي الصواب، لأن الردى إما بداء أو بقاطع أي سيف.

و ـ ص ٨١: «غطارف شوشاً» والصواب «غطارف شوساً» جمع أشوس.

ز ـ ص ٩٣ هـ ٣٧ : «وهي فرضته بالبحرين» والصواب «فرضة» كما في الخريدة ١/٢٨٢ .

ح ـ ص ١٠١ البيت ٣ : البيت مدور، وقد ورد كما يأتي :

وإني غفور للسفيه وآخذ النّبيـ ـه ومنّاع النزيل المجاور

والصواب كما يأتي :

واني غفور للسفيه وآخذ النْـ نبيه ومنّاع النزيل المجاور

أي إثبات الالف واللام والنون الاول من «النّبيه» في الشطر الأول .

ط ـ ص ١١٥ : «وعتبه» والصواب «وعاتبه» .

ي ـ ص ١٣٦ البيت ١١، ١٢ «العاتم» و «الشاتم» صوابهما «الغانم» و «الشائم» .

ك ـ ص ١٨٩ : «المُناجيب» والصواب «المَناجيب» .

ل ـ ص ٢١٢ : «جوادي» والصواب «جيادي» .

١٠ ـ مصادر التحقيق :

وهناك ملاحظات تتعلق بالمصادر التي رجع إليها المحققان، أهمها :

أ ـ أهملا الاشارة إلى كتاب «الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي» للدكتور علي جواد الطاهر، مع أنه مرجع لا يغفل في دراسة الشاعر وعصره .

ب ـ واعتمد المحققان على «وفيات الأعيان» طبعة محيي الدين عبد الحميد، وكان الأفضل الاعتماد على طبعة إحسان عباس لأنها أوثق وأحدث .

ج ـ يبدو أنهما اعتمدا «المنجد» في شرح بعض المفردات، وكان الأفضل الرجوع إلى المعجمات القديمة .

د ـ ورجع المحققان في باب «المعرّب» إلى «شفاء الغليل» للشهاب الخفاجي، والأولى أن يرجعا إلى «المعرّب» للجواليقي .

هـ ـ وأخذا نصاً لابن شهراشوب في كتابه «مناقب آل أبي طالب» من كتاب «أعيان الشيعة» وكان الأصح الرجوع إلى كتاب ابن شهراشوب نفسه وهو مطبوع متداول.

و ـ واعتمد المحققان في شرح الأماكن والمواقع على كتاب «مراصد الاطلاع» وكان الأفضل الرجوع إلى كتاب «معجم ما استعجم» للبكري أو «معجم البلدان» لياقوت.

خاتمة:

وبعد، فهذه ملاحظات عثرنا عليها لدى قراءة جادّة للجزء الأول من ديوان حيص بيص، غير قاصدين إلى تقليل جهد المحققين الفاضلين، وإنما كنا نقصد إلى خدمة الديوان، والاستفادة من هذه الملاحظات لدى إعادة طبعه، والانتفاع بها عند تحقيق ونشر الجزء الثاني منه.

[١١]

البديع في نقد الشعر
لِأُسامة بن مُنقذ

[نشر في مجلة «البلاغ»، العدد الرابع، السنة الثامنة، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م]

هذا الكتاب أحد مؤلفات أسامة بن منقذ الأديب الشاعر المعروف، الذي عاش أكثر حياته في القرن الخامس الهجري، ووضع عدداً غير قليل من التواليف والمصنفات طبع منها أقلها، كما طبع له ديوان شعره وهو ديوان ضخم (نشرته وزارة التربية والتعليم في القاهرة سنة ١٩٥٣ م)، وكتابه (البديع في نقد الشعر) الذي بين أيدينا يكشف بصدق عن ثقافة المؤلف الأدبية، وذوقه الفني، وحسّه النقدي، ومقدرته على تصريف المعاني، كما يوضح مكنته الخاصة على ترتيب موضوعاته، فقد قسمه المؤلف بحسب الموضوعات التي يورد فيها الأشعار وتعليقاته النقدية عليها، ووقف المؤلف لأجل ذلك على أغلب الكتب المؤلفة قبله في موضوع كتابه أو قريب منه كالبديع لابن المعتز، والصناعتين للعسكري، والعمدة لابن رشيق. . وغيرها من المصنفات الكثيرة التي أضاع الزمن منها ما أضاع، ولم يبق منها إلا ما حفظه لنا أسامة في بديعه من نقوله عنها.

قام بتحقيق الكتاب الدكتور أحمد أحمد بدوي والدكتور حامد عبد المجيد، وراجعه الاستاذ ابراهيم مصطفى، وطبع في سلسلة (تراثنا) التي تصدرها الادارة العامة للثقافة في وزارة الثقافة والارشاد القومي في مصر، على مطابع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م. وقد جاء الكتاب نموذجاً ممتازاً في حسن التحقيق، وجودة الاخراج، ومع ذلك فقد تجمعت لديّ خلال قراءتي له عدة ملاحظات تحقيقية، آثرت نشرها خدمة للكتاب وإتماماً لنفعه، لا تنقص من قيمة الجهد الكبير المبذول في تحقيقه. سأوردها مسلسلة حسب تسلسل الصفحات، تيسيراً للرجوع إليها في مواطنها من الكتاب:

١ ـ ذكر المحققان في المقدمة أنهما اعتمدا في تحقيقهما للكتاب على نسختين منه، الأولى في مكتبة البلدية بالاسكندرية والثانية في مكتبة دار الكتب بالقاهرة، وقالا بعد أن وصفا المخطوطتين: «وقد قابلنا بين النسختين لنخرج بالنص أقرب ما يكون إلى

الصواب» (المقدمة: ص ٧).

الذي يبدو أن نسخة القاهرة أخت أو بنت لنسخة الاسكندرية، لأن تتبع النسختين في الكتاب يقف القارىء على أنَّهما لا تفترقان بشيء يذكر، فالنص هو هو، إلا في مواضع لا تذكر لقلتها، ويكفي أن نعلم مثلاً أنه لا يوجد بين النسختين أي فرق إلى ربع الكتاب إلا مرة واحدة في ص: ٢٥ هامش ٣. وكان ينبغي الاشارة إلى هذا المعنى من التشابه في المقدمة، أو الاعتماد على واحدة والاستئناس بالأخرى، دون جعلهما أصلين كما أراد المحققان أن نفهم من المقدمة.

٢ ـ يترجمان للأعلام عند الذكر الثاني أو الثالث أو الرابع، والصحيح أن يترجم للعلم عند ذكره الأول فقد ترجما للشريف الرضي في ص: ٣٩ هامش: ٥، في حين مرّ ذكره في ص: ٢٣ و ص: ٢٥ دون أن يترجما له. كما ترجما لمسلم بن الوليد في ص: ٧٣ هامش: ٦ وكان قد مرّ ذكره في ص: ٣٧.

٣ ـ يترجمان للمشهورين، وقد يهملان المغمورين، كإهمالهما ترجمة ابن عين زُربى الشاعر، الذي ورد ذكره ص: ٢٧، في حين يكون واجب المحقق عكس ذلك تماماً، إلّا إذا اعتذر بعدم وقوفه على الترجمة.

٤ ـ يكرران الترجمة لتكرر الذكر، وهذا زائد إذ يمكن أن يكتفى بالترجمة عند الذكر الأول، فقد حدث ذلك عند ترجمتهما للسري الرفاء ص: ٣٦ هامش: ١٠، وتكرر الترجمة له ص: ٩٠ هامش: ٧.

٥ ـ يذكران للشعراء المترجمين في الحواشي أن لهم دواوين، دون أن ينصا على أنها مطبوعة أو مخطوطة أو مفقودة، كما في ص: ٣٧ هامش: ١ في ذكرهما ديوان السري الرفاء، وفي ص: ٧٣ هامش: ٦ في ذكرهما ديوان مسلم بن الوليد.

٦ ـ ومما يتصل بالملاحظة السابقة أنهما يعرفان بمهيار الديلمي في ص: ١٩ هامش: ٤ مثلاً فيذكران له ديواناً مطبوعاً بدار الكتب، ويعرفان بالبحتري في الهامش الذي بعده: ٥ في الصفحة نفسها فلا يشيران إلى ديوانه وهو مطبوع أيضاً وكان عليهما أن يلتزما منهجاً موحداً في ذلك.

٧ ـ رجعا في ترجمتها للصنوبري الشاعر إلى فوات الوفيات ١/٦١ ص: ٩٧ هامش: ١، وفي هذا ضعف باد، إذ كان عليهما أن يرجعا إلى يتيمة الدهر للثعالبي، فله فيها ترجمة واسعة وطائفة كبيرة من شعره.

٨ ـ ترجما لطرفة بن العبد في ص: ٤٣ هامش: ١ فقالا: «هو طرفة بن العبد المعروف بالمتلمس، شاعر جاهلي...» أقول: وطرفة غير المتلمس كما هو معروف لدى طلاب الأدب المبتدئين، فالمتلمس شاعر لم يكن من أصحاب المعلقات كطرفة.

٩ ـ ترجما لسكينة بنت الحسين في ص: ١٠٦ هامش ١ فقالا: «هي بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، نبيلة شاعرة كريمة...» أقول ان نعتها بأنها نبيلة كريمة زائد، فهي غير مفتقرة في تعريفها إلى تينك الصفتين. وأما أنها شاعرة فخطأ، فهي ليست شاعرة، وربما التبس عليهما من أكذوبة تحكيمها بين الشعراء.

١٠ ـ شرحهما للمفردات المفتقرة إلى شرح عمل جيد بصورة عامة وأمثلتُهُ كثيرة في الحواشي، إلا أنه يبدو زائداً أحياناً لوضوح المعنى كالذي ورد في ص: ٦٩ هامش: ٧ من تفسيرهما للصباحة بالحسن، وصبح ككرم فهو صبيح.

١١ ـ ومما يتعلق بفكرة الزائد من الحواشي ما نجده من التعليقات المتصلة بالتراجم مما لا فائدة منه كالذي نقرؤه في ص: ٤٨ هامش: ٢: «الخليفة العباسي المشهور». في تعريفهما للرشيد الذي ورد اسمه في المتن منشداً.

١٢ ـ خرجا بيتاً لامرىء القيس من معلقته في ص: ٧٥ هامش: ١ بقولهما: «البيت ٥٦ من القصيدة الأولى ص ٢٣. السقا» ومثله في ص: ١٠٣ هامش: ٣ في تخريجهما لبيت زهير من معلقته: «البيت ٥٦ من القصيدة ١ ص ٢٧٧ ط السقا». وكذلك في ص: ١٢٥ هامش: ٣: «راجع القصيدة ٨ في النعمان بن المنذر ص ١٧٤ (ط السقا)». ومثله في ص: ٦١ وص: ١٠١.

أقول: كان يجب أن ينصا على أن البيت من المعلقة فيما كان يخرج في المعلقة، لأنه حينئذ يراجع في كل شروح المعلقات دون ذكرها ولا يكتفى بما رجعا إليه من الديوان، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن أسلوب الاحالة على الديوان بتحقيق

الاستاذ مصطفى السقا ناقصة وغير مفيدة.

١٣ ـ ورد في ص: ١٢٧ قول الشاعر:

ساروا وما عاجوا عليكَ بنظرةٍ والله يحفظ مِن جَفاكَ ويصحِب

وأول ما يلاحظ فيه أن المحققين شكلا ميم من بالكسر والصواب فتحها لأنها اسم موصول بمعنى الذي لا حرف جر كما وهما. ثم انهما شاءا أن يشرحا معنى (يُصحِب) في هامش: ٥ من الصفحة نفسها، فقالا: يصخب: يحفظ فذكرا الكلمة بالخاء المعجمة.

١٤ ـ تعلمنا أن الحكم على مستويات الشعراء لا يملكه المحقق، إذ يجب عليه تجنبه وهو في صدد ترجمة الشاعر، إلا أن المحققين الكريمين نصبا من أنفسهما حكمين على الشعراء فقالا في ص: ٥٤ هامش: ١: «المتنبي شاعر حكيم مشهور» وهامش: ٢: «الأعشى من شعراء الطبقة الأولى». وص: ٥٦ هامش: ٤: «عدي بن الرقاع شاعر كبير من أهل دمشق». وص: ٦٦ هامش: ٤: «الارجاني له شعر في غاية الحسن» وص: ٦٩ هامش: ٣: «ابن الرومي من كبار شعراء القرن الثالث الهجري». وص: ٧٣ هامش: ٦ «مسلم بن الوليد شاعر محسن» وهكذا في عشرات الهوامش المخصصة لتراجم الشعراء، وفي هذا تجاوز لحدود التحقيق إلى شيء آخر هو من عمل مختصين في النقد.

١٥ ـ شرحا كلمة (ماجِد) في ص: ١٣٣ هامش: ٧ بقولهما: «أصل المَجْد: الكثرة، يقال: أمْجَدتُ للدابة العلف: إذا أكثرتَ لها» ولم يزيدا، وفي هذا إسفاف وركة.

١٦ ـ شرحا كلمة (الشئون) في ص: ١٣٥ هامش: ٣ بأنها تعني الدموع، وهي ليست كذلك بل هي أعمق من ذلك فهي عروق الدمع كما تنص المعجمات. وعدم النص على مصدر الشرح لا يعد عيباً كبيراً في التحقيق غير أن ذكر اسم المعجم لا يخلو من فائدة ويشير إلى دقة.

١٧ ـ ترجما للارجاني في ص: ١٣٧ هامش: ٢ ومما قالاه في ترجمته: «وله شعر

جيد جمع ابنه أكثره في ديوان له مطبوع» ولا يخفى ما في هذه العبارة من لبس لا ينكشف بسهولة لولا سنة وفاته في ٥٤٤ هـ. ويدل هذا وأشباهه من العبارات الغامضة على عدم دقة تشيع في الكتاب.

١٨ ـ وردت في ص: ١٥٣ في أثناء كلام المؤلف في المتن من سطر ٤ ـ ٥ عبارة موضوعة بين معقوفين هكذا:

فناقض الذي جعله كالنهار، ثم رجع فصيره أسود كالليل [وناقض الذي كان أسود كالعذار] وجعله أبيض كالنهار.

أقول: وضعا ما وضعاه بين معقوفين دون أن يشيرا إلى مصدرهما في ذلك، ولعله كان من عندهما إتماماً للعبارة وسداً لنقصها. وهما مطالبان على كل حال بالاشارة.

١٩ ـ آخر ما نأخذه على طبعة الكتاب أنها ظهرت خالية خلواً كاملاً من الفهارس الميسرة النافعة وهي في مثل هذا الكتاب الحاشد بالشعر والأعلام تكون أكثر نفعاً وعدمها أكثر ضراً، فعفا الله عنهما وأجزل لهما المثوبة على ما بذلاه في سبيل تحقيق الكتاب من جهد مشكور.

[١٢]

مَا وُضِعَ فِي اللُّغَةِ عِنْدَ العَرَبِ إلى نهايةِ القَرْنِ الثَّالثِ

[نُشر في مجلة «المورد»، العدد الرابع، المجلّد التاسع، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م]

المقدّمة

لعل العرب من أغزر الأمم نتاجاً فكرياً، ومن أسبقها إلى هذا النتاج قياساً إلى أوليات اللغة والثقافة. وربما كان لظهور الاسلام بين ظهرانيهم الأثر الأكبر في التوجه إلى الدرس والبحث والاحصاء إيماناً وحرصاً وانبهاراً؛ ومما يؤيد هذا المذهب أن جل آثارهم الأولى انصبت على القرآن من نواحيه التشريعية واللغوية والاعجازية، فظهرت علوم التفسير والفقه وشرح الألفاظ الغريبة وحصر الاستعمالات اللهجية واللغوية وما إلى ذلك مما قاد التأليف إلى التعمق في هذه الفنون، وتطوير مادتها جيلاً بعد جيل. وقامت على أسس العلوم الأولى دعائم علوم جديدة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع والعلوم التطبيقية.

ومنذ أن وضعت في (الدراسات اللغوية عند العرب، إلى نهاية القرن الثالث) أطروحتي للدكتوراه، وأنا أتوق إلى وضع ثبت تفصيلي لما وضع العرب في اللغة خلال هذه القرون الثلاثة الأولى، ذلك أن رسالتي التي أشرت إليها درست مجموعة كبيرة من الكتب والمعجمات دون أن تستقصيها، لأن ذلك في مثل أطروحة جامعية ليس معقولاً من الناحية المنهجية، فاعتمدت فيها على الفنون التي رأيت أنها تمثل الاتجاهات الفكرية والمنهجية في التأليف عند العرب إلى آخر القرن الثالث الهجري.

وأقدم اليوم هذا الثبت، بعد أن بذلت فيه ما وسعني من الجهد، راجياً أن يكون نافعاً للباحثين وسادّاً لفراغ لديهم. على أني لا أدعي الكمال، فربما فاتني ذكر ما يجب أن يذكر فيه، وهذه طبيعة البشر، والكمال لله وحدَهُ.

وإذا كان لي أن أذكر شيئاً عن منهجي في إعداد هذا الثبت، فأقول: إني حين حددت التوقف بنهاية القرن الثالث، فإن الاعتماد في ذلك كان على أساس سنة وفاة المؤلف؛ فآخر من ذكرنا له تأليفاً في فن من الفنون هو المفضل بن سلمة بن عاصم، الذي يرجح أنه توفي عام (٣٠٠ هـ). والأخذ بهذا الأساس يعصم من الوقوع في

الحدس والتخمين اللذين لا يسلم منهما من أراد أن يحدد تاريخ تأليف الكتاب.

ثم اني التزمت بالمعنى الدقيق لمصطلح (اللغة) حين أردت إحصاء ما وضع في اللغة؛ فإن ذلك يخرج النحو وما أُلف فيه. وقسمت هذه الفنون اللغوية التي وضع فيها العرب آثارهم أربعة أقسام؛ توخّيت في كل قسم منها وحدة الموضوع العام الذي تنتمي إليه الفنون. فالقسم الأول: للكتب التي وضعت لمعالجة النصوص. والقسم الثاني: للكتب التي وضعت لدراسة المفردات أو أجزائها. والقسم الثالث: للكتب التي وضعت حول البيئة الطبيعية. والقسم الرابع: للكتب التي وضعت لإحصاء اللغة. وكل قسم من هذه الأقسام، يضم عدداً غير متساو من الفنون اللغوية، وربما تفرع الفن الواحد إلى فروع صغيرة.

ولم ألتزم تثبيت اسم الكتاب تحت اسم المؤلف في كل فن من الفنون، إلا إذا كانت عنوانات هذه الكتب يختلف بعضها عن بعضها الآخر رغم انتمائها إلى فن واحد. كما لم أنص على المفقود من هذه الكتب، بل اكتفيت بالنص على المطبوع والمخطوط، وفي ذلك نص على المفقود، إن صح أنه مفقود أبداً؛ واجتهدت أن أنص على ما بلغني من طبعات الكتاب، وما بلغني من نسخ المخطوط.

وربما أشرت إلى المصدر الذي استقيت منه اسم الكتاب، إن وجدت في ذكره فائدة يدركها القارىء في موطنها. كما أثبت ما عثرت عليه من الاقتباسات التي اقتبسها المؤلفون الذين رجعوا إلى الكتاب. وقد أنص على أن الكتاب من مصادر الكتاب الفلاني، إن وجدت نص المؤلف الثاني على ذلك في المقدمة.

كما حاولت أن أذكر ـ ما وسعني ذلك ـ الشك في صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف، ثم أذكر ترجيح المشكك للمؤلف الحقيقي. ولم أهمل النص على الوهم الذي صاحب ذكره أو نسبته إلى المؤلف أو الزعم باستقلاله عن الكتاب الكبير الذي هو جزء منه.

فإن كنت قد قدمت بهذا شيئاً نافعاً فذلك كل ما أرجوه، والله ولي التوفيق.

القسم الأول: ما وضع لمعالجة النصوص

كتب الأمثال:

١ ـ الصحيفة.

دونت فيها بعض الأمثال في العصر الجاهلي: [زهايم: الامثال العربية القديمة ٤٤].

٢ ـ عبيد بن شرية الجرهمي (معاصر معاوية المتوفى ٦٠ هـ). من مصادر الميداني في مجمع الأمثال ١/٤.

٣ ـ صحار بن عياش (أو العباس) العبدي (معاصر معاوية ت ٦٠ هـ).

٤ ـ علاقة بن كرشم (أو كرسم أو كريم) الكلابي (معاصر يزيد بن معاوية ت ٦٤ هـ).

رأى ابن النديم من كتابه خمسين ورقة (الفهرست ٩٠).

٥ ـ أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٧ هـ).

٦ ـ أبو المثنى الوليد بن الحسين المعروف بالشرقي بن القطامي (ت ١٥٨ هـ). من مصادر الميداني في مجمع الأمثال ١/٤.

٧ ـ المفضل الضبي (ت ١٧٠ هـ).

طبع أول مرة بالجوائب سنة ١٣٠٠ هـ، ثم أعيد طبعه في القاهرة سنة ١٣٢٧هـ.

٨ ـ يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ).

اقتبس منه حمزة الأصبهاني في كتابه: ما كان على أفعل من الأمثال [مخطوط]: باب العين.

٩ ـ عطاء بن مصعب (أستاذ أبي عبيدة المتوفى ٢١٠ هـ). من مصادر الميداني في مجمع الأمثال ١/٤.

١٠ ـ أبو فيد مؤرج السدوسي (ت ١٩٥ هـ).

طبع أول مرة بتحقيق الدكتور أحمد محمد الضبيب، بالرياض عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ثم طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب في القاهرة سنة ١٩٧١ م.

١١ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).

١٢ ـ هشام الكلبي (ت ٢٠٤ هـ).

١٣ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).

١٤ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

١٥ ـ أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

١٦ ـ أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ).

١٧ ـ أبو عثمان سعدان بن المبارك (ت ٢٢٠ هـ).

ألف في الأمثال، وروى كتاب أبي عبيدة في الأمثال: [بغية الوعاة ٢٥٤].

١٨ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).

نشر المستشرق برتو فصلين من هذا الكتاب سنة ١٨٣٦ م.

ثم نشرت الأمثال منتزعة من الكتاب ومرتبة على الحروف ضمن كتاب (التحفة البهية) المطبوع بالجوائب سنة ١٣٠٢ هـ واختصره ابن عبد ربه وضمنه كتابه (العقد الفريد) ج ٣ المطبوع بالقاهرة سنة ١٩٤٢ م. واختصره وشرحه أبو عبيد البكري في كتابه (فصل المقال) المطبوع بتحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور إحسان عباس في الخرطوم سنة ١٩٥٨ م.

ويعنى المستشرق زلهايم بتحقيق (فصل المقال للبكري) أيضاً: [الأمثال العربية القديمة ٨٥].

١٩ ـ علي بن المبارك اللحياني (ت ٢٢٥ هـ).

٢٠ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).

٢١ ـ أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي (ت ٢٣٣ هـ).

٢٢ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

اقتبس منه أبو الفرج الاصبهاني في: الأغاني ٢١/١٣٢. وأبو عبيد البكري في: فصل المقال ٢٦٧.

٢٣ ـ أبو جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ).

نشر الدكتور محمد حميد الله قطعة وصلت من الكتاب في: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٤) ١٩٥٦ م.

٢٤ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (ت ٢٤٩ هـ).

٢٥ ـ أبو عكرمة الضبي (ت ٢٥٠ هـ).

طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب في دمشق سنة ١٩٧٤ م.

٢٦ ـ الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ).

٢٧ ـ أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله محمد البرقي (ت ٢٧٤ هـ).

٢٨ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

٢٩ ـ علي بن المهدي الاصفهاني (ت ٢٨٩ هـ).

٣٠ ـ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ).

٣١ ـ الجنيد بن محمد بن الجنيد القواريري (ت ٢٩٨ هـ).

كتب معاني القرآن:

١ ـ واصل بن عطاء (ت ١٣١ هـ).

٢ ـ يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ).

وضع في هذا الموضوع كتابين صغيراً وكبيراً [الفهرست ٣٧].

٣ ـ أبو جعفر محمد بن الحسن الرواسي (ت ١٨٧ هـ). : الفهرست ٣٧.

٤ ـ علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ): الفهرست ٣٣.

٥ ـ أبو فيد مؤرج السدوسي (ت ١٩٥ هـ): الفهرست ٥٨ وطبقات المفسرين ٣٢٦.

٦ ـ أبو محمد اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ): الفهرست ٣٧.

٧ ـ محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦ هـ): الفهرست ٣٧.

٨ ـ يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

نشرت أجزاؤه الثلاثة بتحقيق محمد علي النجار وجماعة بالقاهرة بين سنتي ١٩٥٥ م ـ ١٩٧٣ م.

٩ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

طبع (مجاز القرآن) بجزأين بتحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين في القاهرة بين سنتي ١٩٥٤ م ـ ١٩٦٢ م.

١٠ ـ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١١ هـ).

حققه ضمن رسالة للدكتوراه الدكتور عبد الأمير الورد مطبوعاً على الآلة الكاتبة ببغداد ١٩٧٨ م.

١١ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).

١٢ ـ عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ): معاني القرآن [البغية ٢/٦٣].

وطبع (تأويل مشكل القرآن) بتحقيق السيد أحمد صقر في القاهرة سنة ١٩٥٤م.

١٣ ـ محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ): الفهرست ٣٧.

١٤ ـ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ): الفهرست ٣٧.

١٥ ـ أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ): الفهرست ٣٧.

١٦ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ): الفهرست ٣٧.

كتب معاني الشعر:

١ ـ أبو ثروان العكلي (أستاذ الخليل المتوفى ١٧٥ هـ): الفهرست ٥٢.

٢ ـ المفضل الضبي (ت ١٧٠ هـ) كتابان: معاني الشعر [الفهرست ٧٥] والمفضليات: نشر بشرح أبي بكر الأنباري وتحقيق كارلوس لايل وطبع ببيروت عام ١٩٢٠ م.

٣ ـ أبو فيد مؤرج السدوسي (ت ١٩٥ هـ): الفهرست ٥٤.

٤ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ): الفهرست ٥٨.

٥ ـ أبو محمد عبد الله بن يحيى بن كناسة (ت ٢٠٧ هـ): الفهرست ٧٧.

٦ ـ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١١ هـ): الفهرست ٥٨.

٧ ـ عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

ثلاثة كتب: معاني الشعر، القصائد الست، الأراجيز [الفهرست ٦١]

والأصمعيات: نشر بتحقيق أحمد محمد شاكر وطبع بدار المعارف بمصر ١٩٦٤م.

٨ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ): بروكلمان ـ الذيل الأول ١٦٦.

٩ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ): الفهرست ٥٦. من كتابه (أبيات المعاني) اقتباس في: كنايات الجرجاني ٩٣.

١٠ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).

كتابان: معاني الشعر [الفهرست ٧٦] وأبيات المعاني [درة الغواص ٣٤] ولعلهما كتاب واحد.

١١ ـ أبو العميثل الاعرابي (ت ٢٤٠ هـ): الفهرست ٥٥.

١٢ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): الفهرست ٧٩، ١٠٨. كتابان: كبير وصغير. ذكر أحدهما ابن خير الاشبيلي في فهرسته: ٣٨٢ باسم (معاني الأبيات). اقتبس البغدادي من (أبيات المعاني) في خزانته: ١/٩، ٣٨٧، ٥١٠، ٢/٣٠١، ٣٠٨، ٤٨٤، ٤/٢٥٦، ٥٥١. أما كتابه في شرح المعلقات فلم يصل، ولكن ابن النحاس حفظ لنا نصوصاً كثيرة منه نقلها في شرحه.

١٣ ـ علي بن محمد الكوفي المعروف بابن عبدوس (ت ٢٤٥ هـ): كحالة ٧/١٨٨.

١٤ ـ أبو محمد عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي (ت حدود ٢٥٠ هـ): الفهرست ٦١.

١٥ ـ أبو سعيد السكري (ت ٢٧٥ هـ).

الأبيات السائرة. وعشرات الدواوين التي قام بشرحها، وطبع منها الكثير. أما شرح أشعار الهذليين فطبع أول مرة بتحقيق هل في هانوفر ١٩٢٦ م وليبزج ١٩٣٣، وكان طبع في لندن ١٨٥٤م ثم في برلين ١٨٨٤م ثم في القاهرة بدار الكتب ١٣٦٤هـ.

١٦ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ): الفهرست ٨٥.

المعاني الكبير: طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق المستشرق كرنكو والشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، في حيدر آباد الدكن عام ١٩٤٩م، وأعيد

طبعه بالتصوير في بيروت ١٩٧١ م [تراجع: معجمات المعاني في هذا الثبت، رقم (١١)].

١٧ ـ أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (ت ٢٨٤ هـ): الفهرست ٩٠.

١٨ ـ البحتري (ت ٢٨٤ هـ).

الحماسة: تحقيق لويس شيخو اليسوعي ـ طبع المطبعة الكاثوليكية ببيروت.

١٩ ـ أبو عثمان الأشناندانى (ت ٢٨٨ هـ).

كتابان: معاني الشعر، والأبيات [الفهرست: ٦٦، ٩١]. لم يصل الثاني ولعله الأول نفسه. طبع الأول في دمشق بتحقيق محمد سليم الجندي وجماعة عام ١٩٢٢ م. وأعاد نشره الدكتور صلاح الدين المنجد في دار الكتاب الجديد ببيروت عام ١٩٦٤ م. [وينظر بروكلمان: الذيل الأول١٦٩].

٢٠ ـ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ).

كتابان: الأبيات السائرة [المؤتلف والمختلف: ١٥٢]، ومعاني الشعر [الفهرست ٨١]، أما كتابه: شرح المعلقات فلم يصل.

٢١ ـ أبو ذكوان القاسم بن إسماعيل (تلميذ المبرد): الفهرست ٦٥.

٢٢ ـ أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ).

شرح السبع الطوال الجاهليات: نسخته المخطوطة الوحيدة في مكتبة برلين؛ رقمها (٧٤٤٠). أملك صورة منه، وأعمل على تحقيقه.

كتب النوادر والأمالي:

١ ـ أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ): الفهرست ١٣٠.

٢ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ): لسان العرب ٩/ ٢٤، وبروكلمان ٢/ ١٣٤.

٣ ـ أبو عبدالله القاسم بن معن المسعودي الكوفي (ت ١٧٥ هـ).

٤ ـ يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ).

كتابان: كبير وصغير. نقل من أحدهما السيوطي في المزهر: ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، ٢٨٩.

٥ ـ أبو مالك عمرو بن كركرة (معاصر يونس).
نقل السيوطي منه نصاً في المزهر: ١/٢١٤.

٦ ـ علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ).
ثلاثة كتب: أكبر وأوسط وأصغر، نقل من أحدها الزبيدي في التاج (حضر): ١١/٤٦.

٧ ـ أبو اليقظان سحيم بن حفص النسَّابة.

٨ ـ أبو شبل العقيلي (عهد الرشيد ١٧٠ ـ ١٩٣ هـ).
رآه ابن النديم بخط عتيق بإصلاح أبي عمر الزاهد نحو ثلاثمائة ورقة [الفهرست: ٥١].

٩ ـ أبو المضرحي.
رآه ابن النديم بخط ابن أبي سعد [الفهرست: ٥٣].

١٠ ـ أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ). نقل السيوطي منه في المزهر: ١/١١٠، ٢٥٠، ٢/٦٩، ١٠٦، ١٤٤، ١٥١.

١١ ـ محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ).

١٢ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).
ثلاثة كتب: أكبر وأوسط وأصغر. نقل السيوطي من الأول في المزهر: ١/٢٦٠، ٢٦١، ٢/٤١، ٦٥، ٧٢، ١٠٥، ١٥١.

١٣ ـ يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ).
نقل الصغاني منه في التكملة: ٢/٣٧٨. والزبيدي في التاج: ٣/٤٢٣، ٥/٢٥٩.

١٤ ـ أبو عبد الرحمن الهيثم بن عدي الطائي (ت ٢٠٧ هـ).

١٥ ـ أبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي (أستاذ أبي عبيد).

١٦ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

١٧ ـ عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

كتابان: النوادر، ونوادر الأعراب.

١٨ ـ عبد الرحمن بن بزرج (معاصر الأصمعي).

استحسن الأزهري كتابه ووجد فيه فوائد كثيرة [تهذيب اللغة: ١/١٩].

١٩ ـ سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١١ هـ).

٢٠ ـ أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ).

نشر أول مرة بتحقيق سعيد الخوري الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٨٩٤ م وأعيد نشره بالتصوير ببيروت سنة ١٩٦٧ م.

٢١ ـ أبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت ٢١٥ هـ).

٢٢ ـ أبو زياد عبد الله بن الحر الكلابي (ت ٢١٥ هـ).

٢٣ ـ أبو المنهال عيينة بن عبد الرحمن (تلميذ الخليل).

٢٤ ـ أبو الحسن علي بن المبارك اللحياني (تلميذ الكسائي). نقل السيوطي منه في المزهر: ٢/٢٠٠. والزبيدي في التاج: ١/١٤٥، ٩/٢٥٨.

٢٥ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).

٢٦ ـ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٢٧ هـ).

٢٧ ـ أبو مسحل عبد الوهاب بن حريش الاعرابي (تلميذ اللحياني).

نشر بتحقيق الدكتور عزة حسن بدمشق سنة ١٩٦١ م بجزأين.

٢٨ ـ ابن الاعرابي محمد بن زياد (ت ٢٣١ هـ).

أربعة كتب: النوادر، ونوادر الزُبيريّين، ونوادر بني فقعس؛ والأمالي؛ ومن هذا الأخير نقل في: درة الغواص: ٧٤ وشرح نهج البلاغة ٥/٣٠ وخزانة الأدب: ٢/٤٠٧. ووصلت إلينا من الأول قطعة مكونة من عشرين صفحة محفوظة بدار الكتب المصرية رقمها (٤٦٠ لغة ـ تيمور) وقام كامل سعيد بتحقيق هذه القطعة ضمن رسالة للماجستير عن ابن الاعرابي مطبوعة بالآلة الكاتبة سنة ١٩٧٥ م.

٢٩ ـ عمرو بن أبي عمرو الشيباني (ت ٢٣١ هـ).

٣٠ ـ علي بن المغيرة الأثرم (ت ٢٣٢ هـ).

٣١ ـ أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي (ت ٢٣٣ هـ).

٣٢ ـ إسحاق بن إبراهيم الموصلي (ت ٢٣٥ هـ).

كتابان: النوادر المتخيرة، والاختيار في النوادر. ولعلهما كتاب واحد.

٣٣ ـ أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هانىء النيسابوري (ت ٢٣٦ هـ).

كتابه أكثر من ألفي ورقة، نظر فيه الأزهري [تهذيب اللغة: ١/٢٤].

٣٤ ـ أبو الوازع محمد بن عبد الخالق.

اسم كتابه: نوادر الأعاريب الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور.

٣٥ ـ دهمج بن محرز البصري.

رآه ابن النديم نحو مائة وخمسين ورقة، وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد [الفهرست: ٦٨، ١٣٠].

٣٦ ـ قريبة أم البهلول الأسدية.

اسم كتابها: النوادر والمصادر.

٣٧ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن سليمان بن حبان النهمي.

٣٨ ـ أبو العميثل عبد الله بن خليد (ت ٢٤٠ هـ).

٣٩ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

٤٠ ـ أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥ هـ). من كتابه نصوص مقتبسة في: التنبيه على أوهام أبي علي ٦١، والاصابة ٣/٤٦٣ وخزانة الأدب ٣/١٩٩، ٣٣٧، ٤/٧٤، ٣٣٦.

٤١ ـ الزبير بن بكار القرشي (ت ٢٥٦ هـ).

كتابان: نوادر المدنيين، ونوادر النسب.

٤٢ ـ أحمد بن أبي عبد الله الرقي.

٤٣ ـ أبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢ هـ).

٤٤ ـ إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢ هـ).

٤٥ ـ الحسن بن عليل العنزي (ت ٢٩٠ هـ).

اسم كتابه: النوادر عن العرب.

٤٦ ـ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ).

كتابان: النوادر، والأمالي. وقد يسمى الثاني بالمجالس وقد نشر بجزأين بتحقيق عبد السلام محمد هارون وطبع بدار المعارف بمصر سنة ١٩٤٨، وأعيد نشره سنة ١٩٥٦ م.

٤٧ ـ نصر بن مضر الأسدي.

روى كتابه محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري [الفهرست: ٦٨، ١٣٠].

كتب الموضوعات الشاملة:

١ ـ سيبويه (ت ١٨٠ هـ).

الكتاب: طبع أول مرة بجزأين في بولاق بالمطبعة الكبرى الأميرية سنة ١٣١٦ هـ. ثم أعيد نشره بتحقيق عبد السلام محمد هارون بخمسة أجزاء في الهيأة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧ م.

٢ ـ أبو الهيثم الرازي.

اسم كتابه: مجرد اللغة [الفهرست ٨٦].

٣ ـ أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ).

اسم كتابه: المقتضب [الفهرست ٦٠].

٤ ـ أبو عمر بندار بن عبد الحميد الكرخي.

اسم كتابه: جامع اللغة [الفهرست ٩١].

٥ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

إصلاح المنطق: طبع بتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون بدار المعارف بمصر سنة ١٩٤٩ م وأعيد طبعه بدار المعارف سنة ١٩٥٦ م.

٦ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).

اسم كتابه: الفصاحة [الفهرست ٦٤].

٧ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

أدب الكاتب: نشر أول مرة بتحقيق المستشرق (جرونرت) في ليدن عام ١٩٠١ م. ثم نشر بإشراف محب الدين الخطيب بالمطبعة السلفية بمصر سنة

١٣٤٦ هـ وأعيد طبعه بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٦٣ م.

الجراثيم: مخطوطته الكاملة في المكتبة الظاهرية بدمشق (٢٢٠) ورقة، رقمها (١٥٩٦). ذكره بروكلمان: ٢/٢٢٨. [فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية: ٨١ ـ ٨٢] نشرت بعض أبوابه مستقلة منها:

أ ـ النعم والبهائم والوحش والسباع والطيور والهوام وحشرات الأرض: نشره المستشرق موريس بوج ببيروت سنة ١٩٠٨ م.

ب ـ النخل والكرم: نشره المستشرق أوغست هفنر في مجلة المشرق ـ السنة الخامسة. وأعاد نشره الأب لويس شيخو اليسوعي وضمه إلى كتابه (البلغة) ببيروت سنة ١٩١٤ م.

ج ـ الرحل وآلاته والأواني في السفر والحضر والدور والبيوت والأخبية والأبنية: نشره الأب لويس شيخو اليسوعي في (البلغة) أيضاً ببيروت ١٩١٤ م.

د ـ اللبن والشراب: نشره الأب لويس شيخو اليسوعي في (البلغة) ببيروت سنة ١٩١٤ ملحقاً بكتاب (اللبأ واللبن) لأبي زيد المنشور معه.

هـ ـ أبواب متفرقة: نشرها الأب لويس شيخو اليسوعي ملحقة بكتاب (فقه اللغة وسر العربية) لأبي منصور الثعالبي، الذي نشره في المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٨٨٥ [تراجع: معجمات المعاني في هذا الثبت، رقم (١١)].

٨ ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ).

الفاضل: حققه عبد العزيز الميمني، وطبع بدار الكتب المصرية سنة ١٩٥٦ م.

المقتضب: نشر بتحقيق عبد الخالق عضيمة بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ.

٩ ـ أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ).

الفصيح: نشر أول مرة بتحقيق المستشرق (Barth بارث) في ليبزج عام

١٨٧٦م. ثم نشر بعنوان (فصيح ثعلب والشروح عليه) المتن لثعلب والشرح للهروي. بتحقيق محمد عبد المنعم خفاجي في القاهرة سنة ١٩٤٩م.

القسم الثاني: ما وضع لدراسة المفردات أو أجزائها

كتب الغريب:

(أ) غريب القرآن:

١ ـ عبد الله بن عباس (ت ٦٨ هـ).
كانت من كتابه نسخة في برلين قبل الحرب العالمية الثانية [بروكلمان ١/٣٣، والمعجم العربي ١/٣٩].

٢ ـ أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح البكري (ت ١٤١ هـ). معجم الأدباء ١/١٠٨.

٣ ـ أبو فيذ مؤرج السدوسي (ت ١٩٥ هـ): تاريخ بغداد ١٣/٢٥٨، وانباه الرواة ٣/٣٢٧.

٤ ـ أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ).

٥ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).

٦ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

٧ ـ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١١ هـ).

٨ ـ عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).
هناك شك في نسبة الكتاب إليه [المعجم العربي ١/٤٠، وينظر: مراتب النحويين ٤٨].

٩ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ). معجم الأدباء ١٦/٢٦٠.

١٠ ـ محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ).

١١ ـ أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوي المعروف بابن اليزيدي (تلميذ الفراء).

١٢ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

طبع كتابه تفسير غريب القرآن بتحقيق السيد أحمد صقر، ونشر في القاهرة سنة ١٩٥٨ م.

١٣ ـ محمد بن الحسن بن دينار الأحول (تلميذ ابن الاعرابي).

١٤ ـ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ).

١٥ ـ أبو جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبري.

(ب) **غريب الحديث**:

١ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ). النهاية ١/٤.

٢ ـ أبو بكر الحسين بن عياش الباجدائي (ت ٢٠٤ هـ).

٣ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ): النهاية ١/٤.

٤ ـ أبو عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى السلمي (معاصر أبي عبيدة): الفهرست ٥١.

٥ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).

٦ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).

٧ ـ يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

٨ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

رأى كتابه ابن النديم بنحو مائتي ورقة بخط السكري [الفهرست ٦١، وينظر: النهاية ١/٤].

٩ ـ أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ).

١٠ ـ الحسن بن محبوب السراد (ت ٢٢٤ هـ).

١١ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).

طبع كتابه بأربعة أجزاء بتحقيق الدكتور محمد عبد المعين خان بحيدر آباد الدكن عام ١٩٦٤ م.

١٢ ـ سلمة بن عاصم الكوفي (تلميذ الفراء).

١٣ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).

١٤ ـ عمرو بن أبي عمرو الشيباني (ت ٢٣١ هـ).
١٥ ـ علي بن المغيرة الأثرم (ت ٢٣٢ هـ).
١٦ ـ عبد الملك بن حبيب الالبيري (ت ٢٣٩ هـ).
١٧ ـ أبو جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ).
١٨ ـ أبو عبد الله أحمد بن عمران الأخفش (ت قبل ٢٥٠ هـ).
١٩ ـ أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم (ت ٢٥١ هـ).
٢٠ ـ شمر بن حمدويه الهروي (ت ٢٥٥ هـ).
٢١ ـ ثابت بن عبد العزيز (وراق أبي عبيد).
٢٢ ـ محمد بن سحنون (ت ٢٥٦ هـ).
٢٣ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ): ثلاثة كتب [سوى كتابه: تأويل مختلف الحديث].
طبع كتابه (غريب الحديث) بثلاثة أجزاء بتحقيق الدكتور عبد الله الجبوري في بغداد عام ١٩٧٧ م. وحققه أيضاً الدكتور رضا السويسي رسالة للدكتوراه من باريس نوقشت عام ١٩٧٠ م وطبعت في تونس عام ١٩٧٩ م. وطبع كتابه (المسائل والأجوبة) أول مرة بمطبعة السعادة من منشورات القدسي في القاهرة ١٣٤٩ هـ ثم أعاد نشرها محققةً شاكر العاشور في مجلة المورد ببغداد في الجزء الرابع عام ١٩٧٤ م. أما كتابه (إصلاح الغلط) فقد حققه المستشرق (لوكونت) ونشره في مجلة أربيكا عام ١٩٦٥ م. ومنه نسخة في مكتبة أيا صوفيا رقمها (ص ٤٥٧) مصورة بدار الكتب المصرية، ومنه نسخة ثانية في المكتبة الظاهرية بدمشق.
٢٤ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ). وصل من كتابه الجزء الخامس فقط، وهو في المكتبة الظاهرية بدمشق ورقمه فيها (١٥٨٠)؛ ويبدو أن الكتاب في الأصل خمس مجلدات [فهرس الظاهرية/علوم اللغة: ١٠٦] أو عشر مجلدات [طبقات الشافعية ٥/١٢١].
٢٥ ـ المبرد (ت ٢٨٥ هـ).

٢٦ ـ محمد بن عبد السلام الخشني (ت ٢٨٦ هـ): فهرسة ابن خير الاشبيلي ١٩٥.
كتابه في عشرين جزءاً، خصص أحد عشر جزءاً منها لحديث النبي، وستة أجزاء لحديث الصحابة.
٢٧ ـ ثعلب (ت ٢٩١ هـ).
٢٨ ـ أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ).
ذكر ابن النديم أن كتابه نحو أربعمائة ورقة [الفهرست ٨٩].

(ج) غريب اللغة:

١ ـ بزرج بن محمد العروضي (معاصر الكسائي). كتابه: تفسير الغريب.
٢ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).
كتابه: غريب الحديث والكلام الوحشي [وهو غير كتابه في غريب الحديث].
٣ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).
كتابه: غريب الأسماء.
٤ ـ أبو مسحل الاعرابي، عبد الوهاب بن حريش (تلميذ الكسائي).
كتابه: الغريب الوحشي [لعله كتابه في النوادر].
٥ ـ أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).
كتابه: تفسير غريب سيبويه.
٦ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١هـ).
كتابه: تفسير الأمثال [معجم الأدباء ١٨/١٩٦ وانباه الرواة ٣/١٣١].
٧ ـ أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ).
كتابه: تفسير أبنية الكتاب، اقتبس البغدادي منه نصاً في الخزانة ١/١٧٩.
ومن مخطوطته نسخة في المدينة المنورة بعنوان: شرح غريب الابنية.
٨ ـ هارون بن الحائك (ت ٢٩٠هـ).
كتابه: الغريب الهاشمي [ولعله تفسير غريب الهاشمي، من شيوخ أبي بكر ابن الأنباري].

كتب اللغات:

(أ) لغات القرآن:

١ ـ عبد الله بن عباس (ت ٦٨ هـ).
وصل إلينا كتابه (اللغات في القرآن) برواية ابن حسنون المقري، وحققه الدكتور صلاح الدين المنجد، وطبعه أكثر من مرة، آخرها ببيروت ١٩٧٢ م.
٢ ـ مقاتل بن سليمان.
٣ ـ هشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٤ هـ).
٤ ـ الهيثم بن عدي (ت ٢٠٦ هـ).
٥ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ).
٦ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ): هناك شك في نسبة الكتاب اليه [المعجم العربي ١/ ٧٤].
٧ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).

(ب) لغات القبائل:

١ ـ يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ).
٢ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ).
٣ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).
٤ ـ عبد الملك بن قريب الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).
٥ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).
٦ ـ عمرو بن أبي عمرو الشيباني (ت ٢٣١هـ).
٧ ـ عُزيز بن الفضل الهذلي (عهد المعتمد).

(ج) لحن العامة:

١ ـ علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ).
طبع كتابه (ما تلحن فيه العوام) مرات، الأولى بتحقيق وتقديم بروكلمان في

برسلاو، وفي دار الكتب المصرية نسخة من هذا المطبوع رقمها (٢٣٧ لغة). والثانية بتحقيق وتقديم عبد العزيز الميمني في المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٤ هـ، مع رسالتين أخريين، وشك في نسبتها إلى الكسائي محققها الميمني، كما شك في نسبتها أيضاً الدكتور حسين نصار [المعجم العربي ١/٨٩]. والثالثة طبعة الدكتور رمضان عبد التواب.

٢ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

٣ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ). : اقتبس ابن يعيش من كتابه نصاً واحداً [شرح المفصل ١/٨].

٤ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).

٥ ـ أبو عثمان المازني (ت ٢٢٥ هـ).

٦ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ).

٧ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

طبع كتابه (الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها) بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب في القاهرة سنة ١٩٦٩ م. وكتابه (مجاز ما جاء في الشعر وحُرف عن جهته) لم يصل ولعله الأول نفسه كما يذهب المحقق. أما كتابه الشهير (إصلاح المنطق) فقد أدرجناه في: كتب الموضوعات الشاملة.

٨ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ). من كتابه بيتٌ منقول في المؤتلف والمختلف ٢٢.

٩ ـ أبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢ هـ).

١٠ ـ ثعلب (ت ٢٩١ هـ).

١١ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ).

طبع كتابه (الفاخر فيما يلحن فيه العامة) أول مرة بتحقيق المستشرق تشارلس ابتروس ستوري في ليدن سنة ١٩١٥م. وأعاد نشره محققاً عبد العليم الطحاوي في القاهرة عام ١٩٦٠.ومن الباحثين من يعدُّه في كتب الأمثال.

كتب الصيغ والأبنية:

(أ) المصادر:

١ ـ علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ).
٢ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).
٣ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ). ينقل عن كتابه ابن منظور في مواضع كثيرة من لسان العرب.
٤ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).
٥ ـ عبد الملك بن قريب الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).
٦ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).
٧ ـ إبراهيم بن يحيى اليزيدي (ت ٢٢٥ هـ).
٨ ـ أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).
٩ ـ قريبة أم البهلول الأسدية.
اسم كتابها: النوادر والمصادر [ينظر: كتب النوادر والأمالي في هذا الثبت، رقم: ٣٦].

(ب) **فعل وأفعل أو فعلت وأفعلت:**

١ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).
٢ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ).
٣ ـ أبو عبيدة (ت ٢١٠ هـ).
٤ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).
٥ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥هـ).
٦ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ): كتاب خاص، وفصول من معجمه «الغريب المصنف».
٧ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ): التنبيهات لعلي بن حمزة: ٣١٤.
٨ ـ أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي (ت ٢٣٣ هـ).
٩ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): كتاب خاص [معجم الادباء ٢٠/ ٥٠] وفصول من كتابه «إصلاح المنطق».

١٠ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
طبع كتابه (فعلت وأفعلت) بتحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، بمطابع جامعة البصرة، البصرة ١٩٧٩ م.
١١ ـ أبو العباس محمد بن الحسن الأحول (تلميذ ابن الاعرابي).
١٢ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ): وهم ابن حجر العسقلاني في: رفع الاصر ١/٧٢ بعده باب الأبنية في (أدب الكاتب) كتاباً مستقلاً لابن قتيبة في هذا الفن.

(ج) التصاريف أو التصريف:

١ ـ أبو جعفر محمد بن الحسن الرواسي (ت ١٨٧ هـ). كتابه: التصغير [الفهرست ٧١].
٢ ـ أبو الحسن الأحمر (تلميذ الكسائي): الفهرست ٧٣.
٣ ـ أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).
كتابان: الأبنية، والأبنية والتصريف [الفهرست ٦٢]، ولعلهما كتاب واحد.
٤ ـ المازني (ت ٢٢٥ هـ): الفهرست ٦٣.
شرح ابن جني كتابه (التصريف) في كتاب سماه (المنصف) وضمنه أكثر كتاب المازني، وهو مطبوع.
٥ ـ المبرد (ت ٢٨٥ هـ).
٦ ـ أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري (عاصر المبرد): الفهرست ٦٥.
٧ ـ ثعلب (ت ٢٩١ هـ).
ثلاثة كتب: ما ينصرف وما لا ينصرف، والتصغير، ومجاز الكلام وتصاريفه.
واقتبس السيوطي من الأخير في كتابه: المزهر ١/٣٩٣. [وينظر: الفهرست ٨١].
٨ ـ أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ): الفهرست ٨٩.

(د) الاشتقاق:

١ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ): الفهرست ٥٨.
٢ ـ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١١ هـ): الفهرست ٥٨.

٣ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).

طبع كتابه بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين في مجلة المجمع العلمي العراقي؛ مجلد (١٦) ـ ١٩٦٨م، ثم استل منها مستقلاً وبعد ذلك ظهرت طبعة الدكتور سليم النعيمي ثم طبعة الدكتور رمضان عبد التواب.

٤ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ).

كتابه: اشتقاق الأسماء [الفهرست ٦١].

٥ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

ذكر كتابه الزركلي في موسوعته (الاعلام: ٤/ ٢٨٠) وأشار إلى أنه مخطوط. ولا ذكر له في مصدر قديم.

٦ ـ المبرد (ت ٢٨٥ هـ): الفهرست ٦٥.

٧ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ): الفهرست ٨٠.

(هـ) المقصور والممدود أو المنقوص والممدود:

[تراجع: مقدمة المحقق في كتاب المقصور والممدود لأبي البركات الانباري].

١ ـ أبو محمد يحيى اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ): الفهرست ٥٦، ومعجم الادباء ٧/ ٢٩٠، وغاية النهاية ٢/ ٣٧٧.

٢ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

طبع كتابه (المنقوص والممدود) مع كتاب (التنبيهات) لعلي بن حمزة، بتحقيق الميمني في القاهرة ١٩٦٧ م.

٣ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ): الفهرست ٦١، والانباه ٢/ ٢٠٢، وفهرسة ابن خير ٣٧٥.

اقتبس من كتابه ابن منظور في لسان العرب: ١٩/ ٣٧٣ مادة (غنا).

٤ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ): الفهرست ٧٨. اقتبس من كتابه ابن سيده في المخصص: ١٥/ ١٩٩ مادة (ولقى).

٥ ـ إبراهيم بن يحيى اليزيدي (ت ٢٢٥ هـ): الفهرست ٥٦، ومعجم الادباء ٦/ ١٦٦، والانباه ٣/ ٢٢.

شرح كتابه عفيف الدين ربيع بن محمد بن أحمد الكوفي (ت ٦٨٢ هـ).

٦ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): الفهرست ٧٩، والمخصص ١/١٢ [من مخطوطته نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم (٧٣ نحو)].
اقتبس من كتابه أبو الطيب اللغوي في الابدال: ١/٣٦٠ وابن منظور في اللسان: ١/٥٤ مادة (حلا) والسيوطي في المزهر: ١/٦٣٧، ٢/٦٤، ٧١، ١٠٢، ١٠٦، ١٤٨. وشرحه ابن جني [ينظر: الخصائص ١/٢٥٥، ٢/٤٨]ومن الشرح اقتباس في المقصور والممدود لابن ولاد: ٧٠.

٧ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ): الفهرست ٦٤، ومعجم الأدباء ٤/٢٥٨ والبغية ٢٦٥.
اقتبس منه البطليوسي في الاقتضاب: ١٥٦، ٢٧٩، والقالي في المقصور والممدود ٦٩.

٨ ـ أبو جعفر أحمد بن عبيد الله بن ناصح (ت ٢٧٠ هـ): الفهرست ٨٠، والانباه ١/٨٦، والبغية ١٤٤.

٩ ـ المبرد (ت ٢٨٥ هـ): الفهرست ٦٥ ومعجم الادباء ٧/١٤٣ والانباه ٣/٢٥١ والبغية ١١٦.

١٠ ـ أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري (معاصر المبرد): الفهرست ٦٥.

١١ ـ أبو الحسين محمد بن الوليد التميمي النحوي (ت ٢٩٨ هـ): معجم الادباء ٧/١٣٣.

١٢ ـ أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ): الفهرست ٨٩.

١٣ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ): الفهرست ٨٠، ومعجم الادباء ٧/١٧٠، والنزهة ١٤٠، والبغية ٣٩٦.

كتب الظواهر اللغوية:

(أ) الأضداد:

١ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).
طبع كتابه بتحقيق المستشرق هانس كفلر في مجلة إسلاميكا ـ الجزء الخامس، في المانيا عام ١٩٣١ م.

٢ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ): ينظر أضداد ابن الدهان ٩١.
٣ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ): الفهرست ٥٩.
٤ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).
طبع كتابه ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) بتحقيق المستشرق هفنر في المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٢ م.
٥ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).
٦ ـ التوزي (ت ٢٣٣ هـ): الفهرست ٦٣.
طبع كتابه بتحقيق الدكتور محمد حسين آل ياسين في مجلة المورد الجزء (٣) من المجلد (٨) الصادر عام ١٩٧٩ م.
٧ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).
كتابان: الأضداد، والتوسعة. طبع الأول مع كتاب الأصمعي بتحقيق هفنر في بيروت ١٩١٢؛ واقتبس السيوطي من الثاني في كتابه (الأشباه والنظائر ١/٢٧٢) في موضعين؛ وينظر: كشف الظنون ٥٠٧.
٨ ـ أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
طبع كتابه (المقلوب والمزال عن جهته والأضداد) مع كتابي الاصمعي وابن السكيت بتحقيق هفنر ببيروت ١٩١٢م.
ومن المصادر ما يفرد له كتاباً في (إصلاح المزال والمفسد) وكتاباً ثانياً في (الأضداد) انظر: فعلت وأفعلت لأبي حاتم ٣٣. ويرى د. رمضان عبد التواب أن الكتاب الأول ما هو إلا باب من كتاب أبي حاتم في لحن العامة.
٩ ـ ثعلب (ت ٢٩١ هـ): ينظر أضداد ابن الدهان ٩١؛ وفهرسة ابن خير الاشبيلي ٣٨١.

(ب) **القلب والابدال:**

١ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ): الفهرست ٦١.
٢ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).
طبع كتابه ضمن (الكنز اللغوي) بتحقيق هفنر في المطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٠٣ م.

(ج) الاتباع:

١ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ): الفهرست ٦٤.

(د) المثلث:

١ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).

طبع كتابه [وهو في الأصل أرجوزة] في مجموعة (البلغة) بتحقيق لويس شيخو اليسوعي ببيروت عام ١٩١٤ م.

ثم أعاد تحقيقه الدكتور رضا السويسي وطبع في تونس عام ١٩٧٨ م.

(هـ) ما اتفق لفظه واختلف معناه [المشترك]:

١ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ): الفهرست ٦١.

٢ ـ إبراهيم بن أبي محمد يحيى اليزيدي (٢٢٥ هـ): الفهرست ٥٦.

٣ ـ أبو العميثل عبد الله بن خليد (ت ٢٤٠ هـ).

طبع كتابه باسم (المأثور) بتحقيق فريتز كرنكو ـ لندن ١٩٢٥ م.

٤ ـ أبو العباس محمد بن الحسن بن دينار الأحول (تلميذ ابن الاعرابي): الفهرست ٨٧.

٥ ـ المبرد (ت ٢٨٥ هـ).

طبع كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) بتحقيق الميمني في المطبعة السلفية في القاهرة ١٣٥٠ هـ.

(و) ما اختلف لفظه واتفق معناه [المترادف]:

١ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ): الفهرست ٦١.

طبع كتابُهُ (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه) بتحقيق مظفر سلطان، بالمطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٥١ م.

٢ ـ الرياشي (ت ٢٥٧ هـ).

اسم كتابه: ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب [الفهرست ٦٤].

(ز) الأجناس :

١ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ). ذكره الزبيدي في تاج العروس (ط الكويت) ج ١٥؛ مادة: جنس.

٢ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).

طبع كتابه بتحقيق امتياز علي عرش الرامفوري، في بمبي عام ١٩٣٨م.

٣ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ).

اقتبس من كتابه ابن منظور في لسان العرب [ينظر مثلاً: مادة (غرر)]. كما اقتبس منه الزبيدي في تاج العروس [ينظر: مادة (غرر) أيضاً].

(ح) المذكر والمؤنث أو التذكير والتأنيث:

١ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

طبع كتابه أول مرة بتحقيق مصطفى الزرقا؛ ببيروت ١٣٤٥ هـ؛ وأعاد تحقيقة الدكتور رمضان عبد التواب في القاهرة ١٩٧٥ م.

٢ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ): الفهرست ٦١.

٣ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ): الفهرست ٧٨.

٤ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): الفهرست ٧٩.

اقتبس من كتابه البغدادي في خزانة الأدب: ١/١١، ٣٧٧، ٣/٣١٣، ٣١٨، ٣٢٩، ٣٤٨، ٤٢٥.

٥ ـ أبو جعفر أحمد بن عبيد الله بن ناصح (عهد المتوكل): الفهرست ٨٠.

٦ ـ أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).

كتابان: كبير ومختصر. وطبع المختصر أول مرة بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي في مجلة (رسالة الاسلام) ببغداد عام ١٩٦٩، ثم حققته الدكتورة ابتسام مرهون الصفار ونشر في مجلة (البلاغ) ببغداد عام ١٩٧٢/٧١ م. أما الكبير فنسخته المخطوطة فريدة لا أُخت لها، وهي محفوظة في مكتبة يوسف آغا في قونية بتركية، فرغ من تحقيقه أخيراً الدكتور نهاد جتن، ولما يطبع.

٧ ـ المبرد (ت ٢٨٥ هـ).

طبع كتابه بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي بمطبعة دار الكتب بالقاهرة عام ١٩٧٠ م.

٨ ـ أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري (معاصر المبرد): الفهرست ٦٥.

٩ ـ أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ): الفهرست ٨٩.

١٠ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ).

طبع كتابه بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، في القاهرة عام ١٩٧٢ م.

(ط) الافراد والتثنية والجمع:

١ ـ أبو جعفر محمد بن الحسن الرواسي (ت ١٨٧ هـ).

اسم كتابه: الافراد والجمع.

٢ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

اسم كتابه: الجمع والتثنية في القرآن.

٣ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

اسم كتابه: الجمع والتثنية.

٤ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).

كتابان: الواحد، والجمع والتثنية.

٥ ـ أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).

اسم كتابه: التثنية والجمع.

٦ ـ محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ).

طبع كتابه (ما جاء اسمان أحدهما أشهر من صاحبه فسميا به) بتحقيق محمد حميد الله، في مجلة المجمع العلمي العراقي مع رسالة في الأمثال، المجلد (٤) الجزء (١) ـ بغداد ١٩٥٦ م.

كتب الألفاظ:

١ ـ المفضل الضبّي (ت ١٧٠ هـ): الفهرست ٧٥.

٢ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ): الفهرست ٦١.

٣ ـ أبو عمرو كلثوم العتابي (عهد الرشيد) الفهرست ١٣٥ .

٤ ـ أبو محمد هشام بن الحكم (عهد الرشيد): الفهرست ٢٢٤ .

٥ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ): الفهرست ٧٦، والانباه ٣/١٣١، ومعجم الادباء ١٨/١٩٦، والوفيات ٤/٣٠٨. اقتبس من كتابه أبو عبيد البكري في: سمط اللآلي ١/٢٢٨، وأبو جعفر اللبلي في: تحفة المجد الصريح ٦٥ .

٦ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

طبع كتابه ضمن تهذيب وشرح التبريزي له بعنوان (تهذيب الألفاظ) بتحقيق لويس شيخو اليسوعي ببيروت ١٨٩٥ م، ثم أعاد المحقق نشره دون شرح التبريزي بعنوان (مختصر تهذيب الألفاظ) ببيروت ١٨٩٧ م. وهذه الطبعة الأخيرة هي التي أخرجت لنا النص الأصلي للكتاب دون زيادة. [ينظر: معجمات المعاني في هذا الثبت: رقم (١٠)].

٧ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

طبع كتابه (الألفاظ والرد على الجهمية والمشبهة) في مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٤٩ هـ. وهو ألصق بكتب العقيدة منه بكتب اللغة [ينظر: دراسة الدكتور عبد الله الجبوري في غريب الحديث لابن قتيبة ١/٨٠].

كتب الأصوات:

(أ) الهمز:

١ ـ عبد اللهَ بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ). الفهرست ٣٣ ومراتب النحويين ١٢ .

٢ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).

٣ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

٤ ـ أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ).

كتابان: تحقيق الهمز، والهمز. وطبع كتابه الثاني بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، في بيروت عام ١٩١٠ م. ولم يصل من الأول غير أسطر قليلة ملحقة

بالكتاب الثاني أهملها المحقق. وصحفت (تحقيق) إلى (تخفيف) في: الفهرست (ط طهران): ٦٠.

٥ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ): تفرد بذكر كتابه إسماعيل البغدادي في إيضاح المكنون ٢/٣٥١.

٦ ـ أحمد بن محمد بن رستم الطبري (معاصر المبرد). كتابه: صورة الهمز.

(ب) الحروف:

١ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ).

طبع الكتاب بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، بمطبعة جامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٩٦٩ م. وشك محقق الكتاب [الحروف ـ المقدمة: ٤] والدكتور محمد حسين آل ياسين [الدراسات اللغوية عند العرب ١٨٠ ـ ١٨١] في نسبة الكتاب.

٢ ـ علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ).

كتابان: الحروف، والهاءات المكنى بها في القرآن.

٣ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).

طبع كتابه بعنوان (رسالة في الحروف العربية) بتحقيق لويس شيخو، ضمن مجموعة (البلغة) ببيروت ١٩١٤ م. بعد أن كان المحقق قد نشره في مجلة (المشرق)، الجزء (١٤)، ص (٢٦٥) عام ١٩١١ م، دون النص على المؤلف. ثم نشر مجدداً في مجلة (العلم) البغدادية، السنة الثانية، العدد الثالث، ص ١٢٨ ـ ١٣٣، عام ١٣٢٩ هـ. منسوباً إلى النضر بعنوان (تشريح الحروف على الوجوه اللغوية).

٤ ـ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١١ هـ). كتابه: اللامات.

٥ ـ أبو عثمان المازني (ت ٢٢٥ هـ). كتابه: الألف واللام.

٦ ـ خلف البزاز (من أهل مكة).

كتابه: حروف القرآن.

٧ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

طبعت أرجوزته في (الضاد والظاء) بتحقيق الدكتور داود الجلبي الموصلي في مجلة (لغة العرب)، الجزء السادس، السنة السابعة، ص ٤٦١ ـ ٤٦٣. ولا ذكر لها في مصادر ترجمة ابن قتيبة.

٨ ـ المبرد (ت ٢٨٥ هـ).

كتابان: الحروف، والحروف في معاني القرآن إلى طه؛ ويبدو من عنوان الثاني أنه في معاني القرآن، ولعلهما كتاب واحد.

(ج) الأصوات:

١ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).

٢ ـ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١١ هـ.).

٣ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

٤ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

٥ ـ ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١ هـ).

(د) الادغام:

١ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).

(هـ) الوقف والابتداء:

١ ـ أبو جعفر الرواسي (ت ١٨٧ هـ).

كتابان: كبير وصغير.

٢ ـ يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

٣ ـ أبو عبد الرحمن عبد الله بن أبي محمد اليزيدي (تلميذ الفراء).

٤ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).

اقتبس من كتابه ابن هشام في مغني اللبيب (ط دمشق): ٢/٥٩٨

٥ ـ أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ).

٦ ـ أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ).

القسم الثالث: ما وضع حول البيئة الطبيعية

كتب البلدان والمواضع:

[يراجع بحث الدكتور حسين نصار في مجلة المجمع العلمي العراقي، ج (١٤) /١٩٦٧ م].

١ ـ خلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ).

كتابه: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. [الفهرست ٥٠، والانباه ١/٣٥٠، والبغية ٢٤٢].

٢ ـ أبو الوزير عمر بن مطرف (ت ١٨٦ هـ).

كتابه: منازل العرب وحدودها. [الفهرست ١٢٧، ومعجم الأدباء ١٦/٧٢].

٣ ـ أبو المنذر هشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٤ هـ).

سبعة كتب: الأنهار، والأقاليم، وتسمية البيع والديارات، البلدان الكبير، البلدان الصغير، اشتقاق البلدان، أنساب البلدان. [الفهرست ٩٧، معجم الأدباء ١٩/٢٩١].

٤ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

كتابان: الحرات، ومكة والحرم. [الفهرست ٥٤].

٥ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).

ثلاثة كتب: مياه العرب، وجزيرة العرب، والدارات. [الفهرست ٦١]. والأخير طبع بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، ونشر ضمن مجموعة (البلغة) في المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٤ م.

٦ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).

كتابه: المياه [الفهرست ٦٠].

٧ ـ محمد بن خالد البرقي (ت حدود ٢٢٠ هـ).

كتابه: البلدان.

٨ ـ أبو عثمان سعدان بن المبارك (ت ٢٢٠ هـ).
كتابه: الأرضين والمياه والجبال.
٩ ـ الحسن بن محبوب السراد (ت ٢٢٤ هـ).
كتابه: البلدان.
١٠ ـ أبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت ٢٢٥ هـ).
كتابه: حمى المدينة وجبالها وأوديتها [الفهرست ١٠٣].
١١ ـ أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (عهد المتوكل).
كتابه: أسماء الجبال والمياه والأودية.
١٢ ـ محمد بن إدريس بن أبي حفصة (عهد المتوكل).
كتابان: مناهل العرب، واليمامة. [معجم البلدان ١/٧].
١٣ ـ شمر بن حمدويه (ت ٢٥٥ هـ).
كتابه: الجبال والأودية [معجم الأدباء ١١/٢٧٥].
١٤ ـ أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ).
طبع كتابه (البلدان) بتحقيق الدكتور صالح أحمد العلي في مجلة كلية الآداب، ببغداد ١٩٧٠ م. ثم استل منها.
١٥ ـ الزبير بن بكار (ت ٢٥٦ هـ).
كتابه: العقيق وقصوره وأوديته وحراره. (البلدان للهمداني ٢٦).
١٦ ـ أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤ هـ).
كتابه: البلدان. [الفهرست ٢٢١]. لعله اتحد بكتاب والده المار (رقم: ٧).
١٧ ـ عرام بن الأصبغ السلمي (ت ٢٧٥ هـ).
طبع كتابه (تهامة وسكانها) بتحقيق عبد السلام محمد هارون، ضمن «نوادر المخطوطات» ـ القاهرة ١٩٥٤ م.
١٨ ـ أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥ هـ).
كتابه: المناهل والقرى [الانباه ١/٢٩٢، والبغية ٢١٩]. رأى ابن النديم الكتاب بخط السكري نفسه [الفهرست ٢١٩].

١٩ ـ أبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢ هـ).

كتابه: البلدان. وصف بالكبر [الفهرست ٧٨، والنزهة ١٦٥، والانباه ١/٤١].

٢٠ ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد الأسدي (القرن الثالث). كتابه: المدينة المنورة ومنطقتها. اقتبس منه السمهودي في: وفاء الوفا ٢/١٦٤.

٢١ ـ أبو الأشعث عُزيز بن الفضل الهذلي (عهد المعتمد). كتابه: صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة وما والاها. [الفهرست ١١٤].

٢٢ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ).

كتابه: البلاد والزرع والنبات والنخل وأنواع الشجر. [ينظر أيضاً: كتب النبات في هذا الثبت رقم (١٥)].

كتب الأنواء والأزمنة:

[تراجع مقدمة الدكتور عزة حسن لتحقيقه كتاب الأنواء والأزمنة لابن الاجدابي]:

١ ـ أبو فيد مؤرج السدوسي (ت ١٩٥ هـ): الفهرست ٥٤.

اقتبس من كتابه ابن قتيبة في الأنواء: ٢٣، ٢٧، ٥٧، ٦٣، ٧٩، ١٦١.

٢ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ): الفهرست ٥٨.

يبدو أن كتابه باب من أبواب الجزء الخامس من معجمه «الصفات».

٣ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).

طبع كتابه (الأزمنة) منشوراً في مجلة المجمع العلمي العربي، الجزء (٢)، المجلد (٢)، دمشق عام ١٩٢٢ م.

٤ ـ الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

طبع كتابه «الأيام والليالي والشهور» بتحقيق إبراهيم الابياري، بالقاهرة عام ١٩٥٦ م.

٥ ـ أبو محمد عبد الله بن يحيى بن كناسة (ت ٢٠٧ هـ).

طبع بتحقيق محمد قاسم منشوراً في مجلة الجامعة، بالموصل ٧٥/١٩٧٦ م.

٦ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ): الفهرست ٦١.
كتابان: الأنواء، والأوقات.
٧ ـ أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ): الفهرست ٦٠.
طبع كتابه (المطر) بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، ضمن مجموعة «البلغة»، بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٤ م.
٨ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ). الفهرست ٧٦، ومعجم الأدباء ١٨/١٩٦، والانباه ٣/١٣١.
٩ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).
كتابان: الأيام والليالي [الفهرست ٧٩]. والأنواء [طبقات ابن قاضي شهبة ٢/٣٠٨].
١٠ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (تلميذ الأصمعي).
كتابه: أسماء السحاب والرياح والأمطار [الفهرست ٦٣].
١١ ـ أبو جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ): الفهرست ١١٩.
١٢ ـ أبو محلم محمد بن سعد الشيباني (ت ٢٤٨ هـ): الفهرست ٥٢.
١٣ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
خمسة كتب: الأزمنة، والشتاء والصيف، والحر والبرد؛ والليل والنهار، والشمس والقمر [ينظر: الفهرست ٩٣، والمخصص ١/١١، وانباه الرواة ٢/٢٨٩]. والمصدر الأخير جعل كتب أبي حاتم الثلاثة الأخيرة كتاباً واحداً.
واقتبس من «الشمس والقمر» ابن منظور في اللسان ٢/٦٤٠ (يوح)، واقتبس من «الليل والنهار» السيوطي في المزهر ٢/٢٤٨، ٣٣٠.
١٤ ـ أبو الهيثم الرازي (أستاذ السكري): الفهرست ٨٦.
١٥ ـ أبو معشر جعفر بن محمد البلخي (ت ٢٧٢ هـ): الفهرست ٣٣٦.
يبدو من موطن ترجمة المؤلف في الفهرست أن الكتاب في غير اللغة.
١٦ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).
طبع كتابه (الأنواء) بتحقيق شارل بلا ومحمد حميد الله، في حيدر آباد الدكن

بالهند عام ١٩٥٦ م.

١٧ ـ أبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢ هـ). الفهرست ٨٦.

١٨ ـ المبرد (ت ٢٨٥ هـ).

كتابه: الأنواء والأزمنة [الفهرست ٦٥].

١٩ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ).

كتابه: الأنواء والبوارح [الفهرست ٨٠].

كتب خلق الانسان:

١ ـ أبو مالك عمرو بن كركرة (أستاذ الخليل).

٢ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).

أكبر الظن أن كتابه باب من أبواب الجزء الأول من معجمه «الصفات»، انتسخ مفرداً عن الأصل.

٣ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).

٤ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).

٥ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

٦ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

طبع كتابه «خلق الانسان» بتحقيق المستشرق هفنر، ضمن (الكنز اللغوي) في المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٠٣ م.

٧ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).

٨ ـ أبو زياد الكلابي (ت ٢١٥ هـ).

٩ ـ أبو عثمان سعدان بن المبارك الضرير (ت ٢٢٠ هـ).

١٠ ـ أبو علي الحسن بن علي الحرمازي: الفهرست ٥٤.

١١ ـ نصر بن يوسف (تلميذ الكسائي).

١٢ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).

كتابه من مصادر ثابت بن أبي ثابت في خلق الانسان: ص ١.

١٣ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): فهرسة ابن خير ٣٨٢.

١٤ ـ محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ).

اسم كتابه: خلق الانسان وأسماء أعضائه وصفاته. ومن مخطوطته نسخة في مكتبة برلين في ألمانيا.

١٥ ـ أبو محلم الشيباني (ت ٢٤٨ هـ).

١٦ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ): الفهرست ٩٣، والانباه ٢/٦٢.

١٧ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ): الفهرست ١١٦، والبغية ٢/٦٣، وكشف الظنون٧٢٢.

١٨ ـ أبو محمد ثابت بن أبي ثابت (تلميذ أبي عبيد).

طبع كتابه «خلق الانسان» بتحقيق عبد الستار أحمد فراج، بالكويت عام ١٩٦٥ م.

١٩ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ).

كتب الفرق:

١ ـ قطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ).

طبع كتابه بعنوان (ما خالف فيه الانسان البهيمة) ملحقاً بكتاب (الوحوش للأصمعي)، بتحقيق المستشرق جاير؛ فينا ١٨٨٨ م. [ينظر: كتب الوحوش في هذا الثبت، رقم (١)].

٢ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ): الفهرست ٥٩.

٣ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).

طبع كتابه بتحقيق المستشرق موللر منشوراً بمجلة (SBWA)، ج ٨٣،فيينا ١٨٧٦ م.

٤ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ): الفهرست ٦٠.

٥ ـ أبو زياد يزيد بن عبد الله بن الحر الكلابي (ت ٢١٥ هـ): الفهرست ٥٠.

٦ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): الفهرست ٧٩.

اقتبس من كتابه الجواليقي نصاً كبيراً يتضمن الاستشهاد بالشعر في المعرب: ٣٠١.

٧ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
اسم كتابه: الفرق بين الآدميين وبين كل ذي روح. [الفهرست ٦٤].
٨ ـ الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ).
اسم كتابه: الفرق في اللغة. (مخطوط في مكتبة القرويين) بفاس ١٢٦١ (١٤ معارف ٥٢).
٩ ـ أبو محمد ثابت بن أبي ثابت (القرن الثالث): الفهرست ٧٦.
طبع كتابه بتحقيق محمد الفاسي، بمطبعة جامعة محمد الخامس، بفاس المغرب ١٩٧٤ م.

كتب الحيوان:

(أ) الحيوان عامة:

١ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ): الفهرست ٥٩.
٢ ـ الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ).
طبع كتابه بتحقيق عبد السلام هارون في القاهرة عام ١٣٥٧ هـ، وأعيد نشره عام ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.

(ب) الحشرات:

١ ـ أبو خيرة نهشل بن زيد الاعرابي (أستاذ أبي عمرو). روى تلميذه أبو عمرو بن العلاء عنه كتابه (الحشرات). واقتبس منه ابن سيده في المخصص ٨/٩١.
٢ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).
كتابه: النحل والعسل.
٣ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).
كتابان: الحيات، والعقارب.
٤ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).
كتابه: النحل والعسل.
٥ ـ علي بن عبيدة الريحاني (ت ٢١٩ هـ).

كتابه: النحلة والبعوضة أو النمل والبعوض [الفهرست ١٣٣].

٦ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).
كتابه: الذباب.

٧ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ).
كتابه: الجراد.

٨ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).
كتابه: الحشرات.

٩ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
ثلاثة كتب: الحشرات، والجراد، والنحل والعسل.

١٠ ـ هشام بن إبراهيم الكرنبائي (تلميذ الاصمعي).
كتابه: الحشرات.

١١ ـ أبو بكر محمد بن إسحاق الاهوازي (القرن الثالث).
كتابه: النحل وأجناسه.

[يراجع: المخصص/ السفر: ٨ للوقوف على مادة هذا الفن وطبيعة البحث فيه].

(ج) الطير:

١ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).
كتابه: الحمام.

٢ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ).
كتابه: الطير.

٣ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).
كتابه: منطق الطير.

٤ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
كتابه: الطير. اقتبس منه البطليوسي في الاقتضاب: ١١٠، ١٣١، ١٣٣،

١٣٤، ١٥٥، ٣٥٢. والبغدادي في خزانة الأدب: ٣/٨٣، ٣٠٦، ٤/٣٠٠.

(د) الابل والغنم:

١ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).
كتابه: الابل.

٢ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).
كتابه: الابل.

٣ ـ الاخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١١ هـ).
كتابه: صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها.

٤ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).
كتابان: الابل، والشاء. طبع الأول بتحقيق أوغست هفنر بروايتين منفصلتين، ضمن (الكنز اللغوي)، ببيروت ١٩٠٣ م. وطبع الثاني أيضاً بتحقيق أوغست هفنر نفسه في مجلة (SBWA) ج ١٣٣، في فيينا عام ١٨٩٦م.

٥ ـ أبو زياد الكلابي (ت ٢١٥هـ).
كتابه: الابل.

٦ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).
ثلاثة كتب: الابل والشاء، ونعت الغنم، والمعزى.

٧ ـ نصر بن يوسف (تلميذ الكسائي).
كتابه: الابل.

٨ ـ أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي (ت حدود ٢٢٠ هـ).
كتابه: الجمل. ليس كتاباً مستقلاً وإنما هو باب من أبواب كتابه «المحاسن» [الفهرست ٢٧٧].

٩ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ).
كتابه: الابل.

١٠ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

كتابه: الابل.

١١ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).

كتابه: الابل.

١٢ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

كتابان: الابل، والنعم والبهائم والوحش. أما الأول فقد وهم ابن قاضي شهبة في طبقاته: ٣٤٦ بعده كتاباً مستقلاً، لأنه باب من أبواب معجمه (المعاني الكبير) [ينظر: غريب الحديث: ١/١٢٨] وأما الثاني فقد طبع بتحقيق المستشرق موريس بوج ببيروت عام ١٩٠٨ م. وشك المحقق في نسبته. والكتاب في واقعه باب من أبواب معجم (الجراثيم) المنسوب خطأ إلى ابن قتيبة [انظر: معجمات المعاني في هذا الثبت رقم (١١)].

(هـ) الخيل:

١ ـ أبو مالك عمرو بن كركرة (أستاذ الخليل).

٢ ـ أبو عمرو كلثوم بن عمرو بن أيوب العتابي (عهد الرشيد).

٣ ـ أبو عبد الله محمد بن الحسن (ت ١٨٩ هـ).

صُحف كتابه (الحيل) جمع الحيلة في الفهرست (ط طهران): ٢٥٧ إلى الخيل، وقد ورد صحيحاً في طبعة فلوجل: ٢٠٤ من الفهرست. والمؤلف ليس في اللغويين، وآثاره المعدودة ليست من اللغة في شيء.

٤ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).

وهم الدكتور حسين نصار في نسبة كتاب مستقل في (الخيل) إليه [المعجم العربي ١/١٢٦]. وما هو إلا باب من أبواب معجمه (الصفات) [الفهرست/ ط فلوجل: ٥٢].

٥ ـ أبو المنذر هشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٤ هـ).

كتابه: أنساب الخيل طبع أول مرة بتحقيق المستشرق دلاڤيدا (مع أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الاعرابي) في ليدن عام ١٩٢٨ م. ثم طبع بتحقيق أحمد

زكي باشا، بمطبعة دار الكتب بالقاهرة عام ١٩٤٦ م.

٦ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).

٧ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).

كتابه: خلق الفرس.

٨ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

ثلاثة كتب: الخيل، وأسماء الخيل، وحفير الخيل. وقد طبع الأول بتحقيق كرنكو، بحيدر آباد عام ١٣٥٨ هـ.

٩ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).

كتابان: الخيل، وخلق الفرس. وقد طبع الأول ـ أول مرة ـ بتحقيق أوغست هفنر منشوراً في مجلة (SBWA) في فيينا، ج ١٣٢ عام ١٨٨٨ م، ثم أعيد طبعه ببيروت عام ١٨٩٥ م. ثم حققه مجدداً الدكتور نوري حمودي القيسي، ونشره في مجلة كلية الآداب ببغداد، ع ١٢ عام ١٩٦٩ م.

١٠ ـ علي بن عُبيدة الريحاني (ت ٢١٩ هـ).

كتابه: صفة الفرس.

١١ ـ المدائني (ت ٢٢٥ هـ).

كتابه: الخيل والرهان.

١٢ ـ محمد بن عبد الله العتبي (ت ٢٢٨ هـ).

١٣ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).

كتابه: أسماء خيل العرب وفرسانها. وقد يسمى في بعض المصادر بالخيل، اختصاراً [ينظر: الفهرست ١٠٩، ومعجم الادباء ١٨/١٩٦]. وطبع بتحقيق المستشرق دلافيدا (مع أنساب الخيل للكلبي) في ليدن ١٩٢٨ م.

١٤ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ).

١٥ ـ عمرو بن أبي عمرو الشيباني (ت ٢٣١ هـ).

١٦ ـ التوزي (ت ٢٣٣ هـ).

١٧ ـ هشام بن إبراهيم الكرنبائي (تلميذ الأصمعي).

١٨ ـ محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ).
١٩ ـ أبو محلم الشيباني (ت ٢٤٥ هـ).
٢٠ ـ أبو ثروان العكلي.
كتابه: خلق الفرس.
٢١ ـ أبو عكرمة عامر بن عمران الضبي (ت ٢٥٠ هـ).
٢٢ ـ أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي (ت ٢٥٧ هـ).
٢٣ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).
كتابان: الخيل، والفرس.
٢٤ ـ أحمد بن أبي طاهر (ت ٢٨٠ هـ).
٢٥ ـ أبو محمد ثابت بن أبي ثابت (القرن الثالث).

(و) الوحوش:

١ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).
كتابه: ما خالف فيه الانسان البهيمة في أسماء الوحوش وصفاتها. طبع بتحقيق رودلف جاير (مع الوحوش للاصمعي) في مجلة (SBWA) ج ١١٥، في فيينا عام ١٨٨٨م. والكتاب أقرب إلى كتب الفرق منه إلى كتب الوحوش [انظر: كتب الفرق، رقم (١)].
٢ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).
طبع كتابه (الوحوش) مع كتاب قطرب السابق، بتحقيق المستشرق رودلف جاير، في فيينا عام ١٨٨٨م،
٣ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).
٤ ـ هشام بن إبراهيم الكرنبائي (تلميذ الأصمعي).
٥ ـ أبو عثمان سعدان بن المبارك (ت ٢٢٠ هـ).
٦ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).
٧ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
٨ ـ السكري (ت ٢٧٥ هـ).

٩ ـ بندار بن عبد الحميد الكرخي (تلميذ ابن السكيت).
١٠ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).
كتابان: الوحش، والسباع والوحوش. ذكر الأول ابن قتيبة نفسه في كتابه الأنواء: ٤١. أما الثاني فليس كتاباً مستقلاً، وإنما هو باب من أبواب معجمه (المعاني الكبير) [يراجع: معجمات المعاني، في هذا الثبت رقم (١١)].
١١ ـ أبو محمد ثابت بن أبي ثابت (القرن الثالث).

(ز) اللبن واللبأ:

١ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).
طبع كتابه بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، ضمن مجموعة (البلغة)؛ بالمطبعة الكاثوليكية، ببيروت عام ١٩١٤ م.
٢ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ). الفهرست ٦١.
٣ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).
كتابه: اللبأ واللبن والحليب [الفهرست ٦٤].
٤ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).
طبع (اللبن والشراب) بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، ضمن مجموعة (البلغة)، ملحقاً بكتاب أبي زيد السابق، بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩١٤. وليس كتاباً مستقلاً وإنما هو مجموعة أبواب في هذا الفن من معجم (الجراثيم) [تراجع: معجمات المعاني في هذا الثبت، رقم (١١)].

كتب السلاح:

١ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ): الفهرست ٥٨.
كتابه: السلاح.
٢ ـ هشام الكلبي (ت ٢٠٤ هـ) كتابه: السيوف.
٣ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).
ثلاثة كتب: السيف، والسرج، واللجام [الفهرست ٥٩].
٤ ـ عبد الرحمن بن عبد الأعلى السلمي (معاصر أبي عبيدة).

كتابه: القوس [الفهرست ٥١].

٥ ـ الاصمعي (ت ٢١٣ هـ).

أربعة كتب: السلاح، والسرج واللجام، والبرى والعقال، والترس والنبال [الفهرست: ٦١].

٦ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).

كتابه: صفة الدرع [معجم الادباء ١٨/١٩٦، وبغية الوعاة ٤٣].

٧ ـ أبو العباس محمد بن الحسن بن دينار الأحول (تلميذ ابن الاعرابي).

كتابه: السلاح. [الفهرست ٨٧].

٨ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

كتابه: السرج واللجام [الفهرست ٧٩].

٩ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).

ثلاثة كتب: السيوف والرماح، والقسي والنبال والسهام، والدرع والترس [الفهرست ٦٤، والانباه: ٢/ ١٥٢].

كتب تتصل بهذا الباب:

١ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).

كتابه: البئر. طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، بالقاهرة عام ١٩٧٠م. [تفرد بذكره ابن خير: ٣٧٣].

٢ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

كتابه: الأشربة [أو الشراب]. طبع بتحقيق محمد كرد علي، بمطابع المجمع العلمي العربي بدمشق، عام ١٩٤٧ م. كتابه: الميسر والقداح. طبع بتحقيق محب الدين الخطيب، بالمطبعة السلفية بمصر عام ١٣٤٢ هـ. وأعيد طبعه سنة ١٣٨٥ هـ.

كتابه: الرحل وآلاته والأواني في السفر والحضر والدور والبيوت والأخبية والأبنية، طبع بعنوان «الرحل والمنزل» بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، ضمن مجموعة (البلغة) في المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٤ م. وشك المحقق في

نسبة الكتاب ورجح أن يكون لأبي عبيد القاسم بن سلام. والحق أنه باب من أبواب معجم (الجراثيم).

٣ ـ أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ).

كتابه: الأيمان والدواهي.

٤ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ).

كتابه: الملاهي وأسماؤها. طبع بتحقيق عباس العزاوي، ملحقاً بكتاب (الموسيقى العراقية في عهد المغول) بغداد ١٩٥١ م.

كتب النبات:

١ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).

كتابه: النخلة. [الفهرست ٧٥].

٢ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ): الفهرست ٥٩.

٣ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

كتابان: النبات والشجر، والنخلة [الفهرست ٦١]. طبع الأول بتحقيق أوغست هفنر ولويس شيخو اليسوعي، ضمن مجموعة (البلغة)، بيروت ١٩١٤ م. ثم طبع بتحقيق عبد الله يوسف الغنيم، باسم (النبات)، بمطبعة المدني بالقاهرة ١٩٧٢ م. أما الثاني فطبع باسم (النخل والكرم) بتحقيق هفنر واليسوعي أيضاً، في مجموعة (البلغة) ببيروت عام ١٩١٤ م. وقد شك المحققان وغيرهما في نسبة الكتاب [تراجع مقالة الدكتور رمضان عبد التواب في مجلة (المكتبة)ـ مارس ١٩٦٧م].

٤ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).

كتابان: النبات والشجر، والتمر [الفهرست ٦٠].

طبع الأول باسم (الشجر)، بتحقيق المستشرق ناجلبرج، عام ١٩٠٩ م. وعلى الرغم من أن المخطوطة تحمل اسم (ابن خالويه) إلا أن المحقق أثبت في المقدمة أنه لأبي زيد.

٥ ـ هشام بن إبراهيم الكرنبائي (تلميذ الأصمعي).

كتابه: النبات. [الفهرست ٧٧].

٦ ـ ابن الاعرابي (ت ٢٣١ هـ).

أربعة كتب: النبات، النبت والبقل، صفة النخل، صفة الزرع. [الفهرست ٧٦، ومعجم الادباء ١٨/١٩٦، وانباه الرواة ٣/١٣١، ووفيات الأعيان ٤/٣٠٨، والوافي بالوفيات ٣/٧٩].

٧ ـ أحمد بن حاتم (ت ٢٣١ هـ).

كتابان: الشجر والنبات، والزرع والنخل [الفهرست ٦١].

٨ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

كتابه: الشجر والنبات [الفهرست ٧٩]، وقد يسمى: النبات والشجر [وفيات الأعيان ٥/٤٤٣].

٩ ـ أبو جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ).

كتابه: النبات [الفهرست ١١٩].

١٠ ـ الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ): الفهرست ١٢٠.

١١ ـ أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).

ستة كتب: النبات، الزرع، الخصب والقحط، العشب والبقل، الكرم، النخلة [الفهرست ٦٤]. طبع الأخير بتحقيق المستشرق لاغومينا، بإيطاليا عام ١٨٧٣ م. وانتهى من تحقيقه أيضاً الدكتور إبراهيم السامرائي. ومن الكتاب اقتباسات في: شرح المفضليات ١٢٦، والمصباح المنير ١/٦، ٣٩٥، ٤٠٣، ٢/٧٨٩. أما كتابه (الكرم) فرجح الدكتور رمضان عبد التواب أن يكون هو المنشور في (البلغة) ملحقاً بكتاب (النخل للأصمعي). [تراجع: معجمات المعاني في هذا الثبت، رقم (١١)].

١٢ ـ السكري (ت ٢٧٥ هـ).

كتابه: النبات [الفهرست ٨٦].

١٣ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

كتابان: النبات، والنخل والكرم. أما الأول فذكره الزركلي في الاعلام

٤/ ٢٨٠ وزعم أنه مخطوط، وخلط بينه وبين كتاب أبي حنيفة الدينوري [ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة، مقدمة المحقق ١/ ١٢٤]. وأما الثاني فقد طبع بتحقيق المستشرق أوغست هفنر، في مجلة (المشرق)، السنة الخامسة. منسوباً إلى الأصمعي، ثم أعاد نشره لويس شيخو اليسوعي في مجموعة (البلغة)، ببيروت ١٩١٤ م. منسوباً إلى أبي عبيد القاسم بن سلام؛ وهو في حقيقته باب من أبواب كتاب (الجراثيم) المنسوب إلى ابن قتيبة خطأ.

١٤ ـ أبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢ هـ).

كتابه: النبات. طبع جزء منه بتحقيق المستشرق لوين، في ليدن عام ١٩٥٣م.

١٥ ـ المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ).

كتابه: البلاد والزرع والنبات والنخل وأنواع الشجر. [ينظر: كتب البلدان في هذا الثبت، رقم (٢٢)].

القسم الرابع: ما وضع لإحصاء اللغة

كتب إحصاء اللغة (المعجمات):

(أ) معجمات الألفاظ:

١ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ).

معجمه: العين. طبعت أول قطعة منه بتحقيق الأب انستاس ماري الكرملي، ببغداد عام ١٩١٤ م. ثم طبع جزء أكبر بتحقيق الدكتور عبد الله درويش، على أنه الجزء الأول، ببغداد عام ١٩٦٧ م. ثم أعاد الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي تحقيق الجزء الأول، وهو في المطبعة إلى حين كتابة هذه الأسطر.

٢ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).

معجمه: الجيم. [الفهرست ٥٨].

٣ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).

معجمان: الحروف والجيم. طبع الثاني في ثلاثة أجزاء، بتحقيق إبراهيم الابياري وجماعة، بالقاهرة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧. ورجحت أن يكون هذا المعجم هو معجم (الحروف) لأبي عمرو [الدراسات اللغوية عند العرب: ٢٥٢].

٤ ـ أبو عمرو شمر بن حمدويه الهروي (ت ٢٥٥ هـ).

معجمه: الجيم. وصف بالكبر والجودة [تهذيب اللغة ١/٣٠، وانباه الرواة ٢/٧٧].

٥ ـ أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (ت ٢٨٤ هـ).

معجمه: التقفية. طبع في مجلد كبير بتحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف ببغداد عام ١٩٧٦ م.

٦ ـ أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٣٠٠ هـ).

معجمه: البارع في علم اللغة. لم يكمل المؤلف منه سوى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء [الفهرست ٨٠]. وقد عده الصغاني من مصادره في معجمه: التكملة والذيل والصلة: ١/٨، دون أن يشير إلى عدم تمامه.

(ب) معجمات المعاني:

١ ـ أبو خيرة نهشل بن زيد الاعرابي (أستاذ أبي عمرو بن العلاء).

معجمه: الصفات.

٢ ـ القاسم بن معن الكوفي (معاصر الخليل بن أحمد).

معجمه: الغريب المصنف.

٣ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).

معجمه: الصفات. ذكر ابن النديم ما يحوي من أبواب فقال: «كتاب كبير يحتوي على عدة كتب، الجزء الأول: يحتوي على خلق الانسان والجود والكرم وصفات النساء. الجزء الثاني: يحتوي على الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة. الجزء الثالث: للإبل فقط. الجزء الرابع: يحتوي على الغنم والطير والشمس والقمر والليل والنهار والألبان والكمأة والآبار والحياض والأرشية والدلاء وصفة الخمر. الجزء الخامس: يحتوي على الزرع والكرم

والعنب [أو الغيث] وأسماء البقول والأشجار والرياح والسحاب والأمطار وكتاب السلاح وكتاب خلق الفرس». [الفهرست ٧٧، وينظر: انباه الرواة ٣/٣٥٢، ووفيات الأعيان ٢/٢١٤]، وقد مر في أكثر من موضع من هذا الثبت، توهم المترجمين والمفهرسين أن أبواب هذا المعجم كتب مستقلة في فنونها.

٤ ـ أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ).

معجمه: الغريب المصنف.

٥ ـ قطرب (ت ٢٠٦ هـ).

معجمه: الصفات.

٦ ـ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ).

معجمه: الصفات. غض الأزهري من قيمته ولم يوثقه [تهذيب اللغة ١/١٥].

٧ ـ أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥ هـ).

معجمه: الصفات.

٨ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).

معجمه: الغريب المصنف. ذهب القفطي إلى أن كتاب النضر هو الأصل الذي ترسمه أبو عبيد، وأن الأول أجود وأكبر [انباه الرواة ٣/١٤]. من مخطوطته نسخة في مكتبة أحمدية في تونس كتبت سنة (٤٠٠ هـ) رقمها (٣٩٣٩). ونسخة في مكتبة الفاتح باستانبول، رقمها (٤٧٠٦). ونسختان في دار الكتب المصرية رقماهما (٤، ١٧٦). ونسخة في مكتبة المتحف العراقي، رقمها (١٦٢٨ لغة)، كتبت في أوائل هذا القرن لخزانة أحمد تيمور باشا، ثم وقعت في ملك الأب انستاس ماري الكرملي [بروكلمان: ١/١٠٦، ومجلة المناهل السنة (٣)، العدد (٦)].

٩ ـ عمرو بن أبي عمرو الشيباني (ت ٢٣١ هـ).

معجمه: الغريب المصنف.

١٠ ـ ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

معجمه: الألفاظ. هذبه الخطيب التبريزي فعرف بـ (تهذيب الألفاظ).

وطبع هذا التهذيب بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٨٩٥ م. ثم أعاد المحقق طبع الكتاب حاذفاً منه زيادات التبريزي وشروحه وتعليقاته، مسمياً إياه (مختصر تهذيب الألفاظ)، بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٨٩٧ م. وكان على المحقق أن يسمي الكتاب في هذه الطبعة الثانية بـ (الالفاظ)، لأنه في هذه المرة هو المتن الأصلي دون التهذيب. [تراجع: كتب الألفاظ، رقم (٦)].

١١ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

معجمان: المعاني الكبير، الجراثيم. طبع الأول بثلاثة أجزاء، بتحقيق المستشرق كرنكو، بحيدر آباد الدكن عام ١٣٦٨ هـ. ولم يصل الكتاب كاملاً، وبموازنة قام بها مصحح الكتاب عبدالرحمن بن يحيى اليماني، بين ما ذكره ابن النديم من محتويات الكتاب [الفهرست ١١٥]. والمخطوطة الوحيدة التي طبع منها الكتاب، ظهر أنه ليس في المخطوطة خمسة كتب (أو أبواب) هي: كتاب الابل، كتاب الديار، كتاب الرياح، كتاب النساء والغزل، كتاب تصحيف العلماء. [المعاني ١/ كد، كه]. [تراجع: كتب معاني الشعر في هذا الثبت، رقم (١٦)].

أما الثاني (الجراثيم) المنسوب خطأ إلى ابن قتيبة، فنسخته المخطوطة محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقمها (١٥٩٦). وهو يحتوي من الأبواب على: باب النفس والجسم والشخص، باب الألوان، باب الألسنة والكلام والأصوات والسكوت، كتاب النساء ونعوتهن وغير ذلك، باب البهت والدهش والقيافة والتطير والتمائم، باب الطيب والنتن واللباس والعرق، أبواب الطعام وألوانه واللحم ومعالجته وأطعام الناس، أبواب اللبن والشراب، باب الاقامة والتلبث واللزوق واللزوم وما إليها، باب نوادر مثل: حسب وعشير وقصار، باب الطبيعة والملاهي والميسر، باب آخر من النوادر: روية الرجل من غير إرادة، باب الرحل وآلاته والأواني في السفر والحضر والدور والبيوت والأخبية والأبنية، باب يجمع أبواب الشر صغيرها وكبيرها، باب الأزمنة

والرياح وأسماء الدهر، باب السحاب والمطر والوداع، باب الجبال والأرضين والفلوات والأودية، كتاب النخل والكرم، كتاب الخيل ونعوتها والسلاح واعتماله، باب السلاح ونعوته، كتاب النعم والبهائم والوحش والسباع والطير والهوام وحشرات الأرض، باب نوادر الأسماء، باب نوادر الأفعال، باب عيوب الشعر وأسماء القوافي. [فهرس المكتبة الظاهرية ـ علوم اللغة العربية ٨١ ـ ٨٢، ومجلة آداب المستنصرية، السنة الثانية ٢/١٢٢ ـ ١٢٣]. طبع من هذه الأبواب:

أ ـ كتاب النعم والبهائم والوحش والسباع والطير والهوام وحشرات الأرض: بتحقيق المستشرق موريس بوج، بيروت عام ١٩٠٨ م. وشك المحقق [النعم والبهائم ٢ ـ ٣] وتبعه الدكتور حسين نصار [المعجم العربي ١/١٢٥] والدكتور إسحاق موسى الحسيني، والدكتور عبد الله الجبوري [مجلة آداب المستنصرية ٢/١٢٦] بنسبته إلى المؤلف، ومال الأولان إلى نسبته إلى أبي عبيد القاسم بن سلام. والآخران إلى مؤلف عاش بعد ابن قتيبة. [يراجع: كتب الابل والغنم في هذا الثبت، رقم (١٢)].

ب ـ كتاب النخل والكرم: بتحقيق المستشرق أوغست هفنر، في مجلة المشرق، السنة الخامسة، ناسباً إياه إلى الأصمعي، ثم أعاد نشره لويس شيخو في مجموعة (البلغة) ببيروت عام ١٩١٤ مرجحاً نسبته إلى أبي عبيد القاسم بن سلام، واحتمل أيضاً أن يكون لأبي حاتم السجستاني. [تراجع: كتب النبات في هذا الثبت، رقم (١١)].

ج ـ باب الرحل وآلاته والأواني في السفر والحضر والدور والبيوت والأخبية والأبنية: بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، باسم (كتاب الرحل والمنزل)، في مجموعة (البلغة)، بيروت ١٩١٤م. [رجح المحقق نسبته إلى أبي عبيد القاسم بن سلام]. (انظر: البلغة ص ١٢١). [تراجع: كتب الموضوعات الشاملة في هذا الثبت، رقم (٧)].

د ـ أبواب اللبن والشراب: بتحقيق لويس شيخو اليسوعي في مجموعة (البلغة)، ببيروت عام ١٩١٤ م. ناصاً على أنه من كتاب (الجراثيم) وملحقاً إياه بكتاب (اللبأ واللبن) لأبي زيد [تراجع كتب اللبن واللبأ رقم (٤)].

هـ ـ أبواب متفرقة: حققها لويس شيخو اليسوعي، ملحقة بكتاب (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي، المطبعة الكاثوليكية، ببيروت ١٨٨٥ م [تراجع: كتب الموضوعات الشاملة في هذا الثبت (رقم (٧)].

وكانت صفحة العنوان التي تقول: الجراثيم ـ تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم. قد أوهمت الدارسين أنه ابن قتيبة وإن لم تصرح المخطوطة بالكنية الأخيرة. وقد كشفت هذا الوهم، وأثبت أنه لأبي محمد عبد الله بن رستم [لا مسلم]. [الدراسات اللغوية عند العرب: ٣١٩].

(ج) حول المعجمات (استدراك ونقد):

١ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ).
كتابه: فائت العين.

٢ ـ مؤرج السدوسي (ت ١٩٥ هـ).
كتابه: الاستدراك على العين.

٣ ـ نصر بن علي الجهضمي (معاصر السدوسي).
كتابه: الاستدراك على العين.

٤ ـ النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ).
كتابان: المدخل إلى كتاب العين، والاستدراك على العين.

٥ ـ أبو تراب (تلميذ شمر بن حمدويه).
كتابه: الاستدراك على الخليل.

٦ ـ أبو طالب المفضل بن سلمة (ت ٣٠٠ هـ).
كتابه: الرد على الخليلِ وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال.

[ووضع ستة عشر كتاباً في القرن الرابع، وكتابان في الخامس، وجميعها تدور في فلك العين، طبع منها: جزء من (مختصر العين) للزبيدي، بتحقيق علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي، المغرب د. ت].

٧ - أبو سعيد محمد بن هبيرة الأسدي (ت آخر القرن الثالث).

كتابه: ما أنكرته العرب على أبي عبيد القاسم بن سلام ووافقته. [الفهرست: ١١٠] أي في الغريب المصنف. [ووضع كتابان في القرن الرابع وكتاب في القرن الخامس، وكتاب في القرن السابع، تدور جميعاً في فلك الغريب المصنف] [ينظر: الفهرست ١١٤، وانباه الرواة ٦٢/٤، وبغية الوعاة ١٠٤/١، ٣٦١][1].

(١) تجمعت لديَّ استدراكات كثيرة على هذا الثبت، ممّا جدَّ من تحقيق ونشر وإعادة طبع، بعد عام ١٩٨٠م. ولم أشأ أن أُضيفها عليه، لأني حرصت في كل بحوث هذا الكتاب أن تكون ممثلةً للصورة التي نشرت فيها؛ وأدخرت ملاحظاتي واستدراكاتي عليها وعلى هذا الثبت إلى طبعة جديدة.

«من آثار المؤلف المنشورة»

١ ـ الأضداد في اللُّغة: رسالة ماجستير ـ ط الأولى ـ بغداد ١٩٧٤ م.

٢ ـ كتاب الأضداد للتوزي [دراسة وتحقيق] ط الأولى: بغداد ١٩٧٩، ط الثانية: بيروت ١٩٨٣ م.

٣ ـ الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: رسالة دكتوراه ـ ط الأولى: بيروت ١٩٨٠ ط الثانية: بيروت ١٩٨٣ م.

٤ ـ اللغة العربية: كتاب منهجيّ بالمشاركة ـ ط الأولى: الموصل ١٩٨١ م.

٥ ـ رسالة الأضداد للمنشي [دراسة وتحقيق] ط الأولى: بغداد ١٩٨٤، ط الثانية: بغداد ١٩٨٥ م.

٦ ـ باب الأضداد لأبي عبيد [دراسة وتحقيق] ط الأولى: بغداد ١٩٨٧ م.

٧ ـ شرح قصيدتي امرىء القيس وطرفة لابن كيسان [دراسة وتحقيق] ط الأولى: بغداد ١٩٨٨م.

٨ ـ أبحاث في تاريخ العربية ومصادرها [اثنا عشر بحثاً سبق نشرها مفرقة] ط الأولى: بيروت ١٩٩٦م.

٩ ـ ثلاثة نصوص في الأضداد [دراسة وتحقيق] ط الأولى: بيروت ١٩٩٦م.

فهرس
مطالب الكتاب

فهرس مطالب الكتاب

المقدمة ٥

الباب الأول: في تاريخ العربيّة ..... ٧ ـ ١٢٠

١ ـ نظريات نشأة اللغة عند العرب ..... ٩ ـ ٣٨

تمهيد في تعريف اللغة: ١١، اشتقاق اسمها: ١٢، التوقيف والإلهام: ١٢، التواضع والاتفاق: ٢٠، محاكاة الأصوات الطبيعية: ٢٥، الوقف: ٢٨، الغريزة الخاصة الموحدة: ٢٩، انقسام اللغة إلى مجموعات لغوية: ٣٣، المزايا المشتركة للغات السامية: ٣٥، المصادر والمراجع: ٣٧ ـ ٣٨

٢ ـ مقدمة في الأُصول اللغوية المشتركة بين العربية والعبرية ..... ٣٩ ـ ٥٤

تقسيم المجاميع اللغوية: ٤١، تقسيم المجاميع السامية: ٤١، المميزات العامة والخاصة للغات السامية: ٤٢، الحروف والأصوات والحركات: ٤٣، أقسام الكلمة وأصلها الثلاثي: ٤٤، أبنية الفعل وأزمنتُه: ٤٦، المصادر والمشتقات: ٤٧، المعرفة والنكرة: ٤٧، الأدوات: ٤٨، التذكير والتأنيث: ٤٨، التثنية والجمع: ٤٩، البناء والإعراب: ٥١، تركيب الجملة: ٥١، خاتمة: ٥٢، المصادر والمراجع: ٥٤

٣ ـ العربيّةُ وبعض ظواهرها القديمة ..... ٥٥ ـ ٧٢

اللغة ونشأتها: ٥٧، اللغات السامية: ٥٨، همزة الوصل وهمزة القطع: ٥٩، التقاء الساكنين: ٦٠، الثنائي: ٦٠، التثنية والجمع: ٦١، إبدال أحد التضعيفين: ٦٢، مطل الحركات: ٦٣، اسم المفعول: ٦٣، الأبنية اللغوية: ٦٤، التطور اللغوي: ٦٤، الترادف: ٦٥، المشترك: ٦٦، الأضداد: ٦٦، الإبدال اللغوي: ٦٨، القلب: ٦٩، النحت أو التركيب: ٧٠

٤ ـ صيغ الجموع في العربية ..... ٧٣ ـ ٨٢

تمهيد في اختصاص اللغة العربية بالجمع: ٧٥، الاسم الثلاثي: ٧٥، الاسم الثنائي: ٧٩، الاسم الرباعي: ٧٩، الأسماء الملحقة بالرباعي: ٨١، جمع الجمع: ٨٢، جمع الدخيل: ٨٢

٥ ـ في المدارس النحوية ..... ٨٣ ـ ١٠٢

رأي گوثولد ڤايل في مدرسة الكوفة: ٨٥، رأي شوقي ضيف: ٨٥، رأي أحمد مكي الأنصاري: ٨٦، رأي مهدي المخزومي: ٨٦، الخليل لا ينتمي إلى مدرسة: ٨٦، الكسائي مؤسس مدرسة الكوفة: ٨٧، سيبويه مؤسس مدرسة البصرة: ٨٧، يونس بن حبيب موجه الكوفيين: ٨٩، الأخفش الأوسط موجه الكوفيين: ٩١، الفراء مؤسس المدرسة البغدادية: ٩٤، النزعة البصرية عند الفراء الكوفي: ٩٩، حقيقة المسألة كلها: ١٠٠

٦ ـ الأخفش وعروض الخليل ..... ١٠٣ ـ ١٢٠

تلمذة الأخفش للخليل: ١٠٥، تلمذة الأخفش لسيبويه: ١٠٧، الأخفش هو الطريق إلى كتاب سيبويه وعروض الخليل: ١٠٨، نحو الأخفش: ١٠٩، رأي أبي حاتم السجستاني في الأخفش: ١١٠، ادعاء الأخفش كتب غيره: ١١١، العروض للأخفش: ١١١، القوافي للأخفش: ١١٢، موازنة بين أبواب من كتاب سيبويه وقوافي الأخفش: ١١٣، قائمة بأهم المصادر والمراجع: ١١٨ ـ ١١٩

الباب الثاني: في مصادر العربيّة ..... ١٢١ ـ ٢٥٣

٧ ـ كتاب متشابه القرآن للكسائي ..... ١٢٣ ـ ١٤٢

مفردات البحث: ١٢٥، المؤلف: ١٢٥، آثاره: ١٢٦، الكتب المؤلفة في متشابه القرآن: ١٢٧، نسبة الكتاب: ١٣٠، مخطوطة الكتاب: ١٣١، منهاج التأليف: ١٣٢، البناء على تأسيس الكتاب: ١٣٤، نموذج محقق من نص الكتاب: ١٣٥، عنوان المجموع: ١٣٥، مقدمة ناسخ المجموع: ١٣٦، القطعة المحققة: ١٣٦، المصادر والمراجع: ١٤٠ ـ ١٤١

٨ ـ كتاب التبيان للطوسي ..... ١٤٣ ـ ١٥٤

خطة البحث: ١٤٥، المؤلف الشيخ الطوسي: ١٤٥، حياته في بغداد: ١٤٥، في النجف: ١٤٦، وفاته: ١٤٧، الكتاب: ١٤٧، طبعاته: ١٤٧، تلخيصاته: ١٤٨، تقاريظه: ١٤٨، منهج البحث والكتابة: ١٤٩، المقدمة: ١٤٩، فصلا المقدمة ١٤٩، الفصل الأول منهما: ١٤٩، الفصل الثاني منهما: ١٥٠، سورة الفاتحة: ١٥٠، أوّل سورة البقرة: ١٥١، المصادر والمراجع: ١٥٣

٩ ـ الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني ..... ١٥٥ ـ ١٧٢

تمهيد: ١٥٧، نقد مقدمة المحقق: ١٥٧، نقد تحقيق النص: ١٦٠ ـ ١٧٠، نقد مصادر التحقيق: ١٧٠، نقد الفهارس: ١٧١

١٠ ـ ديوان حيص بيص (الجزء الأول) ..... ١٧٣ ـ ١٩٠

مقدمة: ١٧٥، نقد مقدمة المحققين: ١٧٥، نقد الشكل والضبط: ١٧٦، نقد موقفهما من خريدة القصر: ١٧٧، نقد موقفهما من اختلاف الروايات: ١٧٩، إهمال المقابلة: ١٧٩، بين المتن والهامش: ١٨٠، التصرف في المتن: ١٨٢، نقد موقفهما من البياض أو المطموس من المخطوطة: ١٨٣، نقد شروح المفردات: ١٨٤، أخطاء نحوية: ١٨٥، أخطاء في الرسم لم تستدرك: ١٨٦، ملاحظات أخرى: ١٨٦، نقد مصادر التحقيق: ١٨٨

١١ ـ البديع في نقد الشعر لأُسامة بن منقذ ..... ١٩١ ـ ١٩٨
مقدمة: ١٩٣، نقد مقدمة المحققين: ١٩٣، نقد ترجمتهما للأعلام: ١٩٤، شرح المفردات: ١٩٥، التخريج: ١٩٥، الحكم على الشعراء: ١٩٦، سد النقص واستخدام المصادر: ١٩٧، خلو الكتاب من الفهارس: ١٩٧

١٢ ـ ما وُضع في اللغةِ عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ..... ١٩٩ ـ ٢٥٣
المقدمة: ٢٠١، القسم الأول (ما وضع لمعالجة النصوص): ٢٠٣ ـ ٢١٤، كتب الأمثال: ٢٠٣، كتب معاني القرآن: ٢٠٥، كتب معاني الشعر: ٢٠٦، كتب النوادر والأَمالي: ٢٠٨، كتب الموضوعات الشاملة: ٢١٢، القسم الثاني (ما وضع لدراسة المفردات أو أجزائها): ٢١٤ ـ ٢٣٠، كتب الغريب: ٢١٤ ـ ٢١٧، غريب القرآن: ٢١٤، غريب الحديث: ٢١٥، غريب اللغة: ٢١٧، كتب اللغات: ٢١٨ ـ ٢١٩، لغات القرآن: ٢١٨، لغاتِ القبائل: ٢١٨، لحن العامة: ٢١٨، كتب الصيغ والأبنية: ٢٢٠ ـ ٢٢٣، المصادر: ٢٢٠، فعل وأفعل أو فعلت وأفعلت: ٢٢٠، التصاريف أو التصريف: ٢٢١، الاشتقاق: ٢٢١، المقصور والممدود أو المنقوص والممدود: ٢٢٢، كتب الظواهر اللغوية: ٢٢٣ ـ ٢٢٧، الأضداد: ٢٢٣، القلب والابدال: ٢٢٤، الاتباع: ٢٢٥، المثلث: ٢٢٥، ما اتفق لفظه واختلف معناه (المشترك): ٢٢٥، ما اختلف لفظه واتفق معناه (المترادف): ٢٢٥، الأَجناس: ٢٢٦، المذكر والمؤنث أو التذكير والتأنيث: ٢٢٦، الإفراد والتثنية والجمع: ٢٢٧، كتب الألفاظ: ٢٢٧، كتب الأصوات: ٢٢٨ ـ ٢٣٠، الهمز: ٢٢٨، الحروف: ٢٢٩، الأصوات: ٢٣٠، الادغام: ٢٣٠، الوقف والابتداء: ٢٣٠، القسم الثالث (ما وضع حول البيئة الطبيعية): ٢٣١ ـ ٢٤٧، كتب البلدان والمواضع: ٢٣١، كتب الأنواء والأَزمنة: ٢٣٣، كتب خلق الإنسان: ٢٣٥، كتب الفرق: ٢٣٦، كتب الحيوان: ٢٣٧ ـ

٢٤٣، الحيوان عامة: ٢٣٧، الحشرات: ٢٣٧، الطير: ٢٣٨، الإبل والغنم: ٢٣٩، الخيل: ٢٤٠، الوحوش: ٢٤٢، اللبن واللِّبأ: ٢٤٣، كتب السلاح: ٢٤٣، كتب تتصل بهذا الباب: ٢٤٤، كتب النبات: ٢٤٥، القسم الرابع (ما وضع لإحصاء اللغة): ٢٤٧ ـ ٢٥٣، كتب إحصاء اللغة (المعجمات): ٢٤٧، معجمات الألفاظ: ٢٤٧، معجمات المعاني: ٢٤٨، حول المعجمات (استدراك ونقد): ٢٥٢

من آثار المؤلف المنشورة ٢٥٥

فهرس مطالب الكتاب ٢٥٧